صادق الطائي

كورونا والسياسة

من الجائحة إلى إعادة هندسة السلطة

ألف ياء
Alf Yaa

كورونا والسياسة

من الجائحة إلى إعادة هندسة السلطة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

المؤلف: صادق الطائي

الكتاب: كورونا والسياسة ـ
من الجائحة إلى إعادة هندسة السلطة

صدرت النسخة الرقمية: آب / أغسطس 2026
الطبعة الأولى الطبعة الرقمية 2026 ـ **«ألف ياء AlfYaa»**

- **الناشر: «ألف ياء AlfYaa»**
- **الموقع الإلكتروني:** www.alfyaa.net
- جميع حقوق توزيع النسخة الرقمية بكل التنسيقات (PDF، ePub و Mobi و/أو أي تنسيق رقمي آخر) محفوظة لـ**«ألف ياء AlfYaa»**
- جميع الحقوق الفكرية محفوظة للمؤلف
- يعبّر محتوى الكتاب عن آراء مؤلفه.
«ألف ياء AlfYaa» ناشرة للكتاب فقط وهي غير مسؤولة عن محتوى الكتاب

- **لوحة الغلاف للفنان العراقي علي آل تاجر**
- **تصميم الغلاف والإخراج: طالب الداوود**

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

صادق الطائي

كورونا والسياسة

من الجائحة إلى إعادة هندسة السلطة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الفهرست

المقدمة.....7
الفصل الأول: من "الكرنتينا" إلى الطوارئ الصحية.....11
الفصل الثاني: الدولة والرقابة في زمن الجائحة.....31
الفصل الثالث: الدولة والمجتمع في ظل الطوارئ الممتدّة.....49
الفصل الرابع: الاقتصاد السياسي للجائحة والتحولات الدولية.....69
الفصل الخامس: الدين والخطاب الديني في زمن الجائحة.....95
الفصل السادس: الحياة اليومية تحت الجائحة التعليم والعمل والاقتصاد المنزلي في سياق إعادة هندسة السلطة.....123
الفصل السابع: الدولة الذكية في زمن الجائحة: من إدارة الأزمة إلى هندسة السلطة الرقمية.....149
الفصل الثامن: الإنسان بعد الجائحة.....169
الفصل التاسع: الوباء كحقل خصب لنظريات المؤامرة.....193
الفصل العاشر: مستقبل الدولة بعد الجائحة.....227
خاتمة: من الجائحة إلى ما بعدها: العالم في مرآة الاضطراب...253
المصادر.....257

منشورات «ألف باء AlfYaa»

منشورات «ألف باء AlfYaa»

المقدمة

منشورات «ألف باء» AlfYaa

لم تكن جائحة كورونا مجرد اختبار صحي عابر، بل كانت لحظة كونية غير مسبوقة كشفت طبقات السلطة في أعلى تجلياتها، وفضحت هشاشة المجتمع في أعمق صورها، وأعادت الدين إلى الواجهة بين الإيمان والخرافة، ودشّنت فصلاً جديداً في صناعة الخوف عبر الإعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي.

في بدايات الوباء، حين فرغت الشوارع وامتلأت الشاشات، ظهر العالم وكأنه يتعلم لغة جديدة: لغة الطوارئ. لغةٌ تنقل الإنسان من الحياة اليومية البسيطة إلى واقع محكوم بالتعليمات، والمتاريس، والحدود المغلقة، وحسابات "نسبة الوفيات" و"منحنى الإصابات". في هذا التحوّل، لم تكن الدولة مجرّد جهاز إداري، بل كائن متضخم، يستعيد سلطاته العليا، ويرفع شعارات الحماية، بينما يوسّع أدوات الرقابة والضبط. بدا الخوف فرصة ثمينة للسلطة كي تعيد تعريف حدودها مع المجتمع، وتعيد ترتيب المشهد السياسي تحت مظلة "الصحة العامة".

وفي المقابل، وقف المجتمع مرتبكاً بين طاعةٍ تُفرض باسم النجاة، ووعيٍ يبحث عن تفسير، وخوفٍ تُعيد إنتاجه الشاشات كل ساعة، واحتياجٍ بشري بسيط للطمأنينة. ومع انتشار الوباء، تداخلت الأسئلة الكبرى مع التفاصيل اليومية الصغيرة: كيف يعيش الناس؟ كيف يتعلمون؟ كيف ينعون موتاهم؟ وكيف يواجهون عزلة لم يختاروها، لكنها فرضت عليهم بوصفها مسؤولية أخلاقية ووطنية؟

أما الدين، فقد وجد نفسه أمام مفترق حساس: بين خطاب عقلاني يقرأ الجائحة كما هي، بوصفها ظاهرة كونية تستوجب الامتثال للعلم، وبين خطاب آخر حاول استثمار الأزمة لصالح

منشورات «ألف باء AlfYaa»

سرديات الخلاص، أو العناية الإلهية، أو العقاب. وبين هذين الصوتين، اهتزّت الممارسات الدينية التقليدية، وتغيّرت طقوس الجماعات، وأُعيد التفكير في معنى الجماعة ذاتها حين تصبح "التجمعات" خطراً يدعو إلى التفريق لا إلى الجمع.

وفي قلب كل ذلك، كان الإعلام - التقليدي والرقمي - يضخ صوراً متلاحقة تُعيد تشكيل الخوف وتوجّهه. منصّات التواصل تحوّلت إلى ساحات لسرديات متضاربة: نظريات مؤامرة، أخبار زائفة، خرافة مغلّفة بلغة العلم، وتحليلات سياسية تُباع مثل الأخبار العاجلة. كان الفيروس ينتشر، لكن الأشد انتشاراً كان هو الخطاب، والصوت، والصورة. ولأن المجتمعات تواجه الكوارث بمزيج من الوعي والهلع، فقد اضطربت الحدود بين المعلومة والرغبة، بين الحقيقة والحاجة إلى تفسير سريع، مهما كان هشاً.

هذا الكتاب هو محاولة لالتقاط تلك اللحظة التي وجد فيها العالم نفسه داخل "فخّ" غير مرئي، ولتفكيك الطريقة التي أعادت بها الجائحة هندسة السلطة، وتشكيل علاقة الدولة بمواطنيها، وإعادة ترتيب توازنات السياسة والاقتصاد والدين والإعلام. كتبتُ مواده في ذروة الوباء، يوم كانت الحقائق مرتبكة، والوقائع مستعصية على التفسير، والإنسانية بأكملها تعيش داخل غرفة انتظار كبيرة.

إنه ليس كتاباً عن الفيروس، بل عن ما كشفه الفيروس: عن السلطة حين تتضخم، والمجتمع حين يتصدّع، والدين حين يتأرجح بين العقل والأسطورة، والإعلام حين يصبح مصدراً للرعب وجهازاً لإعادة تشكيل الوعي. وهو أيضاً شهادة على مرحلة كان فيها الصوت البشري يرتجف بين الرغبة في النجاة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

والخوف من أن نفقد أنفسنا ونحن ننجو.

هذه الصفحات لا تدّعي امتلاك الحقيقة، لكنها تسعى إلى تسجيل تلك اللحظة من خلال أسئلتها، ورصد ما خلفه الوباء من آثار عميقة ستظل ـ ربما لسنوات طويلة ــ ماثلة في الذاكرة السياسية والاجتماعية للعالم.

صادق الطائي
لندن 2025

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الفصل الأول:
من "الكرنتينا" إلى الطوارئ الصحية

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

مقدمة

لم تكن جائحة كورونا حدثاً طارئاً أو استثناءً معزولاً في مسار البشرية، بل جاءت امتداداً لسردية طويلة من الكوارث الوبائية التي رافقت التاريخ الإنساني وأعادت، في كل مرة، صياغة الحدود الدقيقة بين السلطة والمجتمع. فمنذ الطاعون الأسود الذي اجتاح أوروبا في القرن الرابع عشر وغيّر وجه المدن وأنماط الحكم، مروراً بالكوليرا التي كشفت هشاشة البُنى الصحية والإدارية في القرن التاسع عشر، وصولاً إلى الإنفلونزا الإسبانية عام 1918 وما أحدثته من اضطراب سياسي واجتماعي واسع، ظلّت الأوبئة لحظات مفصلية تُظهر الاختلالات العميقة في أنظمة الحكم وتدفع الدول إلى إعادة التفكير بآليات إدارتها للرعية.

وما كان صحيحاً في الماضي تكرّر بصورة أكثر كثافة في جائحة كوفيد-19. فالمرض لم يدخل على العالم وحده بوصفه تهديداً بيولوجياً، بل دخل محمّلاً بقدر كبير من الأسئلة حول ماهية السلطة، وحدود تدخلها، وشرعية قراراتها، وقدرتها على توجيه المجتمع في لحظات الخطر الوجودي. لقد اتضح منذ الأشهر الأولى للجائحة أنّ كورونا ليست أزمة صحة عامة فحسب، بل أزمة إدارة ومراقبة وثقة، وأنها تُجبر الدولة على إعادة تعريف علاقتها بالفضاء العام والسكان والحركة والحدود. وبقدر ما كانت الجائحة اختباراً للأنظمة الصحية، كانت اختباراً لمتانة العقد الاجتماعي ذاته.

ومع انتشار الفيروس عبر القارات، برزت أمامنا صورة كونية متكررة: دول ديمقراطية وأخرى سلطوية، دول غنية وأخرى

منشورات «ألف باء AlfYaa»

فقيرة، جميعها وجدت نفسها مضطرة إلى التدخل بعمق في الحياة اليومية للفرد، وفرض أنماط جديدة من الانضباط الجماعي، وتوسيع صلاحيات الأجهزة التنفيذية، وشرعنة سياسات استثنائية تحت عنوان حماية "الصحة العامة". وهنا تحديداً يظهر جوهر التحوّل: الوباء ليس مجرد حدث صحي، بل مناسبة سياسية تُعيد فيها السلطة ترتيب أدواتها وتوسيع نطاقها وإعادة هندسة حضورها داخل المجتمع.

وتقودنا هذه الصورة إلى طرح تساؤلات مركزية:ما الذي يجعل الوباء لحظة خصبة لإعادة هندسة السلطة؟ ولماذا تتجه الدول، كلّما ضربها تهديد وبائي، إلى إعادة ضبط علاقتها بالمجتمع وتعميق حضورها في تفاصيل الحياة؟ وما الذي يجعل الطوارئ الصحية بوابة مفتوحة دائماً لإنتاج سلطة جديدة -أكثر تدخلاً واتساعاً وتأثيراً- من السلطة التي عرفناها في زمن "الاعتياد"؟

هذا الفصل يضع الأساس النظري للإجابة عن هذه الأسئلة، من خلال تتبّع جذور الحجر الصحي كأداة إدارية-سياسية، وتحليل دور الخوف الجمعي في تشكيل الطاعة، وقراءة المكانة التي احتلها العلم والطب في بناء السلطة الحديثة، وصولاً إلى فهم كيف تحوّلت الطوارئ الصحية في زمن كورونا إلى آلية مركزية لإعادة هندسة السلطة وحدودها.

بدايات الحجر الصحي:
من الكرنتينا إلى الدولة الحديثة

حين اجتاح الطاعون الأسود أوروبا في منتصف القرن الرابع

منشورات «ألف باء AlfYaa»

عشر، وجد العالم نفسه أمام تهديد غير مسبوق من حيث الانتشار والسرعة وحجم الخسائر. كانت مدن البحر المتوسط، البندقية وجنوى ومرسيليا بوجه خاص، مراكز تجارة عالمية تربط الشرق بالغرب، وتنقل عبر أساطيلها البضائع والبهارات والمعادن الثمينة، ولكنها في الوقت نفسه نقلت الوباء على نحو لم تعرفه البشرية من قبل. كان هذا الوباء، بقدر ما كشف هشاشة الجسد الإنساني، يكشف هشاشة النظم السياسية والإدارية التي لم تكن قادرة بعد على تنظيم السكان أو التحكم في الحركة أو فرض إجراءات موحدة لحماية المجال العام.

في خضم هذا الانهيار، أدركت السلطات أن السيطرة على الفضاء الحيوي للمدينة-موانئها، بواباتها، أسواقها، طرقها-هي السبيل الوحيد لوقف سلاسل العدوى. وهكذا ظهرت "الكرنتينا"، الحجر الصحي المفروض على السفن لمدة أربعين يوماً قبل السماح لها بدخول الميناء. وقد تبدو الكرنتينا اليوم إجراءً بديهياً، لكنّها في سياق القرن الرابع عشر كانت ابتكاراً سياسياً وإدارياً ثورياً. فقد احتاجت المدن إلى إنشاء مبانٍ مخصّصة للعزل، وتشييد ساحات مفتوحة للفحص والمراقبة، وتطوير لوائح لتنظيم تنقل البحّارة والتجّار، ووضع نظام لتوثيق الشحنات ومصادرها. وهذا كلّه تطلّب وجود جهاز إداري مركزي يتخذ القرار ويصدر التعليمات ويتأكد من تنفيذها.

ولأول مرة، ظهر مفهوم يشبه "شرطة الصحة"؛ فرق مكلّفة بمتابعة سير السفن، وتسجيل حركة الوافدين، وتطبيق تعليمات العزل، ومعاقبة من يخالف. وقد استدعى ذلك تطوير أدوات إحصائية بدائية -عدّ الوفيات، تسجيل أعداد المصابين، مراقبة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

انتشار الوباء- وهي كلها بذور لما أصبح لاحقاً "الدولة البيروقراطية" التي تعتمد على السجلات والوثائق والتقارير باعتبارها الأساس في ممارسة السلطة.

لم يكن الحجر مجرد استجابة لأزمة طبية، بل كان خطوة فاصلة في ولادة الدولة الحديثة. فالكرنتينا لم تنظّم فقط حركة السفن، بل أعادت تنظيم المجتمع نفسه: الفصل بين الأصحّاء والمصابين، مراقبة البيوت، تحديد مسارات الحركة داخل المدن، تنظيم الأسواق، مراقبة الأسعار، وحتى توزيع الطعام في فترات الإغلاق. وهكذا امتدت السلطة من إدارة الموانئ إلى إدارة حياة الناس اليومية.

والأهم من ذلك أنّ الحجر رسّخ ما يمكن تسميته بـ "المقايضة الصحية":تتعهد الدولة بتأمين الحماية والنجاة من الخطر، مقابل قبول المجتمع بتوسع الدولة في الفضاء الخاص والعام، والامتثال لتعليماتها حتى حين تكون قاسية أو غير مألوفة. وقد شكّلت هذه المقايضة أساس العلاقة الجديدة بين السلطة والرعية، حيث أصبحت الدولة، لا الكنيسة ولا الجماعة، هي الجهة التي تمتلك "المعرفة" و"القدرة" على تنظيم الحياة وتوجيهها.

ومع الوقت، أصبح الحجر مؤسسة قائمة بذاتها، ذات قواعد ومعايير وموظفين ولجان. لم يعد تدبيراً صحياً فحسب، بل جزءاً من النظام العام الذي يضمن استقرار الدولة ومنع الفوضى. لقد جرى تحويل خطر بيولوجي إلى أداة سياسية، تتيح للسلطة أن تدير المجتمع بطريقة أكثر مركزية وتخطيطاً وشمولاً. وقد أثبت التاريخ لاحقاً أن كل وباء كبير يصبح لحظة لإعادة بناء سلطة الدولة، وأن كل حجر صحي يضيف لبنة جديدة في صرحها

منشورات «ألف باء AlfYaa»

المؤسسي.

الوباء كتهديد وجودي ومختبر لعلاقة الدولة بالمجتمع

مثّلت الأوبئة عبر التاريخ لحظات هزّت أكثر المسلّمات رسوخاً في حياة المجتمعات، وأظهرت على نحو فجّ هشاشة الأنظمة السياسية وقدرتها المحدودة على حماية مواطنيها. فالوباء لا يهدد الصحة وحدها، بل يهدد فكرة النظام نفسها: استقرارها، تماسكها، شرعيتها، وسرديتها حول ذاتها. ولهذا، غالباً ما تتحوّل الكوارث الوبائية إلى أزمات وجودية تُجبر الدول على التدخل بعمق في التنظيم الاجتماعي، ليس على قاعدة حماية المجتمع وحسب، بل على قاعدة حماية السلطة ذاتها من الانكشاف.

وقد أظهرت الدراسات المعاصرة حول خرائط التجمعات الهشّة في الشرق الأوسط خلال جائحة كورونا أن الجائحة لم تفرّق فقط بين المصاب والسليم، بل كشفت بوضوح حدود القدرة المؤسسية للدول. فالمناطق ذات البنية الصحية الضعيفة، أو تلك التي تعاني من تهميش اقتصادي واجتماعي طويل، كانت الأكثر عرضة للانهيار؛ ليس لأنها تفتقر فقط للبُنى التحتية، بل لأنها تعاني من فجوة ثقة عميقة تجاه الدولة. وقد بيّنت هذه الدراسات أن هشاشة البُنى الصحية كانت مرآة لهشاشة سياسية أعمق، وأن الوباء كشف تفاوتاً كبيراً بين المدن الكبرى المكتظة التي تعجز خدماتها عن استيعاب الضغط، والمناطق الريفية التي تواجه الأزمة بموارد محدودة وبغياب فعلي للمؤسسات.

بهذا المعنى، يصبح الوباء اختباراً مركّباً. فهو، من جهة،

منشورات «ألف باء AlfYaa»

يختبر منظومة الصحة: قدرتها على احتواء المرض، استيعاب الحالات، وتوفير العلاج.وهو، من جهة أخرى، يختبر منظومة الحكم: قدرتها على إدارة الخوف، وضبط المجتمع، وإقناع المواطنين بأنّ إجراءاتها تمثل الطريق الأنسب للنجاة.

حين يتفشّى مرض غير مرئي، لا يستطيع الفرد أن يعرف ما يحدث حوله: أين ينتشر الفيروس؟ من يحمل العدوى؟ ما مدى الخطر الحقيقي؟ هنا تتقدم الدولة باعتبارها صاحبة المعرفة، الجهة الوحيدة التي "ترى" الوباء من خلال الفحوصات، والإحصاءات، ونماذج التنبؤ، وشبكات تتبع المخالطين. وبهذا، تتكوّن علاقة لا تكافؤ بين مجتمع يعيش في غموض، ودولة تمتلك أدوات الرؤية والتحليل والتفسير. وكلما ازداد الغموض، ازداد اعتماد المجتمع على الدولة، وازدادت قدرة الدولة على توسيع قراراتها باسم "المصلحة العامة".

وفي لحظات الذروة، يصبح السؤال الحقيقي ليس: كم عدد المستشفيات لدينا؟بل: من يملك سلطة تفسير الأزمة؟ ومن يملك القدرة على اتخاذ قرار النجاة؟

وقد ظهر هذا بوضوح خلال جائحة كورونا، إذ لم تُقَس قوة الدولة بحجم معداتها الطبية بقدر ما قُيسَت بقدرتها على تنظيم الفوضى وفرض نظام جديد للحركة، وتقييد المجال العام، وإقناع المجتمع بأن ما تقرره هو الطريق الوحيد لتفادي الانهيار. هكذا، أعاد الوباء ترتيب العلاقة بين السلطة والمجتمع: أصبح المواطن يبحث عن اليقين ولو كان مُكلفاً، وأصبحت الدولة تملك الشرعية لتوسيع نفوذها تحت عنوان الاستجابة لخطر غير مرئي.

لقد حوّل الوباء هذه العلاقة إلى مختبر سياسي واجتماعي، لا

منشورات «ألف باء AlfYaa»

تُختبر فيه صحة الأجساد فقط، بل تُختبر فيه بنية السلطة ذاتها، ومدى ما تملكه من قدرة على إثبات شرعيتها عبر إدارة الخوف والسيطرة على اللحظة الوجودية التي يمر بها المجتمع.

الخوف: منطق السلطة القديمة والحديثة

منذ الأزمنة القديمة، شكّل الخوف أحد أكثر العناصر تأثيراً في تشكيل علاقة السلطة بالمجتمع. لم يكن الخوف مجرد حالة شعورية فردية، بل كان دوماً قوة جماعية تُعيد تنظيم سلوك الناس وتوجّه استجاباتهم، وتمنح الفاعلين السياسيين والدينيين قدرة استثنائية على التحكم بالفضاء الاجتماعي. ففي مراحل الطاعون الأولى مثلاً، لم يكن تفسير المرض قائماً على العلم، بل على القراءة الدينية التي اعتبرته "غضباً إلهياً" أو "عقاباً جماعياً" أو "ابتلاءً" يختبر الطاعة والإذعان. هذا التأويل جعل من الخوف طاقة سياسية وأخلاقية في آنٍ واحد، تُحرك الناس كما تُحرك السلطات.

ومع مرور الزمن وتراجع التفسيرات الغيبية، لم يختفِ الخوف، بل أعاد صياغة نفسه. أضحى الخوف من المرض، ومن الانهيار الاقتصادي، ومن الفوضى، ومن فقدان السيطرة، جزءاً مركزياً من لغة السلطة الحديثة. وقد استخدمت الأنظمة السياسية -الديمقراطية والشمولية على حد سواء- هذا الخوف لتبرير تدخلها العميق في الحياة اليومية ولإقناع المجتمع بأن القيود "ضرورية" للحفاظ على النظام العام.

وتشير دراسات التوترات الطائفية والاجتماعية خلال جائحة كورونا إلى أن الخوف لم يكن شعوراً فردياً، بل كان حالة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

جماعية تحدد كيف تفكر المجتمعات، وكيف تتفاعل، وكيف تصنع "آخرها" الذي تلقي عليه اللوم. في بدايات الجائحة، ظهر الخوف في شكل موجات من البحث عن "المذنب" ؛ المسافرون القادمون من الخارج، الأقليات الدينية، العمال الأجانب، المدن المنكوبة. كل هذه الفئات تحولت إلى حوامل رمزية للخطر، ما زاد التوترات الداخلية، وكشف هشاشة العقد الاجتماعي في بلدان الشرق الأوسط، حيث يتداخل الخطر الصحي مع الهويات والانقسامات التاريخية.

ومع وصول الوباء إلى مستوى الجائحة، أخذ الخوف شكلاً أكثر عمقاً وتعقيداً.لم يعد الخوف من المرض وحده، بل من اللايقين:الخوف من المعلومات المتضاربة، من الشائعات، من الأخبار الكاذبة، من الإصابات التي لا تُكتشف، ومن انهيار المنظومة الصحية. وفي ظل هذا اللايقين، تقدمت الدولة لتقدّم نفسها بوصفها الجهة الوحيدة القادرة على توفير معنى واضح للفوضى، وعلى تقديم إجراءات ملموسة تمنح المجتمع شعوراً -ولو مؤقتاً- بالسيطرة.

هذا التحول جعل الخوف أداة سياسية ذات كفاءة عالية. فحين يخاف الناس، يصبحون أكثر استعداداً لقبول إجراءات قاسية، وأكثر قابلية للتنازل عن مساحة من حرياتهم الفردية، وأكثر ميلاً لتصديق السردية الرسمية التي تُقدّم بوصفها طريق النجاة. وقد كشفت الجائحة أن الخوف يمكن أن يتحول إلى قوة تدفع المجتمع نحو الانضباط الطوعي لا القسري، وأن الطاعة في أزمنة الأوبئة تأتي غالباً من الداخل لا من الخارج؛ من القلق، لا من العنف.

وقد مثّلت جائحة كورونا لحظة نموذجية لهذا النمط؛ إذ بدا

منشورات «ألف باء AlfYaa»

واضحاً أن الحكومات لم تكن بحاجة لفرض القوانين بالسلاح أو القسر المباشر، بل كان يكفيها أن تُظهر حجم الخطر ليتولى المجتمع نفسه مهمة الانضباط. هذا التحول يؤكد أن الخوف -قديمه وحديثه- لا يزال أحد أقوى محركات السلطة، وأنه لا يزال يشكّل الجسر الذي تعبر من خلاله الدولة إلى عمق المجتمع لتعيد تنظيمه وتوسيع حضورها فيه.

كيف أعادت كورونا تفعيل "آلة الرقابة"؟

مع دخول العالم في الأسابيع الأولى من جائحة كورونا، بدت عودة الرقابة وكأنها استعادة سريعة لآليات كانت السلطة قد أبقتها في الهامش أو خفّفت حضورها خلال العقود الأخيرة. فالفيروس، بانتشاره الهائل وسرعته وغموضه، أعاد للدولة وظيفتها القديمة: مراقبة الحركة وضبط المجال العام والتحكم في الزمن والفضاء. ولكن ما حدث في 2020 لم يكن مجرد استعادة آليات سابقة؛ بل كان توسيعاً هائلاً لمفهوم الرقابة نفسه، بحيث أصبح أكثر شمولاً، وأشد التصاقاً بالتقنية، وأعمق حضوراً في الحياة اليومية.

في البداية، عادت إجراءات بدت وكأنها من الماضي:إغلاق المدن، منع السفر بين المحافظات، نصب الحواجز، فرض حظر التجوال، تحديد ساعات الخروج، وإلزام الأفراد بالتنقل ضمن مسارات معينة. لكن هذه الإجراءات لم تكن فقط أدوات ضبط؛ كانت أيضاً رسائل رمزية عميقة مفادها أن الدولة استعادت كامل سلطتها على الفضاء العام، وأن قدرتها على التحكم في حركة المجتمع تتجاوز ما كان يُظن ممكناً في الأنظمة المعاصرة.

غير أن الرقابة في زمن كورونا لم تقف عند الحدود التقليدية

منشورات «ألف باء AlfYaa»

للسلطة؛ بل اندمجت بالتكنولوجيا الحديثة، وهو ما جعلها مختلفة جذرياً عما عرفه العالم في القرن العشرين. فالهاتف الذكي أصبح أداة تتبع، والكمبيوتر المحمول أصبح قناة مراقبة غير مباشرة، وبطاقات الصعود إلى الطائرات، وكاميرات المطار، ونقاط التفتيش الإلكترونية، وتطبيقات الفحص الصحي... كلها تحولت إلى شبكة مترابطة تعمل بشكل متزامن لرسم خارطة دقيقة لحركة السكان. ولم يعد الأمر مقتصراً على تتبع المصابين، بل شمل المخالطين، والمشتبه بهم، وحتى الذين مرّوا في مناطق ذات مستوى خطر متغير. وهكذا تحولت الرقابة الصحية إلى رقابة سوسيولوجية شاملة، تُسجّل وتحتفظ وتحلّل.

وفي دول عدّة، أصبح من الممكن تقييم "سلوك المواطن" وفق معيار الطاعة الصحية:هل التزم بالبقاء في المنزل؟ هل فعّل تطبيق التتبع؟ هل أعلن عن أعراضه؟ هل تقيّد بقواعد العزل؟ وللمرة الأولى، أصبح الامتثال الصحي معياراً للمواطنة الصالحة. وهذا التحول لم يكن مجرد إجراء مؤقت، بل أعاد تعريف العلاقة بين الفرد والدولة، بحيث صار الفرد موضوعاً للقياس والمراقبة ضمن نظام رقمي واسع، يُنظّم حياته ويحدد ما يحق له فعله وما لا يحق.

كما أن الرقابة الصحية اندمجت بالخطاب الأخلاقي. فالمخالفون لم يُقدَّموا فقط بوصفهم خطراً صحياً، بل بوصفهم أنانيين، غير مسؤولين، يعرضون المجتمع للخطر. وهكذا مُنحت الأجهزة الرقابية شرعية مضاعفة: شرعية حماية الصحة العامة، وشرعية حماية الأخلاق الجماعية. وهذا ما عزّز قبول المجتمع لإجراءات ما كان ليقبل بها في الظروف الاعتيادية، مثل اقتحام

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

الخصوصية الرقمية، أو تتبع الموقع الدقيق، أو نشر كاميرات حرارية في الفضاءات العامة، أو استخدام الذكاء الاصطناعي لرصد الكثافة البشرية.

ومع مرور الوقت، أصبح واضحاً أن الرقابة التي أعادتها الجائحة لم تكن عابرة. لقد رسّخت نمطاً جديداً من الحكم يعتمد على "المعرفة الرقمية" بالسكان، وعلى القدرة على التدخل السريع في تفاصيل الحياة الفردية. فالخوارزميات أصبحت جزءاً من القرار السياسي، والبيانات الصحية أصبحت جزءاً من الأمن الوطني، ومؤشرات الإصابة صارت تُقرأ وكأنها خرائط سياسية. وفي المقابل، بدأ المجتمع يتعوّد تدريجياً على هذا النوع من الرقابة، بل ويطالب أحياناً باستمرارها بوصفها شرطاً للأمان.

بهذا المعنى، لم تُفعِّل كورونا آلة الرقابة القديمة فحسب، بل أعادت تعريفها بالكامل. أعادتها بوصفها نظاماً هجينا، يجمع بين القوة المادية للدولة وبين قدرات التكنولوجيا الرقمية، ويمتد إلى كل زاوية من زوايا الحياة اليومية. وحين تتوسع الرقابة إلى هذا الحد، تصبح السلطة أكثر حضوراً، وأكثر قدرة على إعادة تشكيل المجتمع، وأكثر استعداداً لاستخدام هذه الأدوات فيما بعد، حتى في غياب الوباء.

العلم والطب كأدوات لإنتاج السلطة الحديثة

منذ القرن التاسع عشر، بدأ الطب يتحوّل تدريجياً من ممارسة تقنية محدودة إلى أحد الأعمدة المركزية التي تستند إليها الدولة الحديثة في بناء شرعيتها وإدارة السكان. ففي القرن الذي شهد بروز المستشفيات الكبرى، ونشوء العلوم المخبرية، وتطور

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الإحصاء الطبي، تغير موقع الإنسان ذاته داخل منظومة الحكم: لم يعد المواطن مجرد فرد له حقوق سياسية، بل أصبح "جسداً" يخضع للقياس والرصد والتنظيم. وهنا تحديداً ظهرت ما يسمى بـ السلطة الحيوية (Bio-power)، وهي القدرة التي تمارسها الدولة على الحياة ـ حياة السكان، صحتهم، معدلات ولادتهم ووفياتهم، بيئاتهم المعيشية، وسلوكهم اليومي.

وفي قلب هذه التحولات، برز الطب باعتباره لغة جديدة للسلطة. المستشفى، الذي كان في السابق ملاذاً للمرضى والعجزة، أصبح مؤسسة تنظيمية تُدار فيها الأجساد وفق قواعد وانضباط يضاهي ما يجري في المؤسسات العسكرية. السجلات الطبية، الجداول الإحصائية، تقارير الوفيات، منحنيات الأمراض، كلها تحولت إلى أدوات تمنح الدولة "عيناً" جديدة ترى بها ما يُخفيه المجتمع: مسارات العدوى، البؤر السكانية الهشة، الفئات الأكثر عرضة للخطر.

ومع صعود العلوم الحديثة، أصبح للأطباء والعلماء دور متزايد في صناعة القرار السياسي. فالدولة التي كانت تعتمد سابقاً على شرعية الحكم التقليدي، أو القوة العسكرية، أو الإجماع الديني، صارت تعتمد على شرعية جديدة: الشرعية العلمية.ولم يعد القرار السياسي قابلاً للفهم من دون استشارة "أصحاب الخبرة"، الذين تحولوا إلى جزء من بنية الحكم. بعضهم جلس إلى جانب رؤساء الحكومات في المؤتمرات الصحفية، وبعضهم صار الناطق الأول باسم الدولة في زمن الوباء، فيما تراجعت وجوه السياسة التقليدية إلى الصفوف الخلفية.

لقد بدت جائحة كورونا وكأنها اللحظة التي اكتملت فيها علاقة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

السلطة بالعلم. ففي الأيام الأولى، كان الرأي العلمي هو الذي يحدد إن كانت الدولة ستغلق حدودها، أو تفرض الحجر، أو تمنع التجمعات، أو توقف المدارس، أو تلجأ إلى التطعيم الإجباري. وبدا أن الدولة نفسها أصبحت "أسيرة" للبيانات الطبية. رسائل الطوارئ، الأوامر التنفيذية، خطط الإغلاق... كلها كانت تُقدم بوصفها استجابة مباشرة للأرقام العلمية. حتى حين كان القرار سياسياً بامتياز، كان يتم تقديمه بصفته "قراراً مدعوماً بالأدلة".

هذا الاندماج العميق بين العلم والسلطة يعبّر عن شيء أكبر:تحوّل المعرفة الطبية إلى أداة لإنتاج الشرعية السياسية.فالدولة التي تعلن أعداد الفحوصات والوفيات ونسب الإشغال في المستشفيات لا تفعل ذلك فقط لإعلام الجمهور، بل لتؤكد أنها ممسكة بزمام الأزمة، وأن قراراتها ليست عشوائية بل مبنية على "حقيقة علمية" لا يملك المواطن سوى قبولها.

وبالتوازي، أصبح المجتمع نفسه أكثر استعداداً للخضوع لسلطة الطب. فحين يواجَه الناس بتهديد غير ملموس، مثل فيروس مجهري، يصبحون متعلقين بالخبراء الذين يُقدّمون تفسيراً لما يجري. ومن هنا ظهرت "ثقافة الثقة العلمية" التي منحت السلطة السياسية مساحة غير مسبوقة للتحرّك، مبررةً كل خطوة بأنها الطريق الأضمن للنجاة.

ومع تعمّق الجائحة، اتضح أن هذا التداخل بين العلم والسلطة لم يكن مجرد تعاون تقني، بل كان جزءاً من مشروع أوسع لإدارة المجتمع عبر المعرفة الطبية.فالطب لم يعد أداة لفهم المرض فقط، بل أداة للتحكم في السلوك، وتنظيم الحركة، وفرض الإغلاق، وإعادة تشكيل المجال العام وفق الاحتياجات

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الصحية.

لقد جعلت كورونا هذا كله أكثر وضوحاً: العلم، الذي بدأ كوسيلة لحماية الحياة، أصبح أيضاً وسيلة لإدارة الحياة؛ ومعه أصبحت السلطة أكثر قدرة على النفاذ إلى التفاصيل الدقيقة للجسد الاجتماعي، وأكثر استعداداً لاستخدام هذه القدرة في إدارة ما بعد الأزمة.

الطوارئ الصحية بوصفها لحظة لإعادة هندسة السلطة

حين ضربت جائحة كورونا العالم، لم يكن تأثيرها مقتصراً على المستشفيات ولا على السياسات الصحية فحسب؛ بل سرعان ما اتضح أن الطوارئ الصحية تحوّلت إلى لحظة سياسية بامتياز، أعادت خلالها الدول تنظيم علاقتها بالمجتمع واستعادة أدوات لطالما بدت في طريقها إلى التراجع. فمن الصين التي أغلقت مقاطعات كاملة، إلى إيطاليا التي فرضت أول حجر شامل في دولة ديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى بريطانيا والولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط، اتخذت الحكومات سلسلة من القرارات التي كشفت كيف تتحوّل الأزمة الصحية إلى مختبر لإعادة هندسة السلطة.

في الكثير من البلدان، ظهرت أولى علامات هذا التحول في توسيع الصلاحيات التنفيذية. خلال أسابيع قليلة، بات بوسع الحكومات اتخاذ قرارات كانت تستغرق شهوراً أو تحتاج إلى موافقات برلمانية معقدة، مثل إغلاق الحدود، تعليق العمل بالدستور في بعض بنوده، تقييد الحركة داخل المدن، وإيقاف

منشورات «ألف باء AlfYaa»

قطاعات اقتصادية بأكملها. هذا التوسع لم يُقدَّم باعتباره قراراً سياسياً، بل بوصفه استجابة "اضطرارية" لمواجهة خطر بيولوجي يهدد البنية الاجتماعية. ومع ذلك، كان الأثر السياسي واضحاً: الدولة استعادت مركزيتها، وقلّصت المساحات التي اعتاد المجتمع أن يتحرك ضمنها.

كما شهدت الطوارئ الصحية إعادة توزيع للسلطة بين المركز والأقاليم. ففي دول اتحادية أو شبه لامركزية، ظهرت حاجة ملحّة إلى توحيد القرار، ما دفع الحكومات المركزية إلى استعادة صلاحيات كانت موزعة بين المحافظات أو الإدارات المحلية. وفي بعض الحالات، تحوّلت إدارة الأزمة إلى تنافس صامت بين مستويات الحكم المختلفة، حيث حاول كل طرف أن يُثبت أنه الأكثر قدرة على إدارة الخطر، ما كشف في كثير من الأحيان هشاشة البُنى الفيدرالية أو ضعف التنسيق المؤسسي.

وفي موازاة ذلك، اتخذت الرقابة شكلاً أكثر قوة واتساعاً. فقد فُرضت القيود على الإعلام بدعوى مواجهة الشائعات، وازدادت رقابة الدولة على منصات التواصل الاجتماعي، وتمت ملاحقة المحتوى الذي يُفسَّر باعتباره تضليلاً أو "تحريضاً على خرق القواعد الصحية". وهكذا اختلط الأمن الصحي بالأمن السياسي، وأصبح المجال العام أكثر انضباطاً تحت ضغط الخطر الوبائي. بل إن بعض الدول استخدمت الجائحة لتقييد الاحتجاجات أو تأجيل الانتخابات، أو تمرير قوانين كانت موضع جدل قبل ظهور الفيروس.

ولعبت التكنولوجيا دوراً مركزياً في تعزيز هذا النمط الجديد من الحكم. تطبيقات تتبع المصابين، كاميرات حرارية في

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الشوارع، نقاط تفتيش رقمية، أنظمة للتقييم الصحي الفردي، ومنصات حكومية تجمع البيانات السكانية والصحية في وقت واحد... كل هذا جعل الطوارئ الصحية أكثر من مجرد إجراءات مؤقتة؛ جعلها بنية جديدة لإدارة السكان. فقد أصبح الأفراد جزءاً من شبكة مراقبة واسعة تتجاوز تعريف المرض، وتمتد إلى مراقبة أنماط تنقلهم وتفاعلاتهم اليومية.

وفي ظل هذه الطوارئ، برز خطاب "الواجب الوطني" الذي دعا إلى الانضباط والتضحية والتقيد، مقدماً الطاعة بوصفها مسؤولية أخلاقية تجاه الجماعة. وقد أدى هذا الخطاب إلى تحويل الامتثال الصحي إلى معيار للمواطنة، بحيث يُنظر إلى المخالفين لا بوصفهم مجازفين بصحتهم فقط، بل بوصفهم خائنين لقيمة التضامن.

وبذلك، لم تعد الطوارئ الصحية مجرد رد فعل على الوباء، بل أصبحت لحظة تتكثف فيها السلطة وتعيد صياغة أدواتها، وتكتسب شرعية جديدة تستند إلى الخوف الجماعي وحاجة الناس إلى الحماية. هذه اللحظة، بكل تعقيداتها، هي ما جعل الجائحة حدثاً سياسياً عميقاً، يعاد فيه تشكيل الحدود بين الحرية والسلامة، وبين الفرد والدولة، وبين المجال العام ومنطق السيطرة.

خلاصة معرفية

يكشف استعراض التاريخ الوبائي، من الطاعون الأسود إلى جائحة كوفيد-19، أنّ الوباء ليس حدثاً صحياً فحسب، بل لحظة يتكثّف فيها معنى السلطة ويعاد فيها رسم حدودها. فالمرض، حين يضرب مجتمعاً ما، يعرّي هشاشته البنيوية، ويكشف نقاط

منشورات «ألف باء AlfYaa»

ضعف الدولة، ويفتح في الوقت نفسه نافذة واسعة لتوسّع السلطة وتقوية حضورها عبر أدوات مراقبة وتنظيم لم تكن ممكنة في الظروف العادية. وهكذا يصبح الوباء حالة استثنائية تُلاحظ فيها الدولة المجتمع من جديد، ويلاحظ فيها المجتمع الدولة أيضاً، لكن من موقع مختلف وأكثر اعتماداً وخوفاً.

أظهرت الجائحة أنّ العلاقة بين الدولة والمجتمع تُعاد صياغتها تحت ضغط ثلاثة عناصر كبرى: الخوف، والمعرفة، والطوارئ.فالخوف- بصفته شعوراً جمعياً- يصنع استعداداً واسعاً للقبول بتدابير كانت تُعدّ تجاوزاً صارخاً في أوقات السلم، ويُحوّل الامتثال إلى فعل طوعي نابع من الحاجة إلى النجاة. أما المعرفة الطبية فتحولت إلى مرجعية سياسية تُبرّر من خلالها الحكومات قراراتها، وتؤسس لشرعية جديدة قوامها "علمية القرار" لا "سياسيته"، مما منح الدولة سلطة إضافية مستمدة من ثقة الجمهور بالخبراء. وأخيراً، جاءت الطوارئ الصحية لتشكّل الإطار القانوني الذي تمت عبره مأسسة هذا الامتداد السلطوي، فاستعادت الدولة سلطات واسعة، وضبطت المجال العام، ودمجت الرقابة الرقمية في صلب آليات الإدارة اليومية للسكان.

هذه العناصر مجتمعة جعلت الوباء أقرب إلى مختبر اجتماعي-سياسي تُختبر فيه فعالية الدولة، وتُختبر فيه أيضاً حدود مقاومة المجتمع. وهو مختبر يكشف أن السلطة، في عالم الأوبئة، لا تتراجع بل تتجدد. وأنها تعيد ابتكار نفسها عبر مزيج من التكنولوجيات الجديدة، والخطابات الأخلاقية، والأدوات القانونية، والشرعية العلمية.

لذلك، لا يمكن النظر إلى الجائحة بوصفها حدثاً عابراً انتهى

منشورات «ألف باء AlfYaa»

بزوال خطر الفيروس؛ بل بوصفها نقطة تحول أعادت رسم ملامح السلطة الحديثة، وأطلقت موجة جديدة من إعادة هندسة الدولة لعلاقتها بالمجتمع، وهي تحولات ستستمر آثارها في السنوات القادمة، وستحدد كثيراً من طبيعة الحكم وأشكال الطاعة وحدود الحرية في عالم ما بعد كورونا.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مصادر الفصل الأول

1. عثمان سحبان، الثقة السياسية في ضوء الواقع الحزبي وتداعيات كورونا.2021، مقاربات للنشر، المغرب.
2. محمد عز العرب، خرائط التجمعات الهشّة في الشرق الأوسط خلال جائحة كورونا. ابريل2020 دراسات خاصة، ابو ظبي، الإمارات العربية.
3. أثر كورونا في تفاقم التوترات الطائفية في الشرق الأوسط. 2020 مترجمات جسور.
4. محمد حمشي، نظريات العلاقات الدولية وجائحة كورونا: أنبذة معتّقة في قنانٍ جديدة. مايو 2021سياسات عربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
5. وليد قاسم، الشعبوية وجائحة كورونا: أدلة من الولايات المتحدة والبرازيل. يناير 2022، المجلد الخامس، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الفصل الثاني:
الدولة والرقابة في زمن الجائحة

منشورات «ألف باء» AlfYaa

مقدمة

لم يكن ظهور الرقابة في زمن الجائحة تحوّلاً مفاجئاً، بل كان امتداداً لمسار طويل من علاقة الدولة بالمجتمع، علاقة تقوم في جانبها الخفي على مراقبة السلوك وضبط الحركة وتنظيم المجال العام. غير أنّ جائحة كورونا قدّمت لحظة تاريخية استثنائية جعلت من الرقابة أداة مركزية لإدارة الأزمة، وأعادت دمجها في صميم الممارسة السياسية اليومية. ففي حين كانت الرقابة قبل الوباء ترتبط غالباً بمفاهيم الأمن ومكافحة الجريمة وحماية الحدود، أصبحت خلال الجائحة جزءاً من الصحة العامة، ومكوّناً من مكوّنات "النجاة الجماعية"، وشرطاً لإدارة الخطر غير المرئي.

لقد كشفت الجائحة أن الدولة الحديثة لا تعتمد على القوة المادية وحدها، بل على البنية المعلوماتية التي تمنحها القدرة على "الرؤية" داخل المجتمع. ومع انتشار الفيروس، اكتشفت دول كثيرة أن أدوات مراقبتها التقليدية غير كافية، فانتقلت بسرعة إلى الرقابة الرقمية: تتبع المصابين، مراقبة المخالطين، أنظمة التصاريح الإلكترونية، جوازات التطعيم، التصوير الحراري، والكاميرات الذكية. كل هذه الأدوات اندمجت لتشكّل منظومة جديدة من الضبط تتجاوز مفهوم الأمن الصحي إلى ما يمكن وصفه بـ هندسة الحياة اليومية.

وتشير الدراسات حول التوترات الطائفية والهشاشة البنيوية في الشرق الأوسط أثناء الجائحة إلى أنّ الاستجابة الصحية كانت مرتبطة بشكل وثيق بالقدرة على جمع المعلومات وتحليلها وتوظيفها. المناطق ذات الأنظمة الرقمية الضعيفة كانت الأكثر عرضة للانهيار، بينما استطاعت الدول ذات القدرات التكنولوجية

منشورات «ألف باء AlfYaa»

المتقدمة فرض مستوى أعلى من السيطرة وتنظيم الحركة. وهكذا ظهر بوضوح أنّ الرقابة الرقمية أصبحت عامل تمايز بين الدول، ومؤشراً على مدى قدرتها على إدارة الأزمات.

ولم تكن الرقابة خلال الجائحة مجرد ممارسة إدارية، بل كانت أيضاً ممارسة رمزية؛ فالبيانات أصبحت لغة الدولة الجديدة: من خلالها تُعرّف الخطر، وتُحدّد المناطق الساخنة، وتُبرَّر الإجراءات، وتُعاد صياغة العلاقة مع المواطن. وقد منح هذا التحوّل الدولة شرعية إضافية: شرعية "العلم" و"الدقة الرقمية"، التي تُقدّم بوصفها خطاباً موضوعياً محايداً، بينما تخفي في طياتها توسعاً غير مسبوق في سلطة التدخل.

بذلك، أصبح الوباء ليس فقط اختباراً للنظام الصحي، بل اختباراً لقدرة الدولة على إعادة تشكيل الرقابة بوصفها مؤسسة حديثة تعتمد على التكنولوجيا والبيانات، وتحوّل المواطن إلى نقطة بيانات ضمن منظومة شمولية لإدارة المجتمع. هذا ما سيبحثه هذا الفصل تفصيلاً: كيف وِلدت الرقابة الرقمية؟ كيف أعادت الجائحة تعريف شرعيتها؟ وكيف أصبحت التكنولوجيا جهاز دولة جديداً يغيّر طبيعة السلطة ذاتها؟

التحوّل الرقمي للدولة واستراتيجيات الضبط

لم يكن التحوّل الرقمي مجرد خيار تقني تبنّته الدول طوعاً، بل أصبح في زمن الجائحة شرطاً وجودياً لإدارة المجتمع. فقد كشفت الأيام الأولى لانتشار الفيروس أن الأنظمة التقليدية في جمع البيانات، وإدارة الخدمات، ومراقبة حركة السكان، غير قادرة على التعامل مع تسارع انتشار العدوى. وهكذا وجدت

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الدول نفسها أمام ضرورة إعادة بناء بنيتها الإدارية على أساس رقمي، وبشكل متطرف لم يكن ممكنًا في الظروف الاعتيادية.

فالتحوّل الرقمي لم يبدأ مع كورونا، لكنه اكتسب معها طابعاً إلزامياً. وهنا ظهرت أولى استراتيجيات الضبط الجديدة: منع الوصول (Access Control).فالدولة، التي كانت تنظم حركة الأفراد بالوسائل التقليدية-مثل الحواجز الأمنية أو القرارات الورقية- انتقلت إلى النموذج الإلكتروني. صار الدخول إلى المدن، أو المؤسسات، أو حتى المتاجر الكبرى، مشروطاً بإثبات الحالة الصحية على منصة أو تطبيق حكومي. وتمّ تحويل الهاتف الذكي إلى "تصريح مرور" يحدد قدرة الفرد على الحركة، ويمنحه حق الدخول أو يمنعه.

وقد أوضحت دراسات الأمن السيبراني الصادرة خلال الجائحة (مثل تقرير مؤسسة دبي للمستقبل) أن هذا التحول لم يكن مجرد استجابة ظرفية، بل كان لحظة بناء لنمط جديد من حكومة رقمية تعتمد على البيانات بوصفها أساس القرار. هذا ما جعل الحكومات قادرة على مراقبة الفيروس لحظة بلحظة، لكنه جعلها أيضاً قادرة على مراقبة الأفراد بالقدر نفسه من الدقة. وهنا ظهر بوضوح أن التحوّل الرقمي لا يخص "الصحة" فقط، بل يعيد تشكيل مفهوم السلطة ذاته، من سلطة تمارسها الدولة على الأجساد، إلى سلطة تمارسها عبر البيانات.

وترافق هذا التحوّل مع استراتيجية ثانية: التتبع والتحليل اللحظي.ففي السابق، كانت الإحصاءات الصحية تُجمع بشكل دوري، وغالباً بعد وقوع الحدث. أما خلال الجائحة، فقد تحوّلت الإحصاءات إلى تيار مستمر من البيانات: حالات جديدة،

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

مخالطون، مستويات الامتلاء في المستشفيات، البؤر الساخنة، نقاط الاختناق. وأصبحت الدولة تعتمد على "لوحات قيادة" رقمية Dashboard تسمح لها بإدارة الخطر في الزمن الحقيقي. هذا النمط من الإدارة اللحظية أعاد تعريف السلطة التنفيذية، التي باتت تتحرك وفق معادلة تقنية لا سياسية في ظاهرها، لكنها سياسية بالعمق لأنها تسمح بقرارات سريعة ومركّزة، خارج أي رقابة مجتمعية أو برلمانية.

كما قدّمت الجائحة نموذجاً جديداً من الضبط يقوم على إعادة تصميم العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص الرقمي.فقد ظهرت شراكات بين الحكومات وشركات التكنولوجيا لتطوير التطبيقات والمنصات وأنظمة التتبع. وهذا ما جعل الرقابة الرقمية لا تُنتج داخل أجهزة الدولة فقط، بل عبر شبكة معقدة تضم القطاع الصحي، الأمن السيبراني، شركات الاتصالات، ومزودي الخدمات الإلكترونية. وبذلك، لم تعد رقابة الدولة مركزية بالكامل، بل أصبحت موزعة لكنها أكثر شمولية.

ورغم أن هذا التحوّل الرقمي برز في سياق مواجهة الوباء، إلا أن بنيته بقيت بعد الجائحة جزءاً من أدوات الحكم الحديثة. فقد أشارت دراسات علم الاجتماع السياسي (مثل دراسة أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية)إلى أن الجائحة خلقت نوعاً من "الإدارة الرقمية للأجساد" التي تتجاوز حدود الأزمة، وتؤسس لنمط جديد من ممارسة السلطة، يقوم على معرفة الدولة المتزايدة بالفرد وسلوكه اليومي.

بذلك، يصبح التحوّل الرقمي خلال الجائحة أكثر من مجرد تحديث تقني؛ إنه نقلة في بنية الدولة، وفي موقع الفرد داخلها، وفي الطريقة التي تُدار بها المجتمعات. إنها لحظة أعادت تعريف

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الضبط، لتجعله أكثر حضوراً، وأقل صخباً، وأكثر اندماجاً في روتين الحياة اليومية.

الشرعية الرقمية: من تطبيقات التتبع إلى الهوية الصحية

مع اتساع نطاق الجائحة، لم تعد شرعية الدولة تُبنى على قدرتها التقليدية في تقديم الخدمات أو فرض النظام، بل أصبحت مرتبطة بشكل متزايد بقدرتها على إدارة البيانات وتقديم حلول رقمية سريعة تتحكم في انتشار الفيروس. وهكذا وُلدت ما يمكن تسميته بـ الشرعية الرقمية، وهي شرعية قائمة على التكنولوجيا أكثر مما هي قائمة على السياسة. إذ أصبحت التطبيقات والمنصات والرموز الصحية أدوات لإثبات أن الدولة "فاعلة" و"مسيطرة"، وأنها تملك رؤية تقنية تنظّم الخطر وتحتويه.

ظهرت هذه الشرعية أولاً من خلال تطبيقات التتبع التي انتشرت في جميع أنحاء العالم. الصين اعتمدت "رمز الصحة" الذي أصبح ضرورة لعبور أي حاجز أو الدخول إلى المباني العامة. كوريا الجنوبية استخدمت نظاماً متكاملاً يجمع بين سجلات البطاقات البنكية وكاميرات المراقبة والبيانات الصحية. دول الخليج تبنّت تطبيقات مشابهة تقوم بتحديد مواقع المصابين ومخالطيهم. وفي أوروبا، ورغم النقاشات الطويلة حول الخصوصية، ظهرت تطبيقات تعمل عبر البلوتوث، وأصبح "الإشعار بالاختلاط" شرطاً للحفاظ على معدل انتشار منخفض.

لكن الأهم من التطبيقات ذاتها هو السردية التي صُنعت حولها:التكنولوجيا لم تُقدّم بوصفها أداة مراقبة، بل بوصفها أداة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

نجاة.وبذلك تحولت الرقابة الرقمية من ممارسة أمنية إلى ممارسة "إنقاذية"، ما منحها قبولا اجتماعياً غير مسبوق. كثير من المواطنين لم يروا في تتبع الهاتف أو تحديد الموقع الجغرافي انتهاكاً للخصوصية، بل علامة على مسؤولية الدولة وحرصها على الحماية. هذا التحول النفسي والاجتماعي هو جوهر الشرعية الرقمية.

ومع تقدم الجائحة، لم تعد التطبيقات كافية، فتطورت الرقابة إلى شكل أكثر عمقاً: الهويات الصحية، وهي أنظمة تربط الفرد بسلسلة من البيانات مثل: حالته الصحية، سجل تطعيمه، تحركاته، الأماكن التي زارها، الجهات التي خالطها، نتائج فحوصاته، مستوى احتمالية إصابته.

وقد أشار تقرير الأمن السيبراني في مؤسسة دبي للمستقبل إلى أن الهوية الصحية أصبحت "امتداداً رقمياً للهوية المدنية"، وأنها ستبقى جزءاً من بنية الدولة في مرحلة ما بعد كورونا، لأنها تقدم مستوى من المعلومات الدقيقة لا تستطيع الأنظمة التقليدية توفيره. ومع هذه الأنظمة، لم يعد المرور داخل المدينة يعتمد على وثيقة ورقية، بل على رمز رقمي يفتح لك الباب أو يغلقه.

هذا التحول نقل شرعية الدولة من المجال السياسي إلى المجال التقني. فقد باتت الدولة تُقيّم من خلال قدرتها على تشغيل تطبيق فعال، أو منصة تستوعب ملايين المستخدمين، أو منظومة ذكاء اصطناعي تتوقع البؤر الساخنة. وهكذا اندمجت التكنولوجيا في صلب الحكم حتى أصبحت معياراً للكفاءة السياسية.

وفي الوقت ذاته، برزت مفارقة دقيقة: الشرعية الرقمية منحت الدولة قوة إضافية، لكنها خلقت شكلاً جديداً من العلاقة بين

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الأفراد والسلطة، علاقة تُعرّف المواطن عبر بياناته لا عبر هويته السياسية. الدراسات السوسيولوجية التي تناولت تأثير الجائحة على المجتمع (مثل دراسة أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية) تشير إلى أن الهوية الصحية أعادت تنظيم البنية الاجتماعية نفسها، إذ أصبح "الآمن" و"غير الآمن" معياراً جديداً يحدد الحركة، ويعيد تشكيل الثقة بين الأفراد.

وهكذا، لم تمثل الشرعية الرقمية مجرد مرحلة طارئة فرضها الوباء، بل كانت نافذة دخلت منها الدولة إلى عصر جديد من المراقبة القائمة على التكنولوجيا، حيث يصبح امتلاك البيانات مشروعاً للسلطة بقدر ما هو مشروع للصحة العامة. وبقدر ما حسّنت هذه الأدوات استجابة الدول الصحية، فقد أعادت أيضاً تعريف معنى الشرعية، وحدود الخصوصية، وطبيعة العلاقة بين المواطن والدولة في عالم ما بعد الجائحة.

المجال العام تحت المراقبة: الإعلام، الشائعات، وإنتاج الحقيقة (نص سردي متّصل)

أعادت جائحة كورونا تشكيل طبيعة المجال العام على نحو عميق، إذ لم يعد فضاءً مفتوحاً للنقاش كما كان قبل الأزمة، بل تحوّل تدريجياً إلى ساحة مضبوطة تتحكّم فيها الدولة وتنظّم تدفقات المعلومات ضمن منطق الطوارئ. فقد أدركت الحكومات سريعاً أن السيطرة على المعلومة أصبحت جزءاً من السيطرة على الوباء ذاته، وأن الخطر الصحي لا يُدار من خلال المستشفيات وحدها، بل من خلال ضبط ما يُقال وما يُخفى وما يُقدَّم للجمهور على أنه "الحقيقة" المعتمدة. وهكذا انتقل المجال العام من مساحة لتعدد الأصوات إلى مجال مُدار بعناية، تُعاد فيه

منشورات «ألف باء AlfYaa»

صياغة الخطاب وتوجيهه تحت عنوان "حماية المجتمع من الذعر والشائعات".

في هذا السياق، بات الإعلام الرسمي يحتل مركزية لم يشهدها منذ عقود. البيانات اليومية، المؤتمرات الصحفية، الإعلان عن أعداد الإصابات والوفيات، كلها تحولت إلى طقس سياسي وصحي في آنٍ واحد. لم يعد الخبر نتيجة لعمل صحفي مستقل، بل صار امتداداً لخطاب الدولة وأحد أدواتها في إدارة الأزمة. ومع الوقت، بدأت السلطة تحتكر المعلومة الصحية، معتبرة أن أي رواية لا تمر عبر قنواتها الرسمية تهديد محتمل للاستقرار. وهكذا أصبح المجال الإعلامي مُحاطاً بهالة من الانضباط، بينما فقدت وسائل الإعلام التقليدية جزءاً من استقلاليتها لصالح المتحدث الحكومي الذي بات "منتِج الحقيقة" في زمن الوباء.

وبالتوازي، تمدّدت الرقابة إلى الفضاء الرقمي، الذي كان يُنظر إليه عادة بوصفه مساحة مرنة يصعب ضبطها. إلا أنّ الجائحة أظهرت أن هذا الفضاء يمكن إخضاعه بسهولة تحت ضغط الطوارئ. فالشائعات التي انتشرت في بدايات الأزمة، سواء حول طرق العلاج أو حجم الخطر، دفعت الدولة إلى بناء جهاز رقابي جديد مهمته مراقبة الخطاب لا على المستوى السياسي فقط، بل على مستوى الصحة العامة أيضاً. وهكذا ظهرت وحدات لرصد المعلومات المغلوطة، وتنامى الدور الأمني في متابعة ما يُنشر على منصات التواصل، وأصبحت الدولة ترى في "التضليل" خطراً يعادل خطر الفيروس نفسه.

هذا التعامل مع الشائعات لم يكن مجرد رد فعل على الأخبار الزائفة، بل جزءاً من صراع أعمق حول من يمتلك الحق في

منشورات «ألف باء AlfYaa»

تعريف الواقع. فالشائعة لم تعد معلومة خاطئة تتداولها الجموع بسطحية، بل أداة سياسية واجتماعية تؤثر في المزاج العام وقد تغيّر سلوك الناس. وفي المقابل، تعاملت الدولة مع مفهوم الشائعة بمرونة واسعة، فأصبح يشمل كل ما يخرج عن خطابها الرسمي، حتى وإن كان مجرد تحليل أو اجتهاد أو طرح بديل. وهكذا اتسع نطاق الرقابة ليشمل ليس فقط ما هو مضرّ، بل ما هو "غير مرغوب" به في لحظة الأزمة.

ومع تراكم هذه التحولات، أعادت الجائحة تعريف العلاقة بين الإعلام والسلطة. لم يعد الإعلام وسيطاً يراقب الدولة أو ينقل الوقائع بقدر ما أصبح جزءاً من جهاز إدارتها للأزمة. وفي الوقت نفسه، أصبح المجال العام ممزوجاً بالتكنولوجيا، حيث تُنتج الحقيقة عبر المنصات الرقمية الرسمية، وتتحدد بقرارات مراكز البيانات، وتُعاد صياغتها في ضوء الحاجة إلى إدارة الخوف وتنظيم السلوك العام.

بهذا المعنى، لم تكن الجائحة مجرد حدث صحي، بل كانت نقطة تحول في بنية المجال العام نفسه؛ إذ تحوّل من فضاء مفتوح يحكمه النقاش والتعددية، إلى فضاء مراقَب تُدار فيه الحقيقة عبر خطاب محكوم بمنطق حالة الطوارئ، وتتشكل حدوده وفق ما تراه الدولة ضرورياً لضبط المجتمع وحمايته. إن المجال العام، في زمن كورونا، بات جزءاً من منظومة السلطة بقدر ما هو جزء من المجتمع، وهو تحوّل سيترك أثره العميق على مستقبل العلاقة بين الإعلام والدولة، وبين الحقيقة والجمهور.

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

التكنولوجيا بوصفها جهاز دولة جديد

لم تعد التكنولوجيا في زمن الجائحة مجرّد أداة مساعدة تعمل في خلفية المؤسسات، بل تحوّلت إلى جهاز دولة كامل، يؤدي وظائف كانت حكرًا على البيروقراطيات التقليدية. لقد كشفت الجائحة أن القدرة على جمع البيانات، وتحليلها، وتصنيفها، وتوظيفها، أصبحت عنصرًا لا يقل أهمية عن الشرطة أو الجيش أو النظام الصحي. بل بدا أحيانًا أن التكنولوجيا تتقدّم على هذه الأجهزة، لأنها تُنتج معرفة دقيقة بالواقع، وتكشف للسلطة ما يعجز الموظف الميداني أو التقرير المكتوب عن كشفه.

فمنذ الأيام الأولى لانتشار الفيروس، برزت منصات إلكترونية ضخمة تُدار من قبل الحكومات أو بالشراكة مع شركات التكنولوجيا. هذه المنصات لم تكن مجرد مجالات معلوماتية، بل كانت أدوات حكم فعلية: تحدد من يدخل ومن يمنع، من يعزل ومن يسمح له بالخروج، من يمكنه التنقل، ومن يصبح "مقيّد الحركة" بأمر نظام آلي لا موظفٍ أو مسؤول. ومع ازدياد الاعتماد على هذه الأنظمة، بدأت التكنولوجيا تحلّ محلّ القرار البشري، وتفرض واقعاً جديداً يتحدد وفق خوارزميات وحسابات احتمالية، لا وفق تقديرات شخصية أو اجتهادات إدارية.

وتشير دراسات الأمن السيبراني والتحولات الرقمية التي صدرت خلال الأزمة إلى أنّ الدولة أصبحت تعتمد على التكنولوجيا لغايات الضبط بنفس القدر الذي تعتمد فيه عليها لغايات الخدمة. فالأنظمة التي تحدد مستوى خطورة الأفراد، وتقيّم احتمالات الإصابة، وتراقب سلوك السكان في الفضاء العام، أصبحت جزءاً من بنية الدولة لا يمكن الاستغناء عنه. ولم يكن

منشورات «ألف باء AlfYaa»

هذا التحول مجرد إجراء مؤقت، بل تأسيساً لنمط جديد من الحكم، يجمع بين المراقبة الدقيقة والقدرة على التدخل السريع، ويستند إلى بنية تحتية رقمية تم تصميمها تحت ضغط الأزمة لكنها بقيت فاعلة بعدها.

ومع اتساع دور التكنولوجيا، بدأت الدولة تستعيد سلطتها بطريقة جديدة، لا تعتمد على القسر الظاهر، بل على قدرة غير مسبوقة على رؤية المجتمع من داخله. فالكاميرات الذكية، وأنظمة التعرف على الوجوه، وتطبيقات تتبع الحركة، وقواعد البيانات الصحية، وشبكات الاتصالات، كلها تعمل اليوم بوصفها أجزاء من "عين الدولة" التي لم تعد محدودة بما تراه الأجهزة التقليدية. لقد أصبح الجسم الاجتماعي مكشوفاً على نحو كامل تقريباً، وأصبح المواطن جزءاً من شبكة بيانات تتحرك معه أينما ذهب، وتعيد تعريف موقعه داخل النظام السياسي.

وفي الوقت نفسه، أنتج هذا التداخل بين السلطة والتكنولوجيا نوعاً جديداً من الشرعية. لم تعد الدولة تُقيَّم فقط على أساس قدرتها على توفير الأمن والخدمات، بل على أساس قدرتها على إدارة منظومات رقمية فعالة وشفافة، قادرة على معالجة كميات هائلة من المعلومات وتقديم حلول فورية. وبهذا الشكل، انتقل جزء من السلطة السياسية إلى الحيّز التقني، بحيث أصبح المهندس والمبرمج وخبير الخوارزميات يلعبون أدواراً تماثل دور صانع القرار. إنها لحظة تذوب فيها الحدود بين السياسي والتقني، بين القرار الإداري ومخرجات النُظم الذكية.

لكن هذا التحول لم يخلُ من إشكالات. فقد أثار سؤال الخصوصية، ومخاطر تركيز البيانات، والحدود الأخلاقية

منشورات «ألف باء AlfYaa»

للتكنولوجيا، ومسألة الشفافية في كيفية اتخاذ القرارات. ومع أنّ الكثير من المجتمعات قبلت هذه الأدوات تحت ضغط الخوف من الوباء، إلا أن استمرارها بعد الجائحة فتح نقاشاً واسعاً حول الانتقال من الدولة المراقِبة إلى الدولة الرقمية الشاملة، التي لا تعتمد على القوة المباشرة بل على المعرفة العميقة بالسكان.

بهذا كله، يمكن القول إن التكنولوجيا لم تعد "خدمة" تقدّمها الدولة، بل أصبحت أحد أجهزتها الحيوية. إنها الذراع الجديدة للسلطة، والأداة التي أعادت رسم علاقة الدولة بالمجتمع، وبها اكتسبت السلطة قدرة جديدة على التمدد الصامت، لا عبر العنف، بل عبر البيانات. وهو تحوّل سيبقى تأثيره ممتداً إلى ما بعد الجائحة، لأنه يمسّ جوهر الحكم في القرن الحادي والعشرين.

أثر الجائحة في إعادة تعريف الخصوصية

على امتداد العقود الماضية، كانت الخصوصية تُعدّ أحد آخر الخطوط الدفاعية بين الفرد والدولة، ومجالاً يتعامل معه القانون وحقوق الإنسان باعتباره جزءاً من الكرامة الإنسانية وحرية الاختيار. غير أنّ جائحة كورونا هزّت هذا المفهوم من جذوره، وأعادت ترتيب مكوّناته بطريقة لم تشهدها المجتمعات الحديثة منذ ظهور الدولة البيروقراطية. فقد دخلت الخصوصية في صلب معادلة النجاة، وأصبحت موضوعاً للصراع بين الحق الفردي في حماية البيانات، والحق الجماعي في تجنب الخطر، وبين رغبة المجتمع في معرفة الحقيقة الصحية ورغبة الدولة في بناء قواعد بيانات شاملة تجعلها قادرة على إدارة تلك الحقيقة.

في الأيام الأولى للجائحة، بدا أن حماية الخصوصية ليست

منشورات «ألف باء AlfYaa»

أولوية أمام الخطر المتزايد. فالمجتمعات، تحت ضغط الخوف، كانت مستعدة للتخلي عن جزء من خصوصيتها مقابل الحصول على شعور بالأمان. لم يجد كثيرون مشكلة في مشاركة مواقعهم الجغرافية، أو حالة صحتهم، أو نتائج فحوصاتهم، طالما أن ذلك سيُسهم في احتواء الوباء. ومع انتشار تطبيقات التتبع، أصبح من الطبيعي أن تُسجّل بيانات الحركة اليومية وأن تُخزّن في منصات حكومية أو شركات اتصالات. ولم يكن هذا التنازل مجرد استجابة ظرفية، بل كان تعبيراً عن تغيّر عميق في الوعي الاجتماعي، حيث أصبحت الخصوصية مرتبطة بمصلحة عامة أوسع، ولم تعد تُفهَم بوصفها حقاً مطلقاً.

ومع الوقت، تحوّلت البيانات الصحية من امتداد للجسد الفردي إلى جزء من "الجسد الاجتماعي". فالمعلومات التي كانت تُعدّ حساسة - مثل تطعيم الفرد، أو ظروفه الصحية، أو مخالطاته - أصبحت علنية إلى حد كبير، أو على الأقل متاحة لعدد من الجهات الرسمية. وهذا التحول دفع بعض الباحثين في علم الاجتماع السياسي إلى القول إن الجائحة نقلت الخصوصية من المجال القانوني إلى المجال التفاوضي، بحيث لم يعد الفرد يمتلك الحق الكامل في إخفاء معلوماته، بل بات مضطراً إلى مشاركتها بوصفها شرطاً لدخوله في منظومة الحماية الجماعية.

ترافق ذلك مع توسع في عمليات التخزين والتحليل التي تجري داخل أجهزة الدولة. الرقابة لم تعد ترتبط بحركة الأفراد فقط، بل بما ينتجون من بيانات: استخدامهم للهاتف، تفاعلهم على المنصات الرقمية، تنقلاتهم الدقيقة، أماكن وجودهم، شبكاتهم الاجتماعية. وهكذا بدأت الخصوصية تتآكل ليس بفعل القسر

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

المباشر، بل بفعل بنية تقنية ضخمة تتطلب تدفقاً دائماً للمعلومات حتى تعمل بكفاءة. وبمرور الوقت، أصبح من الصعب التمييز بين "الاستثناء الصحي" وبين الممارسة العادية، لأن الأنظمة الرقمية التي نشأت أثناء الطوارئ استمرت بالعمل بعد انحسار الأزمة.

ومن جهة أخرى، فتحت الجائحة نقاشاً عالمياً حول حدود استخدام البيانات. فبعض الدول اعتمدت نهجاً صارماً يقوم على مركزية البيانات، ما جعل الدولة تملك قدرة شبه كاملة على تتبع الأفراد. بينما حاولت دول أخرى تقديم بدائل "لامركزية" تقلل من مخاطر انتهاك الخصوصية، لكنها أيضاً قللت من فعالية التتبع. هذا التفاوت كشف أن الخصوصية ليست قيمة ثابتة، بل جزء من "هندسة السلطة"، وأن الدولة قادرة على إعادة تعريفها وفق ما تراه مناسباً لإدارة المجتمع في لحظة الخطر.

ومع انتهاء الطوارئ الصحية، برز سؤال جديد: ماذا سيحدث لهذه البيانات؟ هل ستُدمَّر، أم ستصبح جزءاً دائماً من بنية الحكم؟ الدراسات الحديثة حول الأمن السيبراني تشير إلى أن الجائحة منحت الحكومات مبرراً لبناء قواعد بيانات واسعة قد تُستخدم لاحقاً لأغراض تتجاوز الصحة، مثل الأمن، ونمذجة السلوك، والتخطيط الاجتماعي. وهنا يظهر التحول الأهم: الخصوصية لم تعد حدوداً تفصل بين الفرد والدولة، بل أصبحت مساحة يعاد التفاوض حولها باستمرار، وفق الظروف السياسية والاقتصادية والتقنية.

بهذا المعنى، لم تُعد الجائحة تعريف الخصوصية فقط، بل أعادت تعريف "الذات الرقمية" للفرد، ووضعت المجتمع في

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مواجهة مع سؤال لم يعد بالإمكان تجاهله: كيف يمكن حماية الحق في الخصوصية في زمن تعتمد فيه الدولة على البيانات لإدارة الحياة اليومية؟ إنها معضلة ستستمر طويلاً بعد كورونا، وستشكّل أحد أبرز تحديات السلطة الحديثة في القرن الحادي والعشرين.

الخلاصة المعرفية

يكشف تحليل التحولات التي رافقت جائحة كورونا أنّ الرقابة لم تكن مجرد استجابة تقنية لحدث صحي استثنائي، بل كانت عملية سياسية عميقة أعادت تشكيل البنية الداخلية للدولة وحدود علاقتها بالمجتمع. فقد اندمجت أدوات التتبع الرقمي، ومنصّات البيانات، والهوية الصحية، وخوارزميات التنبؤ، لتصبح جزءاً من جهاز الدولة، لا بوصفها مكمّلات، بل بوصفها آليات حكم جديدة توسّع قدرة السلطة على "رؤية" المجتمع والتحكم في مساراته.

أبرزت الجائحة أنّ الشرعية السياسية في القرن الحادي والعشرين باتت تعتمد أكثر فأكثر على الكفاءة الرقمية. فقد قُيّمت الحكومات ليس وفق حجم أجهزتها الأمنية أو انتظام مؤسساتها الإدارية، بل وفق قدرتها على بناء بنية معلوماتية فعّالة قادرة على تنظيم الخطر واحتوائه. وهكذا تحوّلت التكنولوجيا من أداة خدمية إلى معيار للثقة، ومن وسيط محايد إلى مصدر لشرعية تستند إلى "العلمية" و"الموضوعية" و"الدقة الحسابية"، حتى وإن كانت القرارات في جوهرها سياسية.

وفي الوقت نفسه، أعادت الجائحة تشكيل المجال العام تحت منطق الطوارئ، حيث لم يعد الإعلام مساحة لتعدد الأصوات، بل

منشورات «ألف باء AlfYaa»

قناة لنقل الرواية الرسمية وتثبيت نسختها من الحقيقة. تراجعت حرية التعبير أمام خطاب مكافحة الشائعات، وتلاشت الحدود بين الصحة والسياسة، وأصبح إنتاج الحقيقة جزءاً من إستراتيجية السلطة لإدارة الخوف وتنظيم السلوك الجماعي.

أما الخصوصية، فقد كانت الخاسر الأكبر في هذا التحول؛ إذ انتقلت من حق فردي ثابت إلى مساحة تفاوض مرتبطة بمتطلبات الأمن الصحي. أصبح الفرد مكشوفاً أمام أجهزة الدولة أكثر من أي وقت مضى، وأصبحت بياناته جزءاً من منظومة إدارة الأزمة، ثم جزءاً من بنية الحكم نفسها. ومع استمرار هذه البنية بعد الأزمة، بات واضحاً أن الجائحة لم تغيّر فقط أدوات الرقابة، بل غيّرت مفهومها وحدودها ووظائفها.

تبيّن هذه التحولات مجتمعة أن الدولة دخلت مرحلة جديدة من السلطة: سلطة تعتمد على البيانات بقدر اعتمادها على القانون، وعلى الخوارزميات بقدر اعتمادها على المؤسسات التقليدية. إنها سلطة تُمارس بصمت، تمتد عبر التطبيقات والمنصات الرقمية، وتعيد تشكيل علاقة المواطن بالدولة من الداخل. وهذا كله يجعل الرقابة الرقمية ليست مجرد حادث عابر، بل اتجاهاً بنيوياً سيستمر في إعادة هندسة السلطة في عالم ما بعد الجائحة.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مصادر الفصل الثاني:

1. تقرير "الحياة بعد كوفيد-19": مستقبل الأمن السيبراني. مايو 2020
2. مجموعة باحثين، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية. مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر.
3. تحرير سوزان عابد، تداعيات الجائحة 2020. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية.
4. سهيلة هادي، تداعيات أزمة كورونا واستراتيجيات مواجهتها. مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020.
5. تحرير خالد حنفي علي الأوبئة والعلاقات الدولية. مجلة السياسة الدولية، يوليو 2020.
6. Warrell, H. & Manson, K., “State-backed hackers using virus to increase spying, UK and US warn”, Financial Times, 2020.
7. “Jackson Jr., J., “COVID-19 Raises Financial Crime Risks, Report Says”, Law 360, 2020.
8. Townsend, M., “Fraudsters exploiting Covid-19 fears have scammed £1.6m.” The Guardian, 2020
9. Sattler, J., “Latest Covid-19-related cyber security news: Hospitals under attack”, F-Secure, 2020.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الفصل الثالث:
الدولة والمجتمع في ظل الطوارئ الممتدّة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مقدمة

لم تكن جائحة كورونا حدثاً عابراً انتهى بانحسار العدوى، بل شكلت نقطة انعطاف في فهم علاقة الدولة بالمجتمع، إذ أعادت إلى السطح سؤالاً ظلّ كامناً في قلب العلوم السياسية منذ عقود: ماذا يحدث عندما تتحوّل حالة الطوارئ إلى وضع طبيعي؟ كيف تتغيّر بنية المجتمع حين يعيش زمناً طويلاً تحت سقف القرارات الاستثنائية؟ وكيف تتشكّل الطاعة عندما يصبح الخوف جزءاً من الإيقاع اليومي للحياة؟

لقد أظهرت التجارب المختلفة أن الجائحة لم تُنتج فقط سياسات صحية، بل أنتجت منظومات كاملة من الإجراءات، والتعليمات، والأنماط التنظيمية التي دخلت إلى تفاصيل الحياة اليومية وأعادت ترتيبها. فالمجتمع، الذي كان ينظّم حياته وفق روتين مستقر، وجد نفسه فجأة جزءاً من معادلة جديدة: معادلة تقوم على الخوف، وعلى التقييد، وعلى استدعاء الدولة بوصفها الضامن الأوحد للنجاة. ومع تراكم هذه الإجراءات، لم يعد الحديث يدور عن "حالة طوارئ مؤقتة"، بل عن وضع استثنائي ممتد يحكم السلوك الجماعي بقدر ما يحكم القرارات السياسية.

وتُظهر الدراسات السوسيولوجية والفلسفية التي تناولت الجائحة، سواء تلك المتعلقة بالعنف الأسري، أو التحولات في التعليم الإلكتروني، أو ديناميات المجال العام، أنّ المجتمع خضع خلال الأزمة لإعادة هندسة عميقة: تغيّرت أشكال التفاعل، وطرائق العمل، وأنماط العيش داخل الأسرة، ومستويات الثقة بين الأفراد، وحتى العلاقة بالمكان والحيّ والبيت. لقد أصبح الزمن نفسه زمناً مختلفاً، مشدوداً إلى منطق الطوارئ، وإلى خطاب

منشورات «ألف باء AlfYaa»

يومي يذكّر بالخطر، ويرسم حدود الحركة والمسموح والممنوع.

وفي المقابل، وجدت الدولة في هذه الطوارئ الممتدّة فرصة لإعادة ترتيب أدواتها، ولتوسيع حضورها في مجال كان يُعدّ سابقاً خارج نطاق سلطتها المباشرة. فالدولة التي كانت تدير الصحة من خلال مؤسسات محدودة، أصبحت تدير الحياة نفسها: الاقتصاد، والتعليم، العائلة، الإعلام، والحركة داخل الفضاء العام. وبذلك نشأت صيغة جديدة من السلطة تجمع بين البيروقراطية التقليدية والمنظومات الرقمية الحديثة، وتؤسس لما يسمى بـ التحكم الحيوي-الاجتماعي (Socio-Biopolitical Control)، حيث يُعاد تنظيم المجتمع لا وفق الاعتبارات السياسية فقط، بل وفق اعتبارات صحية وأمنية ومعيشية متشابكة.

إن هذا الفصل يهدف إلى فهم هذه التحولات عبر تتبع آليات الطوارئ الممتدة: كيف تُنتج الطاعة؟ كيف تُدار المخاوف؟ كيف تتغيّر البُنى الاجتماعية؟ وكيف تتحول الدولة من جهاز ينظّم المجتمع إلى جهاز يعيد تشكيله؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة ليست ترفاً فكرياً، بل ضرورة لتحليل ما بعد الجائحة، حيث تتداخل السياسة بالعلم، والأمن بالصحة، والنجاة بالضبط، في منظومة واحدة أصبحت تمثل ملامح السلطة في القرن الحادي والعشرين.

إدارة الخوف الجماعي: آليات إنتاج الطاعة

لم يكن الخوف الذي أثارته الجائحة مجرّد شعور فردي عابر، بل تحوّل إلى حالة اجتماعية شاملة أعادت تعريف علاقة الناس بأنفسهم وبالآخرين وبالدولة. فالخطر غير المرئي الذي ينتقل

منشورات «ألف باء AlfYaa»

بصمت، ويتسلّل إلى المنازل والأسواق ووسائل النقل، جعل المجتمع يعيش تحت وطأة "قلق وجودي" يطال الفرد في صحته، وفي أمنه الاقتصادي، وفي صلاته الاجتماعية. وفي مثل هذه الظروف، لا تعود الطاعة السياسية نتاجاً للإقناع العقلاني أو للولاء التقليدي، بل تصبح امتداداً لردّ فعل جماعي تحكمه غريزة النجاة.

وقد أظهرت الدراسات السوسيولوجية التي تناولت آثار الجائحة أنّ الخوف لم يعد شعوراً داخلياً فقط، بل أصبح "بنية تنظيمية" تتحرك من خلالها السلطة. فحين تعلن الدولة أرقام الإصابات والوفيات يومياً، وتقدّم الخرائط الساخنة، والموجات المتتابعة، والتحذيرات المستمرة، فإنها لا تنقل معلومة محايدة بقدر ما ترسم حدود السلوك المطلوب من الناس. وهكذا يتحول الخوف إلى أداة سياسية تُستثمر في تنظيم المجتمع، ليس عبر القسر المباشر، بل عبر خلق وعي جمعي يميل تلقائياً إلى الامتثال.

ومن هنا يمكن فهم كيف نشأت "طاعة من نوع جديد" خلال الجائحة. فالناس لم يطيعوا الدولة لأنها تهدد بالعقاب، بل لأنهم رأوا في الدولة التجسيد الأخير للسيطرة على الفوضى، والحاجز الوحيد بين المجتمع والكارثة. وهذا ما جعل القرارات الصارمة - كحظر التجوال، الإغلاق الشامل، تقييد التنقل، والمنع من التجمعات - تحظى بدرجة من القبول لم تكن ممكنة في أي ظرف سياسي اعتيادي. الطاعة هنا ليست إذعاناً سلطوياً، بل استجابة نفسية لشعور بالعجز، وإحساس بأن الدولة وحدها تملك القدرة على "إغلاق الفتحات" التي يتسرّب منها الخطر.

ولم يكن الخوف يُدار عبر الخطاب فقط، بل عبر إعادة تشكيل

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

الزمن ذاته. فالإعلان اليومي عن الإصابات، والمؤتمرات الصحفية، والإنذارات الصحية، شكّلت إيقاعاً نفسياً يذكّر المجتمع بشكل مستمر بضرورة الامتثال. الزمن، في هذه الحالة، يصبح أداة للسلطة؛ وكلما تجدد الخوف يومياً، تجددت معه الطاعة. وقد أشارت دراسات العنف الأسري والتعليم الإلكتروني خلال الجائحة إلى أنّ هذا الإيقاع خلق بيئة من الانضغاط الاجتماعي، ضاقت معها المسافات النفسية، وازدادت حساسية الأفراد تجاه الخطر، ما عزّز من استعدادهم للالتزام بأي تعليمات تُقدَّم على أنها طريق النجاة.

وفي قلب هذه العملية، برز ما يمكن وصفه بـ "التأطير الأخلاقي للطاعة".فالامتثال للإجراءات لم يُقدّم باعتباره أمراً إدارياً فقط، بل كواجب أخلاقي تجاه الآخرين: حماية كبار السن، حماية العائلة، حماية المجتمع. وهكذا امتزج الخوف بالمسؤولية الأخلاقية، وتحولت الطاعة إلى ممارسة تُكافأ اجتماعياً، في مقابل وسم المخالفين بأنهم متهورون أو غير مسؤولين. هذه الديناميكية الأخلاقية جعلت الضبط الاجتماعي أسبق من الضبط القانوني، وأصبحت الجماعة نفسها تنتج أشكالاً من الرقابة الداخلية تُشجّع الامتثال وتعاقب الانحراف، سواء عبر الوصم، أو النقد، أو العزل الاجتماعي غير الرسمي.

لكن التحول الأعمق تمثّل في أنّ الجائحة جعلت الطاعة ممكنة بدون حضور السلطة المباشر. فبفضل المنظومات الرقمية التي تتابع المخالطين، وترصد التحركات، وتحدّد الحالات الخطرة، أصبح الامتثال يحدث ذاتياً - أو "تلقائياً" - لأن الفرد يدرك أنه مراقَب، ولأن القرارات تُتخذ بناء على خوارزميات لا على

منشورات «ألف باء AlfYaa»

تقديرات بشرية. وهكذا يمتزج الخوف بالآلة الرقمية، ويصبح الامتثال نتيجة لوعي داخلي بأن النظام يرى ما يجري، حتى لو لم يظهر أثره على السطح.

لقد كشفت الجائحة أنّ المجتمعات لا تُقاد بالقوة فقط، وإنما تُقاد بالخوف أيضاً، وأن الطوارئ الممتدة تنتج طاعة ليست بالضرورة مفروضة بالإكراه، بل نابعة من شعور جمعي بالتهديد. ومع هذه الطاعة، تتعزز قدرة الدولة على إعادة تشكيل المجال الاجتماعي، وتثبيت أدوات رقابتها، وتوسيع حضورها في تفاصيل الحياة اليومية. إنها طاعة لا تُصنع من الأعلى فقط، بل تتكون أيضاً من الأسفل: من داخل النفوس القلقة التي تبحث عن الأمان في سلطة تراها أكثر استقراراً من العالم الذي ينهار حولها.

الطوارئ الدائمة: من الاستثناء إلى القاعدة

حين اندلعت جائحة كورونا، تعاملت الدول مع الأزمة باعتبارها حدثاً استثنائياً يستدعي إجراءات مؤقتة، ولكن ما كان يُفترض أن يكون استثناءً تحوّل تدريجياً إلى قاعدة تنظّم الحياة العامة وتعيد صياغة أدوار الحكومة والمجتمع. فقد دخل العالم في وضع طوارئ طويل امتد لأشهر وربما لسنوات، وفي هذه الفترة تمّت إعادة تعريف مفهوم "الاستثناء" نفسه، إذ لم يعد حالة طارئة تخرج فيها الدولة عن قواعدها، بل أصبح وضعاً تتشكل فيه القواعد ذاتها من جديد.

في هذا السياق، لم تعد إجراءات الطوارئ مرتبطة بمدى انتشار الفيروس فحسب، بل أصبحت جزءاً من منطق الحكم اليومي، حيث تم بناء منظومات كاملة من القرارات واللوائح

منشورات «ألف باء AlfYaa»

والمعايير التي وُضعت باسم "الصحة العامة"، لكنها توسعت لتشمل تنظيم السلوك، والاقتصاد، والتعليم، والعمل، والفضاء الرقمي. هذا التمدد جعل الطوارئ تتحول إلى ما يشبه "الإطار المرجعي" الذي يُعاد داخله تفسير كل شيء، من حركة الأفراد إلى حرية التعبير إلى شكل العلاقات الاجتماعية.

لقد كشفت التجربة أن الطوارئ الدائمة تعمل بطريقة مختلفة عن الطوارئ المؤقتة. ففي الطوارئ المؤقتة، تُتخذ القرارات تحت ضغط الأزمة ثم تتراجع الدولة بمجرد انحسار الخطر. أما في الطوارئ الدائمة، فإن القرارات تتراكم وتتحول إلى بنية مستقرة، وتندمج في الأنظمة القانونية والإدارية حتى يصبح من الصعب التفريق بين ما فُرض بسبب الأزمة وما أصبح جزءاً دائماً من النظام. ومع مرور الوقت، لم تعد المجتمعات تتساءل: هل هذه الإجراءات ضرورية؟ بل أصبحت تتعامل معها كأنها "الطبيعي الجديد".

وتشير دراسات العلوم السياسية التي رصدت آثار الجائحة إلى أن هذا التحول من الاستثناء إلى القاعدة لم يكن نتيجة إرادة سياسية صريحة بقدر ما كان نتيجة ديناميات معقدة. فالخطر الصحي طال كل مناحي الحياة، وأجبر الدولة على التدخل في مجالات لم تكن تديرها من قبل، مثل تفاصيل الحركة داخل الأحياء، وتنظيم العمل عن بُعد، وصياغة قواعد جديدة للتعليم الإلكتروني، وتحديد معايير التباعد داخل البيوت والمتاجر. ومع توسع هذه التدخلات، أصبح من غير الممكن ببساطة العودة إلى ما قبل الأزمة، لأن البنية البيروقراطية التي نشأت أثناء الطوارئ أصبحت جزءاً من الجهاز المعرفي للدولة.

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

كما لعبت التكنولوجيا دوراً محورياً في تثبيت الطوارئ الدائمة. فالأنظمة الرقمية التي بُنيت لإدارة الوباء - منصات التتبع، الهوية الصحية، بطاقات التطعيم الرقمية، أنظمة التحكم بالحركة - لم تختفِ بعد انحسار الموجات الأولى، بل ظلت تعمل كـ"بنية تحتية صامتة" تنظم المجال العام من دون حضور درامي أو صخب سياسي. لقد أصبح الاستثناء متخفّياً داخل الخوارزميات وقواعد البيانات، بحيث يستمر تأثيره حتى حين يتراجع الخطاب الصحي في المجال العام.

وفي ظل هذه التحولات، نشأ تصور جديد لدور الدولة، لم يعد قائماً على حماية الحدود أو إدارة الاقتصاد فقط، بل على إدارة "زمن الأزمة" نفسه. فالدولة أصبحت تدير حالة من القلق الاجتماعي المستمر، وتنتج قرارات تحت عنوان الاستعداد للموجة القادمة، أو المتحور الجديد، أو الصدمة المقبلة، حتى في أوقات الاستقرار النسبي. وهكذا لم تعد الطوارئ تُعرّف بالحدث، بل بإمكانية الحدث؛ لم تعد مرتبطة بوجود خطر فعلي، بل بوجود احتمال للخطر.

هذا التحول يحمل دلالات عميقة على المجتمع. فحين تصبح الطوارئ امتداداً للحياة اليومية، تنشأ علاقة جديدة بين الفرد والسلطة، علاقة تقوم على القبول بأن الدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على إدارة الخطر، وأن استمرار النظام يرتبط باستمرار الرقابة والتنظيم والضبط. ومع الوقت، تتآكل الحدود بين الحرية والواجب، وبين القرار السياسي والقرار الصحي، لتنشأ منظومة هجينة يُعاد فيها تشكيل التوازنات الأساسية داخل المجتمع.

بهذا المعنى، فإن الطوارئ الدائمة ليست مجرد سياق سياسي،

منشورات «ألف باء AlfYaa»

بل هي بنية حكم كاملة، تُعيد تعريف ما هو مسموح وما هو ممنوع، وتعيد صياغة المجال العام، وتحوّل الاستثناء إلى قاعدة تُبنى عليها السياسات وتُقاس بها شرعية الدولة في عالم باتت فيه الأزمات جزءاً من دورة الحياة.

التحولات الاجتماعية والثقافية تحت الجائحة؛ العائلة - العمل - التعليم - المجال الحي

أعادت الجائحة تشكيل البُنى الاجتماعية على مستويات عميقة، حتى بدا المجتمع وكأنه يدخل في عملية إعادة تشكّل واسعة تمسّ العائلة، والعمل، والتعليم، والمجال الحيّ، وتعيد ترتيب أنماط التفاعل التي كانت مستقرة لسنوات طويلة. فالأزمة لم تكن صحية فحسب، بل كانت حدثاً ثقافياً وسوسيولوجياً صادماً، كشف هشاشة الكثير من المسلّمات التي بدت راسخة قبل الوباء. ولعلّ أهم ما برز خلال هذه المرحلة هو أن الحياة الاجتماعية لم تتوقّف، لكنها تغيّرت جذرياً، إذ وجدت نفسها تتحرك ضمن شروط جديدة، يحددها الخوف، والحدود الصحية، و«الطوارئ الممتدة» التي أعادت رسم الخرائط الحياتية من الداخل.

فعلى مستوى العائلة، أدت الجائحة إلى ما يشبه "انكماشاً قسرياً" للعلاقات داخل المنزل. فمع الإغلاق، والعمل من البيت، وتحوّل المدارس إلى منصات افتراضية، عاد المنزل ليصبح مركز الحياة اليومية بعد أن كان مجرد محطة عبور بين العمل والدراسة والعلاقات الاجتماعية الخارجية. هذا الانكماش أنتج آثاراً متباينة؛ فقد عزّز لدى البعض الشعور بالترابط العائلي، وخلق لحظات من القرب والتواصل لم تكن متاحة في الإيقاع

منشورات «ألف باء AlfYaa»

السريع للحياة قبل الجائحة. لكنه كشف أيضاً توترات كانت مُهمَلة، وأبرزت الدراسات المتعلقة بالعنف الأسري في العراق وغيرها من الدول أن الضغوط الاقتصادية والنفسية، وانعدام الخصوصية داخل البيوت الضيقة، أسهمت في تصاعد التوترات وظهور سلوكيات عنيفة في بعض السياقات. وهكذا تحوّلت العائلة إلى مرآة تعكس التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وإلى ساحة تتقاطع فيها الضغوط الصحية مع الضغوط المعيشية.

أما في العمل، فقد مثّلت الجائحة نقطة تحول تاريخية. فالعمل عن بُعد لم يكن خياراً تجريبياً، بل أصبح سياسة عامة اضطرارية، أعادت تعريف الحدود بين الخاص والعام، وبين المنزل ومكان العمل، وبين الزمن المهني والزمن الشخصي. وأظهرت الدراسات الخاصة بسوسيولوجيا الجائحة أن هذا التحول لم يكن مؤقتاً؛ إذ اكتشفت المؤسسات أن الإنتاجية يمكن أن تُدار عبر منظومات رقمية دون وجود مادي كامل، بينما اكتشف العاملون أن زمن العمل يمكن أن يتسلّل إلى كل أركان الحياة الشخصية. لقد سقطت الجدران التي تفصل البيت عن المكتب، وتغيّرت طبيعة السلطة داخل أماكن العمل، بعد أن أصبح المدير، والخادم الإلكتروني، وخوارزميات الأداء حاضرة في الهاتف والكمبيوتر على مدار الساعة. وهكذا لم يعد العمل مرتبطاً بمكان، بل بمنصة، ولم يعد الزمن محكوماً بالدوام الرسمي، بل بالخوارزميات التي تقيس الحضور الرقمي أكثر مما تقيس الحضور الجسدي.

وفي التعليم، حدث التحول الأكثر إثارة. فالتعليم الإلكتروني، الذي كان خياراً هامشياً، تحوّل إلى القاعدة خلال أشهر قليلة.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

وأوضحت الدراسات التربوية- ومنها دراسة علي أسعد وطفة حول إشكاليات التعليم الإلكتروني- أن التحول لم يكن مجرد انتقال تقني، بل كان انتقالاً ثقافياً عميقاً مسّ علاقة الطالب بالمعرفة والمعلم، وبُنى التفاعل داخل الصف. فالصف الافتراضي لم يكن قادراً دائماً على إعادة إنتاج الانضباط التربوي التقليدي، ولم يكن الطالب حاضراً بجسده، بل بتمثيل رقمي هشّ يُشاهد من خلف شاشة، وقد يغيب دون أن يشعر أحد. هذا التبدل أعاد صياغة فكرة "المشاركة"، وجعل العملية التعليمية تعتمد على الذات أكثر مما تعتمد على السلطة التربوية، لكنه في الوقت ذاته كشف فجوات رقمية كبيرة بين فئات اجتماعية لا تملك الأدوات أو البنية التحتية التي تسمح بالتعليم عن بُعد.

أما المجال الحيّ- الحيّ السكني، الشارع، الجوار- فقد شهد تحولاً لا يقل عمقاً. فمع تراجع الحركة والتنقل، وتحوّل المنازل إلى مراكز حياة كاملة، عاد الحيّ ليصبح نطاقاً ضيقاً يمارس فيه الأفراد معظم أنشطتهم. هذا الانكماش المكاني جعل العلاقات الاجتماعية أكثر محلية، وأكثر حساسية، وأحياناً أكثر انغلاقاً. فالخوف من العدوى أدى إلى نوع من "التطييف الصحي" داخل الأحياء، إذ أصبح أفراد المجتمع يصنفون بعضهم وفق درجة الخطر، والاختلاط، والالتزام بالإجراءات. وقد لاحظت دراسات سوسيولوجية عديدة أن الجائحة أعادت الاعتبار للفضاء المنزلي، لكنها أيضاً أعادت تشكيل الفضاء العام ليصبح مساحة مراقبة متبادلة بين السكان أنفسهم.

وبهذا المعنى، تحوّلت الجائحة إلى قوة إعادة تشكيل اجتماعي شاملة. العائلة لم تعد كما كانت، والعمل لم يعد مكاناً، والتعليم لم

منشورات «ألف باء AlfYaa»

يعد صفاً، والحيّ لم يعد مجرد جغرافيا بريئة. لقد تغيّرت البُنى العميقة للعلاقات، وتبدلت طرائق العيش، وانكشفت هشاشة الأنظمة الاجتماعية في مواجهة الأزمات الممتدة. وهذه التحولات ليست عابرة، بل ستترك أثراً بعيد المدى في فهم الدولة للمجتمع، وفهم المجتمع لنفسه، في عالم يتجه أكثر فأكثر نحو الهجين: مزيج من الحضور والغياب، من الرقمي والمادي، ومن الخوف والاعتياد.

دولة الرفاهية/الدولة الأمنية: أي نموذج تمدّد؟

أعادت جائحة كورونا اختبار النموذجين الأساسيين للدولة الحديثة: دولة الرفاهية التي تقوم على توفير الخدمات العامة والحماية الاجتماعية، و الدولة الأمنية التي يتأسس دورها على الضبط والمراقبة وحماية النظام العام. وللمرة الأولى منذ عقود، وُضِع هذان النموذجان في مواجهة ظرف عالمي ضاغط جعل كل دولة تُفصح عن طبيعتها الحقيقية: هل هي دولة تهتم بحماية المجتمع باعتباره جماعة متضامنة؟ أم دولة ترى في المجتمع مساحة تحتاج إلى ضبط وإخضاع؟ وفي الواقع، لم تكن الإجابات حاسمة أو خطية؛ فقد تمدّد النموذجان معاً، لكن بصورة غير متوازنة، وباتجاهات كشفت عمق التحوّلات التي طرأت على مفهوم الدولة خلال الطوارئ الممتدة.

في الأسابيع الأولى للجائحة، بدت دولة الرفاهية هي النموذج الأكثر حضوراً، إذ سارعت الحكومات إلى إطلاق شبكات أمان اجتماعي، وضخ إعانات مالية، وتوفير الدعم للقطاعات المتضررة، وإعادة تنظيم الخدمات الصحية بما يجعلها متاحة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

للجميع. بدا الأمر وكأن العالم يعود فجأة إلى تقاليد دولة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حين كانت الدولة هي الحارس الاجتماعي الذي يتدخل في اللحظات الحرجة لضمان الحد الأدنى من المعيشة. وقد كشفت تقارير متعددة أن المجتمعات شعرت، في تلك اللحظة، بأن الدولة استعادت وظيفتها الأساسية: حماية الحياة، وضمان استمرارية الخدمات، ومنع الانهيار الاجتماعي.

لكن هذا المشهد لم يكن سوى نصف الصورة. فمع منتصف الجائحة، ومع تراكم أعباء الإدارة الصحية، برزت الدولة الأمنية باعتبارها الذراع الأكثر قدرة على التعامل مع الفوضى. فالإغلاق العام، وحظر التجوال، والمراقبة الرقمية، وتقييد الحركة، وتطبيق العقوبات، كلها كانت إجراءات أمنية بامتياز، حتى لو قُدّمت بغطاء صحي. لقد أصبحت لغة الطوارئ، لا لغة الرفاه، هي التي تحدد وتيرة القرارات. وتحوّل المواطن من حامل لحقوق اجتماعية إلى موضوع يجب ضبط سلوكه وتنظيم اختلاطه، وتوجيه تحركاته وفق منطق يوازن بين الحرية والخطر، وبين الصحة والسيطرة.

وبين هذين المسارين، ظهرت فئة ثالثة من الدول التي حاولت الجمع بين الرفاه والأمن في آن واحد. ففي هذه التجربة المختلطة، لم يكن الدعم الاجتماعي منفصلاً عن الرقابة الصحية، بل كان جزءاً من المنظومة نفسها؛ الدولة توفّر الحماية، لكنها تطلب في المقابل التزاماً دقيقاً بالتعليمات، وتمنح الإعانات، لكنها تشترط متابعة رقمية للحركة، وتقدّم الخدمات، لكنها تربطها بالهوية الصحية وبأنظمة التتبع. وهكذا تحولت الرفاهية إلى "مقابل" للطاعة، وأصبحت العلاقة بين الدولة والمواطن علاقة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

تعاقدية جديدة تقوم على منطق: الأمن مقابل الرعاية.

هذا التداخل كشف عن تحول أعمق: الدولة الحديثة لم تعد تُعرّف نفسها وفق أحد النموذجين، بل وفق قدرتها على إدارة الأزمات. فالرفاه لا يتحقق إلا ضمن منظومة ضبط، والضبط لا ينجح إلا عندما يشعر المواطن بأن الدولة تقف إلى جانبه في لحظة الخوف. بهذا المعنى، لم يعد السؤال: هل تمددت دولة الرفاه أم الدولة الأمنية؟ بل: كيف اندمج النموذجان، وتحوّلا إلى شكل جديد من أشكال الحكم يعتمد على الحماية-الضبط كإطار موحد لإدارة المجتمع؟

وعلى الرغم من هذا الاندماج، فقد برزت أزمة ثقة واضحة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة، حيث لم يكن الدعم الاجتماعي كافياً لتعويض غياب الخدمات الأساسية، ولم تكن الإجراءات الأمنية قادرة على إنتاج الطاعة دون إثارة مقاومة أو توتر اجتماعي. وفي مثل هذه السياقات، ظهرت هشاشة الدولة بوضوح: إذ لا الرفاه اكتمل، ولا الأمن استقر، وبقي المجتمع في حالة تعليق بين وعود الرعاية وممارسات الضبط.

أما الدول الأكثر رسوخاً مؤسسياً، فقد استثمرت الجائحة لتوسيع بنيتها الرقمية، وربطت منظومات الرفاه بشبكات رقمية متقدمة سمحت لها بتوجيه الدعم والتحكم بالحركة في الوقت نفسه. هذا النوع من الدولة - المسنودة بالبيانات والخوارزميات - قدّم نموذجاً جديداً يختلف عن النماذج التقليدية: دولة تبدو في ظاهرها راعية، لكنها تمارس رقابة دقيقة على الأفراد، ودولة توفّر الخدمات، لكنها لا تتردد في تحويل الطوارئ إلى بنية ثابتة داخل النظام الإداري.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

وبذلك، يمكن القول إن الجائحة لم تحسم الصراع بين دولة الرفاه والدولة الأمنية، بل أعادت تركيب العلاقة بينهما على نحو يجعل كل واحدة منهما شرطاً لفاعلية الأخرى. فالرفاه أصبح وسيلة لتعزيز الأمن، والأمن أصبح شرطاً لتقديم الرفاه. وهذا ما يجعل حقبة ما بعد كورونا تتجه نحو نمط جديد من الحكم الهجين، يتجاوز التصنيفات التقليدية، ويجعل من الدولة كياناً يمارس الرعاية والرقابة في آن واحد، مستنداً إلى بنية تقنية تسمح بإدارة المجتمع عبر منظومات تمتد في كل تفاصيل الحياة اليومية.

الجائحة كمرآة للهشاشة الاجتماعية

كشفت جائحة كورونا عن هشاشة اجتماعية كانت مختبئة تحت سطح الحياة اليومية، تشبه طبقة رقيقة من الاستقرار تخفي وراءها شقوقاً واسعة تتصل بالبُنى الاقتصادية، والخدمات العامة، وشبكات الحماية، وأنماط العيش في المدن المكدّسة والقرى المهمّشة. فالوباء لم يصنع الأزمة من العدم، بل جاء كعدسة مكبّرة أبرزت ما كان المجتمع يحاول تجاهله: تفاوتات صارخة في الدخل، والفرص، والصحة، والسكن، والتعليم، وقدرة الأفراد على حماية أنفسهم في مواجهة الخطر.

لقد أثبتت الجائحة أن المجتمع ليس كتلة واحدة، وأن المرض لا يفتك بالجميع بالطريقة نفسها. فالفئات الأكثر فقراً كانت الأكثر تعرضاً للإصابة، ليس لضعف في مناعتها البيولوجية فقط، بل لضعف في "مناعتها الاجتماعية". من يعيش في منزل ضيق لا يملك رفاهية التباعد. ومن يعتمد على العمل اليومي لا يستطيع

منشورات «ألف باء AlfYaa»

البقاء في البيت مهما اشتدّ الخطر. ومن يقطن أحياء مكدّسة دون بُنى تحتية صحية يصبح أكثر عرضة للعدوى من غيره، لأن البيئة نفسها تعمل كوسيط ينقل المرض. وهكذا تبيّن أن الوباء لا يتحرك في الفراغ، بل يتغذى على هشاشة اجتماعية متراكمة عبر السنين.

ولعلّ أبرز ما أظهرته الجائحة أنّ اللامساواة ليست مجرد أرقام اقتصادية، بل هي محدد مباشر للحياة والموت. فالمناطق التي حُرمت من الخدمات الصحية، أو عانت من ضعف شبكات الصرف، أو تدهور أنظمة النقل، أو اكتظاظ المدارس، شهدت معدلات إصابة أعلى وتداعيات اجتماعية أشدّ. وقد أوضحت الخرائط الاجتماعية التي درست توزيع الهشاشة في الشرق الأوسط خلال أزمة كورونا أن المرض كان ينتقل بسرعة أكبر في المناطق المحرومة، لأن هذه المناطق تفتقر إلى القدرة المؤسساتية على الاستجابة، ولأن ساكنيها يعملون غالباً في وظائف لا تسمح بالعمل عن بُعد أو العزل الطوعي.

وفي الوقت نفسه، كشفت الجائحة هشاشة العلاقات الاجتماعية نفسها. فالعزلة الطويلة، والخوف من الاختلاط، وتراجع التواصل المباشر، وضعف التضامن بين أفراد المجتمع، كلها عوامل أدت إلى نشوء فراغ اجتماعي اتسع مع مرور الوقت. وقد لاحظت الدراسات التي تناولت العنف الأسري، والصحة النفسية، وضغط التعليم الإلكتروني، أن هذه الهشاشة لم تكن ناتجة عن الوباء وحده، بل عن بُنى اجتماعية لم تكن مستعدة لمواجهة أزمة طويلة الأمد. فالأسرة التي كانت تعتمد على المدرسة في تنظيم يوم أطفالها وجدت نفسها أمام مسؤوليات جديدة لم تكن مهيأة لها.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

والفرد الذي كان يجد متنفسه في العمل خارجة المنزل أصبح محاصراً داخل دائرة ضيقة لا تعترف بالحدود الفاصلة بين الخاص والعام.

كما كشفت الجائحة هشاشة الثقة داخل المجتمعات. فانتشار الشائعات، وتضارب المعلومات، وتراجع الثقة بالإعلام التقليدي، وتمدد المنصات الرقمية كبديل فوضوي، كلها مؤشرات على أزمة ثقة عميقة سابقة للوباء، لكنها ازدادت وضوحاً مع اتساع الاعتماد على المعلومات المرتبطة بالصحة. لقد اضطر الأفراد إلى اتخاذ قرارات مصيرية استناداً إلى منصات لا يعرفون من يديرها، ولم يعد بالإمكان التمييز بين الحقيقة والرواية السياسية، بين العلم والهلع، بين المعرفة والخوف. وهكذا أصبح الوباء ساحة تُختبر فيها هشاشة الوعي العام، ومتانة القاعدة المعلوماتية التي يستند إليها المجتمع في إدارة حياته.

لكن أكثر ما فضحته الجائحة هو هشاشة القدرة الجماعية على التخطيط. فالمجتمعات التي تفتقر إلى أنظمة رعاية صحية متوازنة، وإلى شبكات حماية اجتماعية، وإلى مؤسسات تستجيب بسرعة، وجدت نفسها عاجزة أمام أبسط متطلبات النجاة. وفي المقابل، بدت المجتمعات ذات المؤسسات الراسخة أكثر قدرة على امتصاص الصدمة، ليس لأنها أقوى بيولوجياً، بل لأنها أكثر تنظيماً، وأكثر ثراءً في البُنى التي تدعم الحياة اليومية.

إن الجائحة، بهذا المعنى، لم تكن حدثاً صحياً فقط، بل كانت اختباراً اجتماعيّاً كشف طبقات الهشاشة التي تختبئ في عمق المجتمع. لقد أظهرت أن البناء الاجتماعي ليس مستقراً كما يبدو، وأن الأزمات الكبرى لا تغيّر المجتمعات بقدر ما تكشف حقيقتها. ومع خروج العالم من الجائحة، يبقى السؤال الأكبر: هل ستسعى

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الدول والمجتمعات إلى معالجة هذه الهشاشة، أم ستعود إلى تجاهلها حتى تكشفها أزمة أخرى؟ هذه هي المعادلة التي ستحدد شكل ما بعد كورونا، ليس على مستوى الصحة فحسب، بل على مستوى استدامة الحياة الاجتماعية نفسها.

الخلاصة المعرفية

تكشف قراءة التحولات التي أحدثتها جائحة كورونا أنّ العلاقة بين الدولة والمجتمع دخلت طوراً جديداً، يرتكز على منطق الطوارئ الممتدة، ويفترض أن الأزمة لم تعد لحظة عابرة بل أصبحت إطاراً عاماً يعيد تشكيل الحياة العامة. فقد عمل الخوف الجماعي، بوصفه قوة نفسية-اجتماعية، على إنتاج طاعة سياسية ليست نتيجة الضغط القسري فحسب، بل حصيلة شعور داخلي بالعجز، وإدراك بأن الدولة تمثّل محور النجاة الوحيد. وهكذا نشأت طاعة ذات طابع "حيوي-اجتماعي"، تتغذى على القلق بقدر ما تتغذى على إجراءات السلطة.

وفي هذا السياق، تحوّلت الطوارئ من إجراء استثنائي إلى قاعدة حكم، وصارت القرارات تتخذ ضمن منطق الاستعداد الدائم للخطر، حتى حين يتراجع الخطر نفسه. الأنظمة التي بُنيت في لحظات الذعر - من الرقابة الصحية إلى ضبط الحركة إلى التنظيم الرقمي - استمرت في العمل بعد انحسار الأزمة، لتصبح جزءاً من البنية الإدارية للدولة، لا مجرد أدوات مؤقتة. وهكذا تلاشت الحدود بين الإدارة الصحية والإدارة السياسية، وبين القرار العلمي والقرار السلطوي، ليظهر نموذج جديد من الحكم يوازن بين الحماية والضبط في آن واحد.

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

أما المجتمع، فقد عاش تحولات عميقة مسّت العائلة والعمل والتعليم والحيّ السكني، وأظهرت أن البُنى الاجتماعية أقل صلابة مما تُظهره الحياة اليومية. الانكماش داخل المنزل كشف توترات قديمة، والعمل عن بُعد غيّر طبيعة السلطة المهنية، والتعليم الإلكتروني أعاد صياغة العلاقة بالمعرفة، والحيّ نفسه تحوّل إلى وحدة اجتماعية مضغوطة تتفاعل داخل حدود الخوف والمراقبة المتبادلة. وهذه التحولات لم تكن مؤقتة، بل أعادت رسم أنماط العيش والتواصل، وتسببت في اتساع الفجوات الرقمية والمعيشية بين الفئات المختلفة.

وفي خلفية كل ذلك، ظهرت الجائحة كمرآة للهشاشة الاجتماعية. فالمرض انتشر عبر مسارات عدم المساواة، وأصاب الفئات المهمّشة بشكل يفوق غيرها، وكشف هشاشة شبكات الحماية، وضعف القدرة المؤسسية، وانقسام المجال المعلوماتي، واضطراب الثقة بين الدولة والمجتمع. هذه الهشاشة، التي طالما كانت كامنة، خرجت إلى السطح لتفرض على الدولة والمجتمع معاً التفكير في مستقبل لا يمكن بناؤه دون معالجة الأسباب البنيوية التي جعلت المجتمع عرضة للانهيار داخل لحظات الخوف الكبرى.

وبذلك يخلص الفصل إلى أنّ الجائحة لم تغيّر شكل السلطة والمجتمع فقط، بل كشفت أعماقهما، وأعادت صياغة العلاقة بينهما من خلال الطوارئ والرعاية والخوف والهشاشة، وهي عناصر ستظل تؤثر في مسار العالم في مرحلة ما بعد كورونا.

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

مصادر الفصل الثالث

1. العنف الأسري في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا.
2. إشكاليّات التعليم الإلكتروني وتحدّياته في ضوء جائحة كورونا: قراءة سوسيولوجيّة في جدليّات التّفاعل والتّأثير. علي أسعد وطفة.
3. خرائط التجمعات الهشّة في الشرق الأوسط خلال جائحة كورونا.
4. تداعيات الجائحة 2020. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية.

منشورات «ألف باء Alfyaa»

الفصل الرابع:
الاقتصاد السياسي للجائحة والتحولات الدولية

منشورات «ألف باء Alfyaa»

مقدمة

لم تكن جائحة كورونا مجرد أزمة صحية واسعة النطاق، بل كانت نقطة تحول حاسمة في بنية النظام الدولي والاقتصاد العالمي. فقد انكشفت، خلال أشهر قليلة، هشاشة العولمة التي بُنيت على سلاسة الحركة، وانسياب السلع، وتكامل الأسواق، وارتباط سلاسل التوريد عبر قارات العالم. لكن الوباء، بما فرضه من إغلاقات وحدود مغلقة، أعاد العالم إلى حالة تشبه ما قبل العولمة: دول تبحث عمّن ينقذها، وأسواق تنهار تحت الضغط، واقتصادات تتراجع إلى حدودها الوطنية الأولى. ولأول مرة منذ نهاية الحرب الباردة، ظهر المشهد الدولي وكأنه يعيد اكتشاف نفسه بين مركز يتراجع، وأطراف تتشظى، وقوى صاعدة تستثمر الاضطراب لتمديد نفوذها.

لقد كشفت تقارير العلاقات الدولية التي تناولت الجائحة أن كورونا لم تكن مجرد اختبار لقدرة الدول على إدارة الكارثة، بل كانت اختباراً لطبيعة القوة ذاتها. فالقوة في النظام العالمي لم تعد تُقاس فقط بالقدرات العسكرية أو حجم الناتج المحلي الإجمالي، بل بقدرة الدولة على الاستجابة، والتحكم بالموارد، وتأمين اللقاحات، وإدارة سلاسل التوريد. وبذلك أعادت الجائحة تشكيل مفهوم "القوة الوطنية" من الداخل، وربطته بقدرة الحكومات على إدارة المخاطر، وتحويل الأزمة إلى فرصة لإعادة التموضع.

وفي هذا السياق، ظهر التنافس الصيني-الأمريكي بأشد صوره وضوحاً، إذ تعامل الطرفان مع الجائحة باعتبارها فرصة لإعادة ترتيب موازين القوة العالمية. فالصين سعت إلى تقديم نفسها كقوة مسؤولة قادرة على إدارة الأزمة وتصدير المساعدات واللقاحات،

منشورات «ألف باء AlfYaa»

في حين وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام اختبار لكفاءتها وقيادتها الدولية. ومع تراكم هذه التطورات، بدأت بعض الدراسات تشير إلى أن النظام الدولي يتجه نحو تعددية قطبية جديدة، وأن الجائحة سرّعت انتقال مركز الثقل العالمي من الغرب إلى الشرق، أو على الأقل دفعت نحو توازن جديد بين الطرفين.

لكن التحولات لم تقتصر على العلاقات بين القوى الكبرى. فقد ظهرت آثار الجائحة بوضوح على الاقتصادات الهشة، خصوصاً في الشرق الأوسط، حيث تسببت باضطرابات واسعة في أسواق النفط، وتراجع في الإيرادات، وارتفاع في معدلات البطالة، وانقطاع في شبكات التجارة العالمية. وتشير بعض التحليلات الاقتصادية إلى أن هذه الأزمات لم تكن ناتجة عن الوباء وحده، بل عن بنية اقتصادية مشروخة جعلت بعض الدول أكثر عُرضة للانهيار من غيرها، كما هو الحال في التجربة العراقية التي شكّلت مثالاً واضحاً على هشاشة الاقتصادات الريعية في مواجهة الصدمات الطارئة.

ومن هنا، لا يهدف هذا الفصل إلى تحليل الأزمة الاقتصادية فقط، بل إلى فهم كيف أعادت الجائحة تشكيل الاقتصاد السياسي العالمي، وكيف غيّرت موازين القوة، وأعادت رسم حدود العولمة، ودفعت نحو أنماط جديدة من التعاون والصراع. إننا أمام لحظة مفصلية لا تُعيد إنتاج النظام الدولي فحسب، بل تُعيد تعريفه بالكامل، وتفتح الباب أمام مرحلة عالمية جديدة ما تزال قيد التشكل.

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

الاقتصاد السياسي للطوارئ

حين اجتاحت الجائحة العالم في مطلع 2020، بدا وكأن الآليات الاقتصادية التي حكمت العولمة طوال ثلاثة عقود تنهار أمام أعين الجميع: تعطّلت حركة النقل الدولي، تباينت إجراءات الإغلاق بين الدول، اختفت بعض السلع من الأسواق، وتحوّلت شبكات التموين العالمية إلى خطوط هشّة تتصدّع مع كل موجة تفشٍّ جديدة. ولم يمض وقت طويل حتى اتضح أن الاقتصاد العالمي لم يكن مهيأً لطوارئ بهذا الحجم، وأن «المرونة» التي طالما تغنّت بها الشركات متعددة الجنسيات كانت في الحقيقة مرونة على الورق لا تصمد أمام الصدمات العميقة.

وفي قلب هذا الانهيار، برز ما يمكن تسميته بـ "الاقتصاد السياسي للطوارئ"؛ أي الطريقة التي أعادت من خلالها الدول صياغة أدواتها الاقتصادية لتتكيف مع منطق الأزمة. ففي لحظة واحدة، أصبحت الحكومات اللاعب الرئيسي في توجيه الموارد، والتحكم بالتجارة، وتحديد الأولويات الإنتاجية. فالدول التي كانت تدافع بشراسة عن الأسواق المفتوحة، سارعت إلى فرض قيود على صادرات المعدات الطبية والمواد الغذائية، خشية أن تنضب مخزوناتها قبل أن تتحول الأزمة إلى كارثة إنسانية. وهكذا عاد الاقتصاد، ولو بصورة مؤقتة، إلى حضن الدولة بعد أن أمضى عقوداً في أيدي الشركات والسوق.

وقد أظهرت الدراسات التي تناولت أثر الجائحة على النظام الدولي أن إدارة الطوارئ الاقتصادية لم تكن مجرد إجراءات مالية أو نقدية، بل كانت إعادة توزيع للسلطة. فالمصارف المركزية أطلقت برامج تحفيز ضخمة، والحكومات ضخت

منشورات «ألف باء AlfYaa»

تريليونات الدولارات في الأسواق الوطنية، وأنشأت آليات لدعم الشركات الصغيرة والأفراد، وأقرت خططاً عاجلة لإسعاف القطاعات الأكثر تضرراً، مثل النقل الجوي والسياحة والطاقة. هذه التدخلات أعادت للدولة حضوراً غير مسبوق في الاقتصاد، وجعلتها تقف في قلب دورة الإنتاج والاستهلاك، بعد سنوات من الاعتماد الواسع على السوق.

وفي الوقت ذاته، كشف الاقتصاد السياسي للطوارئ حدود الاندماج العالمي. فالدول التي اعتمدت على سلاسل توريد طويلة وممتدة عبر القارات وجدت نفسها عاجزة أمام انقطاع الإمدادات. وتبيّن أن "الكفاءة الاقتصادية" التي صُمّمت وفق منطق العولمة ليست بالضرورة "كفاءة أمنية". فمصنع صغير لإنتاج الكمامات أو أجهزة التنفس قد يتحول إلى عنصر قوة استراتيجية، في حين أن الاعتماد على مستوردات بعيدة يمكن أن يصبح نقطة ضعف تهدد الأمن الوطني. هكذا ظهرت الحاجة إلى مقاربة جديدة للاقتصاد لا تفصل بين الاعتبارات الإنتاجية والاعتبارات السيادية.

أما في الدول الهشة، فقد اكتسب الاقتصاد السياسي للطوارئ طابعاً أكثر حدّة. ففي الشرق الأوسط، على سبيل المثال، أدى الوباء إلى تراجع حاد في الإيرادات النفطية، وتفكك بعض القطاعات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، وتفاقم أزمات المالية العامة. وأظهرت دراسات الجائحة في العراق أنّ الاقتصاد الريعي، المعتمد على مصدر واحد للدخل، كان الأكثر عرضة للانهيار، وأن غياب التنويع الإنتاجي حوّل الأزمة الصحية إلى أزمة مالية واقتصادية واجتماعية في آن واحد. هذه التجربة لا تمثل حالة محلية فقط، بل نموذجاً عالمياً يوضح أن الاقتصادات

منشورات «ألف باء AlfYaa»

غير المستقرة تعيش الطوارئ بحدتها القصوى، لأن الهشاشة البنيوية تتفاعل مع الخطر الصحي بطريقة مضاعفة.

ومن جانب آخر، غيّرت الطوارئ الاقتصادية طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالتدخل المالي المباشر، وتقديم الإعانات، وإعادة هيكلة الديون، ومنح القروض الطارئة، كلها أسست لصيغة جديدة من الشرعية تستند إلى قدرة الدولة على حماية مواطنيها في لحظة الانهيار. هذه الشرعية لم تُبنَ على التصويت أو المشاركة السياسية، بل على الضمان الاقتصادي، وعلى نجاح الدولة في منع الاقتصاد من السقوط الحر. ومن هنا نشأت علاقة معقدة تجمع بين حماية الدولة للأفراد، واعتماد الأفراد المفرط على الدولة، وتوقعات جديدة قد تضع الحكومات تحت ضغوط ضخمة في السنوات المقبلة.

بهذا المعنى، لم تكن الطوارئ الاقتصادية مجرد استجابة لحادث عابر، بل كانت مختبراً لإعادة إنتاج دور الدولة في الاقتصاد العالمي، ولصياغة نموذج جديد يجمع بين تدخل الدولة، وحماية السوق، وسياسات الدعم، واتخاذ قرارات اقتصادية ذات طابع سيادي. لقد كشفت الجائحة أن الاقتصاد ليس محايداً، وأن الطوارئ ليست حدثاً تقنياً، بل لحظة سياسية بامتياز تعيد رسم حدود السلطة الاقتصادية وموقع الدولة في العالم.

اختلالات العولمة وسلاسل التوريد

كشفت جائحة كورونا هشاشة البنية العميقة للعولمة، التي طالما قُدِّمت للعالم باعتبارها شبكة مترابطة من المصالح الاقتصادية المتبادلة، قادرة على امتصاص الصدمات بفضل اتساع أسواقها

منشورات «ألف باء AlfYaa»

وتنوع مصادر إنتاجها. غير أنّ الأزمة الصحية العالمية قلبت هذا التصور رأساً على عقب، إذ أظهرت أن العولمة، رغم قوتها الظاهرية، كانت قائمة على «سلاسل توريد» طويلة ومتشابكة لم تكن تملك القدرة على الصمود أمام إغلاق الحدود وتعطل المصانع وانهيار حركة النقل. وفجأة، بدا العالم وكأنه يعتمد على خيوط رفيعة نُسجت بدقة عبر عقود، لكنها اهتزت بقوة حين تعرضت لاختبار غير مسبوق.

ففي الأيام الأولى للجائحة، تعثرت حركة الشحن الدولية، وعُلِّقت الرحلات، وتوقفت موانئ عن العمل، وتباطأت المصانع الكبرى في الصين وأوروبا وأمريكا. وقد أدى هذا التوقف إلى موجة من النقص الحاد في السلع الأساسية والمعدات الطبية، حتى تلك التي كانت تُعد جزءاً من العمليات الصناعية الروتينية. وتحوّل مشهد العولمة إلى سلسلة من الاختناقات المتتابعة: مصنع صغير في مقاطعة صينية واحدة يمكن أن يوقف إنتاج شركات عالمية بأكملها، وغياب شحنة واحدة من مكونات الإلكترونيات قد يوقف خط إنتاج كامل في بلد آخر يبعد آلاف الكيلومترات.

هذا الانكشاف جعل كثيراً من الدول تراجع مفهوم "الكفاءة" التي كانت تقيس بها نجاح منظوماتها الاقتصادية. فالكفاءة التي بنتها الشركات متعددة الجنسيات كانت تعتمد على تقليل المخزون، وتوزيع عمليات الإنتاج، والتنسيق المعقد بين أطراف سلسلة التوريد. لكن هذه الكفاءة نفسها تحولت إلى نقطة ضعف حين لم تعد حركة النقل مضمونة، ولم تعد الحدود مفتوحة، ولم تعد الأسواق مستقرة. لقد تبيّن أن العولمة لم تكن مرنة كما ظنت، وأنها صُممت لزمن السلم والتدفقات المستقرة، لا لزمن الطوارئ

منشورات «ألف باء AlfYaa»

والاضطرابات.

ومن أبرز ملامح هذا الاختلال أنّ الدول الكبرى، التي كانت تدعو منذ عقود إلى تحرير التجارة وتقليل الحماية الجمركية، بدأت فجأة في التراجع عن هذه المبادئ. فقد فرضت قيود على صادرات المعدات الطبية، وبدأت في البحث عن بدائل محلية للإنتاج، وأطلقت خططاً لإعادة «تعريب» أو «إعادة تموضع» سلاسل التوريد داخل حدودها الوطنية أو الإقليمية. وهذا ما دفع بعض المحللين إلى القول إن الجائحة أطلقت موجة جديدة من "الحمائية الصحية"، حيث تُعاد صياغة الاقتصاد العالمي وفق منطق الأمن قبل منطق السوق.

وفي هذا السياق، لعبت الصين دوراً مركزياً. فهي، من جهة، مركز العالم الصناعي وأكبر مصدر للمكونات التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي. ومن جهة أخرى، كانت أول من واجه الصدمة، وأول من أعاد تشغيل عجلة الإنتاج. هذا التفاوت جعل العالم يدرك أنه يعتمد بشكل مفرط على الصين، وأن أي خلل في إنتاجها أو في سلاسل شحنها يمكن أن يشل قطاعات كاملة في الغرب. وقد أدت هذه الحقيقة إلى تصاعد الدعوات في الولايات المتحدة وأوروبا لتقليل الاعتماد على الصين، وبناء سلاسل توريد بديلة، أو على الأقل توزيع المخاطر عبر نقل بعض خطوط الإنتاج إلى دول أخرى في آسيا أو أمريكا اللاتينية أو حتى داخل الدول الغربية نفسها.

لكن مسألة الاختلال لم تقتصر على الإنتاج الصناعي. فالعولمة المعرفية، وسلاسل التوريد الرقمية، والمنصات اللوجستية، كلها تعرضت لضغط غير مسبوق. تعطلت خدمات الحوسبة في بعض

منشورات «ألف باء AlfYaa»

القطاعات، وتباطأت أنظمة الدفع الإلكتروني، وظهرت نقاط ضعف في البنية الرقمية التي كانت تُعد صمام أمان للعولمة. وهكذا اتضح أن العالم المعولم ليس فقط مترابطاً، بل معتمداً اعتماداً خطيراً على عدد محدود من النظم التي يمكن أن تتعطل بسهولة.

وما يجعل هذه الاختلالات عميقة هو أنها حدثت في لحظة واحدة، وعلى مستوى العالم كله، وبشكل متزامن. لم يكن هناك بديل جاهز، ولا وقت للتكيف، ولا قدرة على إعادة توزيع المخاطر عبر مناطق مختلفة. ولعلّ هذا ما دفع بعض التحليلات إلى القول إن الجائحة لم تكن مجرد كارثة صحية، بل كانت أيضاً "لحظة كشف" أظهرت أن العالم المعولم قد بنى شبكة ضخمة، لكنها بلا احتياطيات، وبلا خطط طوارئ، وبلا تنويع حقيقي في مصادر الإنتاج.

إن اختلالات العولمة وسلاسل التوريد ليست حدثاً عابراً، بل نقطة بداية لسلسلة من التحولات التي ستعيد تشكيل الاقتصاد الدولي لسنوات طويلة. فقد تغيّر مفهوم الكفاءة، وتغيّر تعريف الأمان الاقتصادي، وتغيرت النظرة إلى الاعتماد المتبادل بين الدول. وبهذا المعنى، يمكن القول إن الجائحة لم تفكّك العولمة، لكنها كشفت ثمنها الحقيقي، وفتحت الباب أمام نظام عالمي مختلف، يجمع بين الارتباط والاحتراز، وبين التكامل والحمائية، في مزيج سيعيد رسم خريطة الاقتصاد الدولي في مرحلة ما بعد كورونا.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

التنافس الصيني - الأمريكي في زمن الجائحة

لم تكشف جائحة كورونا عن أزمة صحية عالمية فحسب، بل أظهرت بوضوح أنّ النظام الدولي بات أسير تنافس متصاعد بين الصين والولايات المتحدة. فبينما كانت الدول تكافح لاحتواء الفيروس وتخفيف أضراره، كانت واشنطن وبكين تخوضان مواجهة استراتيجية صامتة حيناً وصاخبة حيناً آخر، مواجهة لا تدور حول اللقاحات أو التجارة فقط، بل حول سؤال مركزي: من يقود العالم بعد الجائحة؟

منذ اللحظة الأولى لانتشار الوباء في ووهان، ظهر التوتر بين الجانبين. فقد رأت الولايات المتحدة في التأخر الصيني بالإعلان عن حجم الكارثة دليلاً على غموض النظام السياسي الصيني، بينما اعتبرت الصين أن واشنطن تحاول استغلال الأزمة لتقويض شرعيتها الدولية. ومع انكشاف هشاشة الاستجابة الأمريكية المبكرة، تحولت الأزمة إلى فرصة لبكين لإعادة تقديم نفسها بوصفها قوة منظمة وفعّالة قادرة على السيطرة على الوباء وإعادة تشغيل اقتصادها بسرعة، في مقابل نظام أمريكي بدا مرتبكاً وغارقاً في الانقسامات الداخلية.

هذا التباين لم يكن صحياً فقط، بل اقتصادياً وجيوسياسياً. فالتنافس على سلاسل التوريد، الذي كان قائماً قبل الجائحة، أصبح أكثر حدة بعد أن أظهرت الأزمة أن العالم يعتمد بشكل مفرط على الصناعات الصينية - من الكمامات إلى أشباه الموصلات. وفي الوقت نفسه، بدأت واشنطن تُعيد تقييم علاقتها الاقتصادية مع بكين، وتطلق مبادرات لإعادة التصنيع داخل الولايات المتحدة، أو نقل بعض خطوط الإنتاج إلى دول أخرى،

منشورات «ألف باء AlfYaa»

في محاولة لتقليل الاعتماد الاستراتيجي على الصين. وهكذا تحوّلت الجائحة إلى مسرّع لعملية «فكّ الترابط» الاقتصادي بين القوتين، وهي عملية قد تعيد رسم خريطة الاقتصاد العالمي لعقود.

لكن أكثر مظاهر التنافس وضوحاً كان في دبلوماسية اللقاحات.فبينما خاضت الولايات المتحدة صراعاً داخلياً لتوفير اللقاحات لمواطنيها، كانت الصين ترسل ملايين الجرعات إلى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مقدّمة نفسها كقوة مسؤولة تتعامل مع الصحة العالمية باعتبارها "سلعة عامة". وقد منحها ذلك نفوذاً سياسياً في مناطق كانت تُعتبر تقليدياً ضمن فلك الولايات المتحدة، الأمر الذي أثار مخاوف غربية من تمدد النفوذ الصيني مستغلاً الفراغ الاستراتيجي الذي خلقه الارتباك الأمريكي.

ورغم أن الولايات المتحدة استعادت لاحقاً حضورها الدولي عبر مبادرات مثل COVAX، إلا أن الضرر كان قد وقع: فقد دخلت العديد من الدول في علاقات تعاون صحي واقتصادي مع الصين، ونشأت شبكات جديدة من الاعتماد المتبادل عززت المكانة الجيوسياسية لبكين في النظام الدولي.

من جهة أخرى، كان الرد الأمريكي يتمحور حول محاولة الحدّ من الصعود الصيني عبر أدوات سياسية واقتصادية وتكنولوجية. فمنع واشنطن لشركات مثل Huawei من العمل داخل الولايات المتحدة وحلفائها، ومحاولة السيطرة على سلاسل توريد أشباه الموصلات، وتشكيل تحالفات جديدة في آسيا(مثل AUKUS وQuad)، كلها خطوات تهدف إلى قطع الطريق على النفوذ الصيني المتزايد. وقد كشفت الجائحة أن التكنولوجيا، وليس النفط أو السلاح، قد تكون محور الصراع الجديد بين القوتين.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

وفي الوقت ذاته، تحوّلت أزمة كورونا إلى مسرح لتنافس سردي؛ إذ سعت الصين إلى تكريس خطاب يؤكد تفوق نظامها السياسي في إدارة الأزمات، بينما حاولت الولايات المتحدة تصوير الانفتاح والديمقراطية باعتبارهما الضمان الحقيقي لمرونة المجتمعات. هذا الصراع الخطابي حول «من يقدم النموذج الأفضل؟» أصبح عنصراً محورياً في التنافس بين النظامين السياسيين.

وتشير الدراسات التي تناولت مستقبل النظام الدولي بعد الجائحة إلى أن هذا التنافس لن ينتهي قريباً، بل سيستمر ويتخذ أشكالاً أكثر تعقيداً. فالصين لا تريد صداماً عسكرياً مع الولايات المتحدة، لكنها تريد نظاماً دولياً أكثر توازناً يسمح لها بتوسيع نفوذها. أما الولايات المتحدة، فمن المرجح أن تسعى إلى احتواء الصعود الصيني دون أن تدخل في حرب باردة كاملة، من خلال إعادة بناء تحالفاتها الدولية، وتعزيز قدراتها الصناعية، واستعادة موقعها داخل المؤسسات متعددة الأطراف.

في ضوء كل ذلك، يبدو أن الجائحة لم تخلق التنافس الصيني-الأمريكي، لكنها عمّقته، وسرّعته، وأخرجته من حالة التفاوض الهادئ إلى حالة الاشتباك المفتوح. وبهذا ساهمت في رسم ملامح نظام دولي جديد يقوم على توازنات غير مستقرة، وتنافس طويل الأمد بين قوتين عالميتين تسعيان إلى صياغة قواعد القرن الحادي والعشرين.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مقاربة الجائحة في العلاقات الدولية: القوة، النفوذ، وإعادة التمركز

أعادت جائحة كورونا فتح ملفّات قديمة في العلاقات الدولية، لكنها قدّمته بلغة جديدة؛ فمفاهيم القوة، والنفوذ، والهيمنة، و«الدور الدولي»، لم تعد كما كانت قبل عام 2020، إذ واجه العالم اختباراً غير مسبوق وضع الدول، والمؤسسات، والتحالفات، والشركات الكبرى تحت ضغط واحد، وبشكل متزامن، وفي لحظة كانت فيها الهشاشة العالمية في أوجها. وقد تبيّن بسرعة أن النظام الدولي، الذي بُني على أركان التجارة الحرة والتنقل السلس وتكامل الأسواق، لم يكن مهيأً للتعامل مع أزمة شمولية تُصيب الصحة والاقتصاد والسياسة في آن واحد.

لقد فرضت الجائحة سؤالاً مركزياً على حقل العلاقات الدولية: كيف تُقاس القوة في عالم يواجه تهديداً غير عسكري؟فالنظريات الواقعية التي اعتادت ربط القوة بالقدرات العسكرية وجدت نفسها أمام تهديد لا يمكن مواجهته بالدبابات أو حاملات الطائرات. والنظريات الليبرالية التي رأت في المؤسسات الدولية مظلة كافية لإدارة الأزمات، اكتشفت فجأة محدودية هذه المؤسسات، وتفكك ما بقي من قدرتها على التنسيق بين الدول. حتى المقاربات البنائية، التي تؤكد دور الأفكار والهويات، واجهت تحدياً حين تباينت تفسيرات الدول للوباء بين خطاب المؤامرة وخطاب العلم وخطاب الأمن الصحي.

في هذا المشهد، ظهرت مفاهيم جديدة للقوة. فـ القوة الصحية، أي قدرة الدولة على إدارة نظامها الطبي، وتعبئة مواردها، وتأمين اللقاحات، أصبحت عنصراً مركزياً في مكانتها الدولية.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

وبدأت «دبلوماسية اللقاح» تلعب دوراً لا يقل أهمية عن الدبلوماسية التقليدية، حيث استخدمت الصين وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللقاحات كأداة للنفوذ والتأثير، مقدّمين الدعم الصحي مقابل اعتراف سياسي أو تعاون اقتصادي. وهكذا تحوّل اللقاح إلى سلعة جيوسياسية، يتحدد موقع الدول وفقاً لقدرتها على إنتاجه أو الوصول إليه.

وفي الوقت نفسه، أعادت الجائحة تعريف القوة الاقتصادية. فالدول التي استطاعت حماية قطاعاتها الأساسية، وإبقاء سلاسل التوريد عاملة، وتقديم حزم إنقاذ لمواطنيها، عززت موقعها في النظام الدولي. أما الدول التي انهارت عملاتها، أو عانت من انكماش اقتصادي حاد، أو فقدت السيطرة على الأسواق، فقد تراجعت مكانتها في السلم الدولي للنفوذ. وقد أظهرت دراسات عدة أن «المرونة الاقتصادية» أصبحت معياراً جديداً للقوة، لا يقل أهمية عن حجم الناتج المحلي الإجمالي.

أما القوة التكنولوجية، فقد أصبحت محور التنافس بين القوى الكبرى. فإدارة البيانات، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وتطبيقات التتبع الصحي، كلها تحولت إلى أدوات استراتيجية. وقد أدركت الدول أن التفوق في التكنولوجيا الرقمية يتيح لها بناء نموذج فعال في إدارة الطوارئ، والتحكم بالمجال المعلوماتي، وتعزيز قدراتها الأمنية. ومن هنا، تزايد التنافس على شبكات الجيل الخامس، وأشباه الموصلات، ومنصات الذكاء الاصطناعي، باعتبارها ركائز القوة في عالم ما بعد الجائحة.

الجائحة أيضاً أعادت إنتاج الهويات السياسية داخل العلاقات الدولية. فقد ازدهر خطاب «الأمة المحصّنة» في كثير من

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الدول، وظهرت نزعات قومية جديدة تحت عنوان حماية الحدود واللقاح والموارد الطبية. وفي المقابل، تراجعت دعوات التعاون الدولي، وحلّ محلها سباق واضح بين الدول للحصول على الإمدادات الحيوية. هذا الانكفاء الوطني جعل بعض الباحثين يتحدثون عن «عودة الجغرافيا السياسية الصحية»؛ أي صعود مفهوم الأمن الصحي بوصفه جزءاً من الأمن القومي.

ومن بين مظاهر إعادة التمركز أيضاً، بروز الإقليمية الجديدة. فبدلاً من الاعتماد المطلق على الشبكات العالمية، بدأت الدول تعزز شبكاتها الإقليمية الأصغر والأكثر قدرة على الصمود. وقد ظهرت مشاريع لإعادة تشكيل سلاسل التوريد داخل آسيا، وأخرى داخل أوروبا وأمريكا الشمالية، في محاولة للحد من الاعتماد على مناطق بعيدة. هذه التحولات تشير إلى أنّ النظام الدولي يتجه نحو مزيج يجمع بين العولمة والحمائية، وبين التعاون والانكفاء، في صورة غير مستقرة بعد.

وتشير عدة دراسات استراتيجية إلى أنّ الجائحة سرعت انتقال النظام الدولي نحو تعددية قطبية ناشئة، حيث لم تعد الولايات المتحدة تحتكر القيادة، ولم تتمكن الصين من انتزاعها بالكامل. بل ظهر توازن هش بين قوى مختلفة - منها الاتحاد الأوروبي، والهند، وقوى إقليمية عدة - تحاول كل منها إعادة تعريف موقعها في عالم مضطرب. هذا التوازن الجديد لا يقوم على تحالفات ثابتة، بل على مرونة مصالحية تتغير وفق الظروف الصحية والاقتصادية والسياسية.

وبذلك، يمكن القول إن الجائحة لم تكن مجرد أزمة، بل كانت تجربة عالمية أعادت توزيع القوة ومراكز النفوذ، وحددت ملامح

منشورات «ألف باء AlfYaa»

نظام دولي جديد ما يزال في طور التشكل. فالعالم ما قبل كورونا ليس كما بعده، والعلاقات الدولية دخلت مرحلة سيكون فيها الأمن الصحي، والاقتصاد المرن، والتكنولوجيا السيادية، عناصر حاسمة في فهم القوة والقيادة والنفوذ.

مستقبل النظام الدولي: من الأحادية إلى التعددية؟

أعادت جائحة كورونا سؤال النظام الدولي إلى الواجهة: هل ما زالت الولايات المتحدة تقود العالم وحدها؟ أم أن الهيمنة الأمريكية التي امتدت منذ نهاية الحرب الباردة بدأت تتصدع؟ وهل تمثل الصين بديلاً جاهزاً، أم أننا أمام عالم مفتوح على تعددية جديدة لا تشبه لا الحرب الباردة ولا العولمة الليبرالية؟ هذه الأسئلة لم تعد نظرية، بل أصبحت جزءاً من النقاش الاستراتيجي العالمي الذي فتحته الجائحة بقوة.

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، عاش العالم مرحلة أحادية قطبية هيمنت عليها الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً. لكن الجائحة كشفت أنّ القدرة على القيادة الدولية لا تُقاس فقط بميزانية الدفاع أو التكنولوجيا المتقدمة، بل بقدرة الدولة على إدارة الأزمات، وتأمين الموارد الحيوية، وتقديم نموذج قابل للتصدير. وهنا ظهرت نقطة تحول حاسمة: فشل الولايات المتحدة في إدارة الجائحة داخلياً هزّ صورتها كقوة قادرة على ضبط الفوضى العالمية، بينما استطاعت الصين إعادة تشغيل اقتصادها بسرعة وتقديم مساعدات طبية لدول كثيرة، مما أكسبها زخماً سياسياً لا يمكن تجاهله.

ومع ذلك، لا يعني هذا أننا أمام انتقال سلس من الأحادية إلى

منشورات «ألف باء AlfYaa»

قيادة صينية مباشرة. فالصين، رغم قوتها الاقتصادية، لا تمتلك حتى الآن شبكة التحالفات العالمية التي بنتها الولايات المتحدة عبر عقود، ولا تقدم نموذجاً أيديولوجياً متكاملاً يرغب العالم في تبنيه. لكن الجائحة جعلتها مركز ثقل دولي لا يمكن تجاوزه، وأبرزت أنها لاعب أساسي في تشكيل النظام القادم، سواء تمتعت بالهيمنة أم لا.

وبحسب دراسات متعددة حول مستقبل النظام الدولي بعد الجائحة، فإنّ أهم استنتاج هو أن العالم يتجه نحو حالة "تعددية غير مستقرة"؛ تعددية لا تعني بالضرورة تكافؤ القوى، بل تعدد مراكز التأثير وغياب قائد واحد قادر على فرض قواعد اللعبة. فالولايات المتحدة تظل أكبر قوة عسكرية، والصين أكبر قوة صناعية، والاتحاد الأوروبي أكبر سوق اقتصادية موحدة، بينما تمتلك الهند وروسيا وقوى إقليمية أخرى أوراق نفوذ مهمة في محيطها.

هذا التوزع للقوة يجعل النظام الدولي يبدو كأنه يدخل مرحلة «ما بعد الأحادية» دون أن ينتقل تماماً إلى «التعددية المستقرة». فالعالم يشهد فراغاً استراتيجياً لم يكن مألوفاً في العقود الماضية: الولايات المتحدة لا ترغب - أو لم تعد قادرة - على تحمل كلفة القيادة العالمية كما كانت تفعل، والصين تصعد لكنها لا تقدم قيادة كاملة، والاتحاد الأوروبي يعاني من التردد والانقسام، وروسيا تمتلك قوة عسكرية دون قوة اقتصادية مكافئة، بينما تتفتت القوى الإقليمية بين تنافسات داخلية وأزمات اقتصادية.

هذا الوضع خلق بيئة جيوسياسية جديدة يتوقع كثير من الباحثين أن تستمر لسنوات طويلة، وربما تتحدد ملامحها وفق

منشورات «ألف باء AlfYaa»

العوامل التالية:

1. التحول من العولمة الليبرالية إلى "عولمة انتقائية"

فالعالم لم يعد يتجه نحو فتح الأسواق بلا قيود، بل نحو شبكات إقليمية أكثر انضباطاً، وتحالفات اقتصادية تُبنى على الأمن الحيوي أكثر من المصالح التجارية.

2. صعود "القوة الصحية" كمعيار دولي

امتلاك الدولة للقدرة على إدارة الأزمات الصحية أصبح جزءاً من قوتها الجيوسياسية. ومن يمتلك اللقاح والبنية الطبية المتقدمة يمتلك نفوذاً لا يقل أهمية عن القوة العسكرية.

3. إعادة تعريف النفوذ التكنولوجي

الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والبُنى الرقمية أصبحت ساحات صراع تفوق في أهميتها كثيراً من ساحات الجغرافيا التقليدية.

4. تقلّص فعالية المؤسسات الدولية

فشل منظمة الصحة العالمية في ضبط الأزمة، وتراجع دور مجلس الأمن، وانحسار فعالية مجموعة العشرين، كلها دلائل على أن النظام المؤسسي القديم يواجه مرحلة إعادة التشكيل.

5. عودة الإقليمية

من شرق آسيا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، تتجه الدول نحو بناء شبكات توريد وتعاون أصغر وأكثر مرونة، وهو ما يضعف مركزية النظام العالمي الموحد.

هذه العناصر لا تشير إلى ولادة نظام دولي جديد جاهز، بل

منشورات «ألف باء AlfYaa»

إلى مرحلة انتقالية تُشبه ما بعد الحروب الكبرى: عالم يتغير بسرعة، دون أن تتضح ملامحه النهائية. ولذا فإنّ ما يمكن قوله بثقة هو أننا أمام نهاية تدريجية للأحادية الأمريكية، لكننا لسنا أمام قيادة صينية مطلقة، بل أمام نظام عالمي متعدد الأقطاب لكنه غير مستقر، قد يشهد تنافسات حادة، وتحالفات متغيرة، ومناطق صراع بين القوى الكبرى على النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي والصحي.

إن مستقبل النظام الدولي بعد الجائحة لا يمكن فهمه بوصفه انتقالاً خطياً من نموذج إلى آخر، بل بوصفه عملية إعادة تموضع كبرى، تعيد فيها القوى الصاعدة والمتراجعة صياغة أدوارها وفق ميزان جديد للقوة. وهذا الميزان لا يتحدد فقط بالعسكر أو الاقتصاد، بل بالقدرة على إدارة الأزمات، والتحكم بالموارد الحيوية، والحضور في سلاسل التوريد، والقيادة في المجال الرقمي والصحي. تلك هي ملامح العالم الذي تشكله الجائحة: عالم متعدد المراكز، متقلب، ومتسارع التحول.

أمثلة إقليمية: الاقتصاد العراقي نموذجاً

يمثّل العراق واحداً من أوضح النماذج الإقليمية التي كشفتها جائحة كورونا، ليس فقط لكونه بلداً تعرض لضغوط صحية كبيرة، بل لأنه يحمل في بنيته الاقتصادية والاجتماعية هشاشة عميقة جعلت الوباء يتحول إلى أزمة مركبة. فبدلاً من أن تكون الجائحة مجرد صدمة صحية، تحولت في العراق إلى تحدٍّ اقتصادي-مالي امتد تأثيره إلى سوق العمل، والقطاع الخاص، والمالية العامة، والبنية الاجتماعية. ومن هنا جاءت دراسة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

«فيروس كورونا والاقتصاد العراقي: من سيهزم الآخر؟» لتقدم إطاراً واقعياً لفهم كيف تفاعلت بنية الاقتصاد الريعي مع أزمة بهذا الحجم.

إن الاقتصاد العراقي، القائم على الإيرادات النفطية بوصفها المصدر الرئيسي - بل الأوحد تقريباً - لتمويل الدولة، كان شديد التعرض للاهتزازات. فمع انخفاض أسعار النفط العالمية في الأشهر الأولى للجائحة وانكماش الطلب الدولي، خسر العراق جزءاً كبيراً من دخله، مما خلق فجوة مالية واسعة بين الإيرادات والنفقات. ولم يكن ذلك مجرد خلل محاسبي، بل أزمة بنيوية كشفت أن الدولة لم تكن تمتلك أدوات بديلة لتمويل ميزانيتها أو لتنشيط قطاعات إنتاجية داخلية تستطيع امتصاص الصدمة.

هذا الوضع جعل العراق يعيش ما يمكن وصفه بـ "الطوارئ الاقتصادية المزدوجة":

أزمة صحية تتطلب إنفاقاً إضافياً، وأزمة مالية تلتهم قدرة الدولة على الاستجابة. ففي الوقت الذي كان يفترض فيه تعزيز الإنفاق الصحي، اضطرت الحكومة إلى خفض النفقات، وتأجيل بعض الالتزامات، والبحث عن حلول مالية قصيرة الأمد من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي. وهكذا تسبب الوباء في كشف حقيقة مريرة: أن نموذج الدولة الريعية، مهما بدت عائداته كبيرة، ينهار سريعاً حين تتعرض الأسواق العالمية لهزة قوية.

وعلى المستوى الاجتماعي، انعكست هذه الأزمة على العمالة غير المنظمة التي تشكل نسبة كبيرة من سوق العمل العراقي. فقد تضررت الفئات التي تعتمد على الدخل اليومي بشكل كبير مع الإغلاقات وتراجع الحركة الاقتصادية. وقد أظهرت تقارير محلية

منشورات «ألف باء AlfYaa»

أن شرائح واسعة من العمال، خصوصاً في قطاعات النقل والخدمات والمهن الصغيرة، وجدت نفسها بلا مورد خلال أسابيع قليلة من بدء الإغلاق، مما زاد من معدلات الفقر والهشاشة الاجتماعية.

كما كشفت الجائحة ضعف البنية التحتية الصحية في العراق، سواء من حيث القدرات الطبية أو المستشفيات أو أنظمة الطوارئ. هذا الضعف جعل تكلفة المواجهة أعلى بكثير، وأدى إلى اعتماد أكبر على المساعدات الخارجية أو المبادرات الشعبية، مما أبرز غياب التخطيط الاستراتيجي. وقد ساهم ذلك بدوره في فقدان الثقة بين الدولة والمجتمع، إذ بدا أن الجائحة تضرب في بيئة سياسية مضطربة، وأن المؤسسات لم تكن مهيّأة لمواجهة أزمة بهذا الحجم.

أما القطاع الخاص، الذي يُنظر إليه عادة باعتباره محركاً للاقتصاد، فقد تعرض لضربة كبيرة نتيجة توقف حركة التجارة الدولية، وصعوبة استيراد المواد الأولية، وانخفاض الطلب المحلي. وفقدت الشركات الصغيرة والمتوسطة جزءاً كبيراً من قدرتها التشغيلية، بينما شهدت القطاعات المرتبطة بالسياحة والنقل تراجعاً غير مسبوق. وقد أشارت الدراسة إلى أن غياب بيئة قانونية ومالية داعمة جعل تعافي القطاع الخاص أبطأ بكثير مقارنة بالدول التي تمتلك اقتصاداً متنوعاً.

لكن الجائحة لم تكن فقط لحظة انكشاف، بل كانت أيضاً لحظة فرصة مؤجلة، كشفت الحاجة إلى إصلاحات جذرية في هيكل الاقتصاد العراقي. فقد دفعت الأزمة كثيراً من الباحثين إلى الدعوة لتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الزراعة والصناعة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الوطنية، وبناء احتياطيات استراتيجية للمواد الأساسية، وتطوير بنية تحتية رقمية تسمح للاقتصاد بالعمل حتى في ظل الطوارئ. كما أبرزت أهمية إصلاح القطاع الصحي، وتطوير قدرات الاستجابة السريعة، وتحسين الحوكمة في إدارة الموارد.

ومن المنظور الإقليمي والدولي، شكّل العراق مثالاً على كيفية تأثر الاقتصادات الريعية بالجائحة مقارنة بالاقتصادات المتنوعة. فقد كانت الدول التي تعتمد على النفط في الخليج أكثر قدرة على امتصاص الصدمة بفضل احتياطياتها المالية الضخمة، بينما واجه العراق - ومعه دول أخرى مثل الجزائر وليبيا - صدمة مركّبة بسبب غياب الاستقرار السياسي وضعف البنية الاقتصادية. هذا التفاوت يؤكد أن الجائحة لم تعمل على قدم المساواة، بل ضربت بقسوة أكبر في المناطق التي تعاني من هشاشة مؤسساتية واقتصادية.

وهكذا يمكن القول إن حالة العراق تمثل نموذجاً إقليمياً دقيقاً لفهم «الاقتصاد السياسي للجائحة» في البلدان التي تعتمد على ريع الموارد. فهي تبرز كيف يتفاعل الخطر الصحي مع الضعف الهيكلي، وكيف تتحول الجائحة من أزمة طارئة إلى محنة بنيوية تؤثر في كل جوانب الحياة: من المالية العامة، إلى القطاع الخاص، إلى السوق الداخلية، إلى الدور السياسي للدولة، وصولاً إلى مفهوم الأمن الاجتماعي نفسه.

إن المثال العراقي، بما يحمله من تحديات وفرص، لا يسلط الضوء على أزمة بلد واحد فحسب، بل يساعد على فهم أوسع لآليات الانكشاف في الاقتصادات الهشة، ويقدم مرآة للمنطقة بأكملها في كيفية تعاملها مع أزمات عالمية مفاجئة مثل جائحة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

كورونا.

الخلاصة المعرفية

تكشف الجائحة، عند النظر إليها من زاوية الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية، عن كونها أكثر من حدث صحي؛ إنها لحظة إعادة تشكيل واسعة للبنية العالمية، لحظة كشفت هشاشة العولمة، وأعادت رسم موازين القوة، ووضعت النظام الدولي أمام مرحلة انتقالية غير مكتملة. يمكن القول إن كورونا لم تُنتج نظاماً جديداً بقدر ما سرّعت اتجاهات كانت تتراكم منذ سنوات، وأخرجتها إلى السطح في صورة صادمة يصعب تجاهلها.

أول هذه الاتجاهات كان انكشاف العولمة. فقد أظهرت الأزمة أن سلاسل التوريد، رغم كفاءتها وفعاليتها في أوقات السلم، قائمة على هشاشة عميقة تجعل العالم أكثر عرضة للشلل عندما تتوقف منطقة واحدة عن العمل. ومن ثم بدأ العالم يتجه تدريجياً من عولمة غير مقيّدة إلى «عولمة انتقائية» تتأسس على منطق الأمن الغذائي والصحي والتكنولوجي، لا على منطق الربح وحده. هذا التحول فتح الباب أمام إعادة توزيع جديد لمسارات الإنتاج، وخلق نقاشات دولية حول الحاجة إلى تنويع مصادر التوريد، وتعزيز الاكتفاء الاستراتيجي، وإعادة التنظيم الإقليمي.

وثاني الاتجاهات كان تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة والصين. فالجائحة لم تُنشئ الصراع، لكنها عمّقته وأظهرت حدته. فقد تراجعت واشنطن في قدرتها على تقديم نموذج قيادي عالمي، بينما استثمرت بكين في دبلوماسية المساعدات واللقاحات لتعزيز نفوذها. ومع ذلك، لم

منشورات «ألف باء AlfYaa»

تستطع الصين ملء موقع القيادة العالمية بالكامل، مما أدى إلى حالة من «التوازن غير المستقر» في النظام الدولي. هذا الوضع يشير إلى أن مرحلة الأحادية قطعت شوطها الأخير، وأن مرحلة التعددية لم تتبلور بعد، وأن القوى الدولية تعيش لحظة إعادة تموضع واسعة المدى.

وثالث الاتجاهات كان تحول القوة نفسها. فلم تعد القوة تُقاس فقط بالهيمنة العسكرية أو الاقتصاد بالمعنى التقليدي، بل بقدرة الدولة على إدارة المخاطر النظامية: الأمن الصحي، تكنولوجيا البيانات، المرونة الاقتصادية، إنتاج اللقاحات، التحكم بالبُنى الرقمية، وإدارة الأزمات العابرة للحدود. لقد أصبحت «القوة الحيوية» و«القوة التكنولوجية» عناصر مركزية في تعريف النفوذ الدولي.

أما الاتجاه الرابع، فيتعلق بالهشاشة البنيوية داخل الاقتصادات الهشة - ويقدّم العراق نموذجاً كاشفاً لها. فقد أظهرت الجائحة أن الاقتصادات الريعية، التي تعتمد على مورد واحد، تكون أكثر عرضة للانهيار عند حدوث صدمة عالمية. وفي هذا السياق، يصبح تحليل التجربة العراقية نافذة لفهم كيف تتفاعل الجائحة مع الضعف الاقتصادي والسياسي، وكيف تتحول الأزمة الصحية إلى أزمة مالية واجتماعية وأمنية في آن واحد. ومن هنا تتضح الحاجة إلى إصلاحات عميقة تتجاوز السياسات الظرفية وتذهب نحو إعادة بناء بنيوي شامل.

إن الخلاصة الأوسع هي أن العالم بعد الجائحة لن يعود كما كان. فالنظام الدولي في طريقه نحو تعددية أكثر وضوحاً، والعولمة في طريقها إلى إعادة تشكل، والتنافس بين القوى

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الكبرى يزداد تركيبا، والاقتصادات الهشة تُجبر على مواجهة أسئلتها المؤجلة. وهذا كله يجعل كورونا حدثاً مفصلياً لا يُقاس بعدد الإصابات والوفيات فحسب، بل بقدرته على إعادة هندسة قواعد اللعبة الدولية، وفرض معادلات جديدة للقوة والنفوذ وطبيعة الاعتماد المتبادل.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مصادر الفصل الرابع

1. فيروس كورونا وبوادر ظهور نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.
2. كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا.
3. تأثير جائحة كورونا على مستقبل النظام الدولي: هل سينتقل مركز القرار؟.
4. مستقبل النظام السياسي والاقتصادي الدولي بعد كورونا.
5. النظام العالمي ما بعد الجائحة: تسعة مؤشرات.
6. جائحة كورونا وتأثيرها على العلاقات الدولية.
7. فيروس كورونا والاقتصاد العراقي: من سيهزم الآخر؟.
8. تداعيات الجائحة 2020. مكتبة الإسكندرية

6

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الفصل الخامس:
الدين والخطاب الديني في زمن الجائحة

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

مقدمة

لم تكن جائحة كورونا مجرد حدث صحي أصاب الجسد الإنساني، بل كانت لحظة اهتز فيها اليقين الديني والاجتماعي، وانفتح فيها المجال أمام إعادة تعريف العلاقة بين الإنسان والمقدّس، وبين المؤسسة الدينية والدولة، وبين الفتوى والسلوك اليومي. فعبر التاريخ، شكّلت الأوبئة مناسبة لاستنفار التأويلات الدينية، ولفتح أسئلة حول القضاء والقدر، ومعنى البلاء، وواجبات الجماعة، ومشروعية القرارات الاستثنائية. ومع كورونا، عادت هذه الأسئلة بقوة، ولكن في سياق جديد تماماً: عالم مترابط رقمياً، دول مركزية ذات أدوات ضبط واسعة، وفضاء عام تتنازع تشكيله الدولة والمؤسسات الدينية والإعلام والأفراد.

لقد جاءت الجائحة في لحظة انتقال تاريخي تعيشها المجتمعات العربية والإسلامية، حيث تتجاور أنماط تدين مختلفة: تدين مؤسسي تحكمه المؤسسات الرسمية، وتدين شعبي يتغذّى على الموروث والعاطفة الجماعية، وتدين رقمي يتشكل عبر المنصات ووسائط التواصل الاجتماعي. هذا التعدد جعل الخطاب الديني تجاه الجائحة متشظياً، تتقاطع داخله الفتاوى الرسمية مع الممارسات الشعبية، والقراءات الفقهية مع المقاربات الطبية، واليقين الروحي مع قلق العلم.

وقد أظهرت دراسة "فتاوى العلماء حول فيروس كورونا" أن الفتوى الدينية تحولت خلال الجائحة إلى أداة مركزية لإدارة الوعي الجماعي، ولتسويغ سياسات الدولة المتعلقة بالتباعد، وإغلاق دور العبادة، وتقييد الطقوس الجماعية. وللمرة الأولى،

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

ظهر توافق واسع بين المؤسسات الدينية والحكومات على أنّ حماية النفس مقصد شرعي يسبق شعائر الجماعة، وأن suspending الصلاة الجماعية ليس خروجاً على الدين، بل امتثال لمقاصده الكبرى. هذا التحول كشف قدرة الدولة على "توجيه الفقه" في حالات الطوارئ، وقدرة المؤسسة الدينية على "تكييف الشعائر" بما يخدم خطاب النجاة الجماعية.

وفي المقابل، أظهرت دراسة "أثر كورونا في تفاقم التوترات الطائفية في الشرق الأوسط" أن الخطاب الديني لم يكن دائماً موحِّداً. ففي سياقات هشّة، تحوّلت الجائحة إلى ساحة لاستعادة الخطابات الطائفية القديمة، وإعادة تفسير المرض بوصفه عقاباً أو ابتلاءً عاماً أو خاصاً، وتحوّلت بعض الطقوس الجماعية إلى مساحات للتوتر الاجتماعي، كما حدث في بعض المدن العراقية والإيرانية واللبنانية، حيث اصطدمت الشعائر الدينية بضرورات الصحة العامة، ووجدت الدولة نفسها بين ولاء الطائفة وواجبات الحماية الصحية.

أما على مستوى التجربة الفردية، فقد كشفت "يوميات في زمن الكورونا" عن عمق التحولات الروحية التي عاشها الأفراد خلال العزل، حيث اختلط الخوف بالرجاء، وبرزت الحاجة إلى معنى يعيد ترتيب الفوضى. فقد تزايد حضور الدين في البيوت وفي الفضاء الرقمي، واتخذت الممارسات التعبدية أشكالاً جديدة تتناسب مع الانعزال والعزلة.

كما ساهمت الجائحة في إعادة تنشيط النقاشات السوسيولوجية حول الدين، كما توضح دراسة "أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية"، التي بيّنت أن

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الوباء أعاد للدين دوره كفاعل في المجال العام، لا بوصفه منظومة عقائدية فقط، بل بوصفه مورداً للشرعية، ووسيلة للضبط الاجتماعي، وأداة في إدارة المخاطر الجماعية.

أما من الناحية المقارنة، فقد وفّرت دراسة "الأوبئة والعلاقات الدولية" إطاراً تاريخياً لفهم تفاعل الدين مع الكوارث الوبائية، مؤكدة أن التوتر بين العلم والفتوى، وبين الدولة والشعيرة، ليس جديداً، بل يعود إلى قرون، وأن ما حدث في القرن الحادي والعشرين هو إعادة إنتاج لنمط قديم ضمن أدوات جديدة.

هكذا، يقترح هذا الفصل مقاربة للدين بوصفه جزءاً من منظومة السلطة والمعنى خلال الجائحة؛ منظومة تتقاطع داخلها الفتوى مع القرار السياسي، والطقس مع إجراءات الصحة العامة، والخوف مع الشرعية، في لحظة عالمية كشفت هشاشة الإنسان، وقوة الرموز، ومرونة الدين في مواجهة الأزمة.

إدارة الخوف الجماعي: سلطة المعنى وقدرة الدين

من بين كل القوى الرمزية التي تحرّكت خلال الجائحة، ظلّ الدين الأكثر قدرة على مخاطبة الخوف الجماعي وتوجيهه. فالإنسان، أمام وباء غير مرئي، يفتّش عن معنى أكثر مما يفتّش عن تفسير، ويبحث عن يقين يوازن قلقه، وعن سردية تطمئن روحه قبل أن تحمي جسده. وهنا برز الدين بوصفه سلطة للمعنى، سلطة تتجاوز المؤسسة الدينية ذاتها لتتجذر في البنية الثقافية للجماعة وتاريخها الطويل في التعامل مع الكوارث.

لقد كشفت الجائحة أن الخوف ليس مجرد حالة نفسية، بل مورد سياسي وديني واجتماعي. فالخطاب الديني، حين يتوجه

منشورات «ألف باء AlfYaa»

نحو طمأنة المؤمنين، يساهم في إعادة ضبط السلوك الجماعي، وحين يوجّه الوعظ نحو الحذر والوقاية، يصبح شريكاً مباشراً في إدارة الأزمة. وقد أظهرت دراسة "فتاوى العلماء حول فيروس كورونا" أن الوعّاظ والمفتين لعبوا دوراً مركزياً في تحويل الخوف من حالة فوضوية إلى طاقة انضباط، بحيث أعادوا صياغة العلاقة بين الفرد ومحيطه على أساس "حفظ النفس" و"رفع الضرر" باعتبارهما واجبين شرعيين. وبهذا أصبح الخوف موجهاً نحو الامتثال، لا نحو الإنكار أو السلوك الفوضوي.

لكن سلطة الدين على الخوف لم تمارس دائماً في الاتجاه نفسه. ففي بعض السياقات، كما تشير دراسة "أثر كورونا في تفاقم التوترات الطائفية في الشرق الأوسط", أصبح الخوف الجماعي قابلاً للاستثمار الطائفي، حيث أعادت بعض الجماعات تفسير الوباء وفق سرديات قديمة عن "الفرقة الناجية" أو "الابتلاء الخاص"، مما أدّى إلى توترات اجتماعية في بعض المدن التي تداخل فيها المرض مع الحساسية الطائفية. هنا تحوّل الخوف إلى أداة لفرض التمايز الهويّاتي، وإلى وسيلة لإعادة إنتاج الاصطفافات، لا لتجاوزها.

وفي المقابل، أظهرت "يوميات في زمن الكورونا" قدرة الدين على تخفيف وطأة العزلة. فالخوف، حين يفقد بوصلته، يتحول إلى قلق وجودي، وهنا لعبت الممارسات الروحية - الدعاء، التلاوة، الصلوات المنزلية - دوراً علاجياً بالمعنى النفسي والرمزي. فقد أعادت الجائحة الفرد إلى ذاته، وأعادت الطقوس إلى فضاء الأسرة، وخلقت علاقة جديدة بين التدين والمكان. وبذلك مارس الدين سلطة ناعمة لا تقوم على الأمر والنهي، بل

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

على الحضور المعنوي الذي يسكّن الاضطراب الداخلي.

أما من منظور علم الاجتماع، توضّح دراسة "أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع..." أن الخوف الجماعي يصبح خلال الأوبئة أداةً لإعادة تنظيم المجتمع. فحين يشعر الناس بأن الخطر مشترك، يتعاظم الدور الرمزي للمؤسسات القادرة على إنتاج معنى جماعي للكارثة. وفي المجتمعات العربية، تمتلك المؤسسة الدينية قدرة استثنائية على صياغة هذا المعنى، لأنها تتقاطع مع حياة الناس اليومية، وتقدّم خطاباً مفهوماً ومقبولاً ثقافياً. وهكذا أصبح الدين عاملاً مركزياً في ضبط السلوك الجمعي، وإدارة الامتثال، وتوفير لغة مشتركة لفهم الحدث.

ومن منظور تاريخي، تكشف دراسة "الأوبئة والعلاقات الدولية" أن الخوف، عبر القرون، كان دائماً يدخل في إطار ديني قبل أن يدخل في إطار سياسي. فالطاعون في القرون الوسطى كان يُقارب بوصفه علامة إلهية، والكوليرا في القرن التاسع عشر استدعت تأويلات دينية واسعة، والإنفلونزا الإسبانية حملت معها لغة الجمعيات الخيرية والوقفيات الدينية. بهذا المعنى، كورونا أعادت تفعيل نمط قديم: حين تعجز الأدوات العلمية عن تقديم يقين كامل، تتقدم منظومات المعنى لتملأ الفراغ.

لكن ما ميّز جائحة كورونا هو أن الدين لم يُستخدم فقط لتفسير الخوف، بل لتوجيهه. فقد تحوّلت خطب الجمعة، والفتاوى الرسمية، والبيانات المشتركة بين المؤسسات الدينية والدول، إلى أدوات تنظيم اجتماعي. وعوضاً عن أن يُنظر إلى الدين بوصفه مرجعية تنافس الدولة، أصبح - في كثير من الدول - شريكاً في ضبط المجال العام، ومصدراً لشرعنة الإجراءات الصحية.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

وبهذا أصبحت سلطة المعنى الدينية جزءاً من سلطة الدولة الوبائية.

إن إدارة الخوف، بذلك، لم تكن مجرد خطاب روحي، بل عملية اجتماعية-سياسية، تتقاطع فيها اللغة الدينية مع إجراءات الدولة ومع الحاجة النفسية للجماعة. وهنا يتبيّن أن الجائحة لم تغيّر دور الدين بقدر ما كشفت عن مرونته وقدرته على التحول: فهو يمسك بزمام الخوف حين يهدّد الاستقرار، ويمنح الطمأنينة حين يشتد القلق، ويتجاوب مع الدولة حين تتطلب الطوارئ تعاوناً، وينقسم بين الطوائف حين تستيقظ الهويات.

وهكذا عاد الدين، في زمن كورونا، ليكون فاعلاً مركزياً في إدارة الوجدان الجماعي، وفي تنظيم السلوك، وفي إنتاج سرديةٍ تمنح الإنسان توازنه في مواجهة عالم غير قابل للتوقع.

الطوارئ الدينية: بين سلطة الفتوى وسلطة الدولة

مع انتشار جائحة كورونا، وظهور الحاجة إلى إغلاق دور العبادة وتعليق الشعائر الجماعية، برزت حالة استثنائية داخل الحقل الديني يمكن تسميتها بـ "الطوارئ الدينية"، وهي المرحلة التي أعادت فيها الفتوى تموضعها داخل الدولة، وأعادت فيها المؤسسات الدينية صياغة علاقتها بالسلطة السياسية. ففي لحظة عالمية مشحونة بالخوف، أصبح السؤال الأكثر إلحاحاً: كيف يمكن التوفيق بين مقاصد الشريعة، ومتطلبات الصحة العامة، وحاجة الدولة إلى ضبط المجال العام؟

لقد كشفت دراسة "فتاوى العلماء حول فيروس كورونا" عن تحوّل نوعي في علاقة الفتوى بالدولة خلال الجائحة، إذ بدا أن المؤسسات الدينية الرسمية - كدور الإفتاء والمجامع الفقهية -

منشورات «ألف باء AlfYaa»

تحركت بسرعة لتقديم إطار شرعي يسمح للدولة بإصدار أقصى إجراءات الطوارئ. فقد أعلنت أغلب المرجعيات أن حفظ النفس مقدّم على إقامة الشعائر، وأن تعليق الصلوات الجماعية وإغلاق المساجد هو إجراء شرعي لا يناقض مقاصد الدين. هذا التوافق الاستثنائي وفّر للدولة غطاءً دينياً شرعياً، وسمح لها بتمرير سياسات لم يكن بالإمكان تصور قبولها سابقاً.

بهذا المعنى، تحوّلت الفتوى خلال الجائحة من كونها أداة تنظّم فيها الجماعة سلوكها الديني، إلى كونها أداة دولة تُسهم في إدارة الطوارئ. فالفتوى لم تعد مجرد رأي فقيه، بل تحوّلت إلى جزء من المنظومة الصحية-القانونية التي تحكم علاقتنا بالفضاء العام. وقد اتضح هذا الدور في البيانات المشتركة بين وزارات الأوقاف والهيئات الصحية، حيث توحّد الخطاب حول ضرورة الامتثال، ووجوب الابتعاد عن التجمعات، وتحريم الإضرار بالآخرين من خلال إهمال التدابير الوقائية.

لكن الطوارئ الدينية لم تكن مجرد امتثال من جانب المؤسسة الدينية الرسمية. ففي سياقات أخرى، خصوصاً في المناطق التي تسود فيها التوترات الطائفية، ظهرت مقاومة واضحة لبعض الإجراءات، كما تبيّن من دراسة "أثر كورونا في تفاقم التوترات الطائفية في الشرق الأوسط".ففي بعض المدن العراقية والإيرانية واللبنانية، تمسّكت جماعات دينية بشعائرها الجماعية، معتبرة أن إيقافها يمثل استهدافاً لهويتها الدينية أو الطائفية. وهنا اصطدمت الفتوى مع الولاء الطائفي، وظهرت مشاهد متعارضة: دولة تُطالب بالإغلاق، ومجموعات دينية تُصرّ على الاستمرار في الطقوس بوصفها "سداً روحياً" في وجه الوباء.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

هذا التوتر يكشف أن الفتوى، رغم سلطتها الرمزية، لا تعمل في فراغ، بل تتفاعل مع البنية الاجتماعية والسياسية للجماعة. ففي الأماكن التي تمتلك فيها المؤسسات الدينية الرسمية نفوذاً قوياً، استجابت الجماهير بسرعة. أما في البيئات التي تحتكم فيها الجماعات إلى مرجعيات متنافسة، ظهرت ازدواجية في الطاعة: طاعة سياسية مشروطة، وطاعة دينية طائفية أكثر رسوخاً.

وفي التجربة اليومية للأفراد، كما تظهر في "يوميات في زمن الكورونا"، شكّلت الطوارئ الدينية لحظة إعادة تفسير للطقوس داخل فضاءات مغلقة. فمع إغلاق المساجد والحسينيات والكنائس، تحوّلت الطقوس إلى ممارسة منزلية، وانتقلت الفتوى من المنبر إلى المنصات الرقمية، وأصبح "الفقه الإلكتروني" جزءاً من الحياة اليومية. وهنا برزت قدرة المؤسسة الدينية على التكيّف مع الواقع الجديد، وإعادة تشكيل الفضاء الديني بحيث يبقى حاضراً رغم القيود.

أما من منظور علم الاجتماع السياسي، توضّح دراسة "أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع"أن الطوارئ الدينية لم تكن مجرد استجابة لمتطلبات الدولة، بل جزءاً من إعادة رسم مجال الشرعية. فقد وفّرت الفتوى للدولة شرعية أخلاقية فوق الشرعية القانونية، ومنحتها القدرة على ضبط المجتمع من داخل منظومته الثقافية. وفي الوقت ذاته، استخدمت الدولة خطاب المؤسسة الدينية لتعزيز روايتها الرسمية حول "حماية الأرواح" و"الواجب الوطني"، مما خلق تداخلاً غير مسبوق بين سلطة النص وسلطة القانون.

ومن منظور تاريخي مقارن، تشير دراسة "الأوبئة والعلاقات

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الدولية"إلى أن التفاعل بين السلطة الدينية وسلطة الدولة أثناء الأوبئة ليس جديداً. ففي زمن الطاعون والكوليرا، لعبت الفتوى دوراً في تبرير الحجر الصحي ومنع التنقل، وهي المرحلة التي بدأت فيها الدولة الحديثة تفرض نفسها كفاعل فوق الجماعات الدينية. وفي جائحة كورونا، عادت هذه الديناميكية ولكن في إطار أكثر تعقيداً: فالدولة تمتلك أدوات ضبط واسعة، بينما تمتلك المؤسسة الدينية شرعية رمزية لا يمكن تجاوزها، مما يجعل العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل مشروط، لا تبعية أحادية.

إن مفهوم "الطوارئ الدينية" يكشف عن أن الجائحة لم تغيّر فقط السلوك الديني، بل أعادت أيضاً تعريف سلطة الدين داخل الدولة، وحدود الفتوى، وموقعها في إدارة الأزمات. ففي لحظة الخطر الوبائي، تصبح الفتوى خطاباً سياسياً بقدر كونها خطاباً شرعياً، وتصبح الشعيرة جزءاً من نظام الصحة العامة، وتتحول العلاقة بين الدولة والدين إلى شراكة في إنتاج الامتثال وضبط الجماعة.

التوتر بين الشعيرة والصحة العامة: الطقوس الدينية في زمن كورونا

أعادت جائحة كورونا فتح سؤال قديم حول العلاقة بين الشعيرة والصحة العامة، بين الإيمان والمخاطر، بين حضور الطقوس في حياة الجماعة وبين واجب الدولة في حماية الأرواح. فالتدين - في صورته الجماعية - يقوم أساساً على الاجتماع: صلاة جماعة، قدّاس، زيارة مراقد، احتفالات دينية، مواسم حجّ، مواكب، تجمعات روحية. ومع ظهور فيروس شديد العدوى،

منشورات «ألف باء AlfYaa»

دخلت هذه الطقوس في قلب الصراع بين ضرورات الوقاية، واحتياجات الروح، ومتطلبات الهوية الجماعية.

أظهرت دراسة «أثر كورونا في تفاقم التوترات الطائفية في الشرق الأوسط» أنّ هذا التوتر لم يكن نظرياً، بل تجسّد في سلوكيات ومواقف واحتجاجات داخل مجتمعات متديّنة ترى في الطقوس جزءاً من هويتها، لا مجرد ممارسة. ففي العراق وإيران ولبنان، على سبيل المثال، اصطدمت إجراءات الإغلاق وتقييد التجمعات مع ممارسات دينية راسخة، مثل زيارة المراقد، والمواكب الحسينية، والصلوات الجماعية. وقد تحوّل بعض هذه الاصطدامات إلى سجالات سياسية وطائفية، بعدما فسّرت بعض الجماعات القيود الصحية بوصفها استهدافاً لهويتها أو محاولة للحدّ من نفوذها الديني.

أمام هذا المشهد، كانت الدولة في موقف بالغ الحساسية: فهي ملزمة بفرض إجراءات الصحة العامة، لكنها في الوقت ذاته تدرك أن المساس بالطقوس قد يشعل توترات اجتماعية واسعة. وهذا التوازن المعقّد جعل قرارات الإغلاق تبدو وكأنها تقع بين حدّين متناقضين: الإفراط في التشدد الذي قد يُفسّر كقمع ديني، أو التراخي الذي يضاعف انتشار الوباء ويعرّض حياة الناس للخطر.

وقد ساهمت المرجعيات الدينية، كما بيّنت دراسة «فتاوى العلماء حول فيروس كورونا»، في نزع جزء كبير من هذا التوتر من خلال إصدار فتاوى تُجيز تعليق الطقوس الجماعية. هذه الفتاوى مثّلت تحولاً مهماً في الفقه العملي: فقد أعيد تعريف مفاهيم مثل «الجماعة» و«التواصل» و«المواساة» بحيث تُمارس داخل البيت أو عبر الوسائط الرقمية. وهنا ظهرت أول مرة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

شعائر بديلة: صلوات تُقام في المنازل، محاضرات دينية تُبث عبر الإنترنت، مجالس عزاء تُنقل رقمياً، ومواكب رمزية تُحاكي الشعيرة دون حضور بشري كثيف.

لكن الطقوس ليست مجرد فعل تعبدي؛ إنها - كما تشير «يوميات في زمن الكورونا» - بنية وجدانية تمنح الجماعة يقيناً وارتباطاً ومعنى. ولذلك، لم يكن الانتقال إلى الشعائر المنزلية انتقالاً سلساً دائماً؛ فقد شعر الكثيرون بفقدان جزء من «الهوية الجمعية». وهذا الشعور تجسّد خصوصاً في البيئات الطائفية التي ترتبط فيها الطقوس بالذاكرة المشتركة والسرديات التاريخية. وهكذا، حين طلبت الدولة تعليق الشعائر، لم يكن بعض الناس يرى في ذلك إجراءً صحياً، بل مساساً بـ«ذاكرة الجماعة».

من منظور علم الاجتماع السياسي، توضّح دراسة «أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع...» أن الجائحة وضعت الشعيرة تحت اختبار غير مسبوق: هل هي ممارسة تعبدية بحتة؟ أم أنها نظام اجتماعي له وظائف نفسية وسياسية؟ الجواب الذي قدّمته الجائحة عملياً هو أن الشعيرة تحمل كل هذه الأبعاد في الوقت ذاته، وأن أي قرار يمسّها يرسل تأثيراته في اتجاهات متعددة: الوعي، الهوية، الانتماء، الشرعية، وحتى الاستقرار الاجتماعي.

أما من منظور التاريخ المقارن، تؤكد دراسة «الأوبئة والعلاقات الدولية» أن التوتر بين الشعيرة والصحة ليس حكراً على العالم العربي. فقد شهدت أوروبا في القرون السابقة صدامات مشابهة بين الدولة والكنيسة حول إغلاق الكنائس أو تنظيم الحجّ المسيحي. الجديد في زمن كورونا هو أن هذا الصدام

منشورات «ألف باء AlfYaa»

حدث في عالم رقمي، ما سمح بظهور بدائل طقسية مبتكرة، وأعطى الدولة قدرة أكبر على فرض إجراءاتها، لكنه في الوقت ذاته أعطى الأفراد إمكانية التعبير والاحتجاج والجدل عبر منصات مفتوحة.

وهكذا، لم تكن الطقوس الدينية خلال الجائحة مجرد ساحات عبادة، بل ساحات صراع رمزي بين الدولة التي تمثل منطق الوقاية، والجماعات التي تمثل منطق الهوية، والمرجعيات الدينية التي حاولت التوسط بينهما. أما النتيجة الأعمق فهي أن كورونا لم تلغِ الشعيرة، بل أعادت تشكيلها، وأظهرت قدرتها على التكيّف، ووضعت علاقتها بالصحة العامة تحت ضوء جديد سيظل موضوعاً للنقاش لسنوات طويلة.

سلطة المعنى الديني في زمن الجائحة: بين التأويل والامتثال

في اللحظات التي يتعثر فيها اليقين العلمي، يبحث الإنسان عن معنى يفسّر ما يجري، أو يخفف وطأة المجهول. ولهذا يُعد الدين أحد أهم مصادر المعنى خلال الكوارث الوبائية. فإن كانت الدولة تمارس سلطتها عبر القانون والضبط، فإن الدين يمارس سلطته عبر التأويل: كيف نفهم المرض؟ هل هو بلاء أم ابتلاء؟ عقوبة أم رحمة؟ اختبار أم عابر يتعلّق بسُنن الطبيعة؟ هذه الأسئلة لم تكن هامشية، بل شكّلت البنية العميقة لسلوك الجماعة خلال الجائحة.

كشفت دراسة «فتاوى العلماء حول فيروس كورونا» أن الخطاب الديني انتقل خلال الجائحة من التأويل الذي يحاول

منشورات «ألف باء AlfYaa»

تفسير الحدث، إلى التأويل الذي يحاول ضبط السلوك. ففي بداية الوباء، استُخدم التأويل بوصفه أداة لطمأنة المجتمع: الحديث عن البلاء، عن سنة الامتحان، عن ضرورة التوكل. لكن مع ازدياد انتشار المرض، أصبح التأويل نفسه وسيلة لدفع الناس إلى الامتثال للإجراءات الصحية. وبذلك تحوّلت نصوص فقهية قديمة حول "رفع الضرر" و"حفظ النفس" إلى أدوات شرعية لإقناع الجماهير بقبول الإغلاق ومنع التجمعات.

هنا يظهر أن سلطة المعنى - بخلاف سلطة الدولة - ليست سلطة تُفرَض بالقوة، بل تُستدعى من داخل الوجدان الجمعي. فالناس يمتثلون حين يشعرون بأن السلوك مطلوب منهم دينياً، لا فقط قانونياً. وهذا ما جعل كثيراً من الإجراءات الصحية تكتسب شرعية مضاعفة: شرعية الدولة وشرعية الدين. وهكذا أصبح الامتثال ليس مجرد انضباط اجتماعي، بل طاعة دينية تُقدَّم بوصفها جزءاً من العبادة نفسها.

لكن التأويل لم يعمل دائماً بالاتجاه نفسه. كما بيّنت دراسة «أثر كورونا في تفاقم التوترات الطائفية», ظهرت تأويلات موازية داخل الجماعات الطائفية التي رأت في المرض إما "ابتلاءً خاصاً" يستهدف جماعة معينة، أو "حماية إلهية" للجماعة ذاتها. هذه التأويلات - القائمة على التمايز الهويّاتي - أنتجت سلوكاً مزدوجاً: طاعة انتقائية، وامتثال مشروط، واعتماد أكبر على المرجعية الطائفية أكثر من المرجعية الصحية أو الحكومية. وهكذا برزت سلطة معنى طائفية موازية لسلطة الدولة، ما جعل الامتثال في بعض البيئات متذبذباً.

أما على المستوى الفردي، فإن «يوميات في زمن الكورونا»

منشورات «ألف باء AlfYaa»

تكشف عن عملية تأويل شخصية أعمق. فكل فرد وجد نفسه يعيد قراءة الحدث وفق تجربته: البعض رأى فيه فرصة للتقرب إلى الله، البعض قرأه بوصفه عقوبة، البعض الآخر بوصفه تذكيراً بفناء العالم. هذا التعدد لا يعكس فقط اختلافاً في التدين، بل يشير إلى أن سلطة المعنى الديني تعمل على مستويات متعددة: جماعية، طائفية، فردية. وكل مستوى منها ينتج شكلاً مختلفاً من الامتثال أو المقاومة.

أما من منظور سوسيولوجي، توضح دراسة «أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع...» أن الدين أثناء الجائحة تحوّل إلى لغة مشتركة لتفسير الخطر، وأن المعنى لم يكن مجرد سردية روحية، بل أداة لإعادة بناء التضامن الاجتماعي في لحظة تهدد فيها الخوف بتفكيك الروابط. فحين تُغلق المساجد والكنائس والحسينيات، ويغيب الاجتماع الديني، يصبح المعنى أداة لتعويض فقدان الطقس. ولهذا اكتسبت الخطب الرقمية، والوعظ الإلكتروني، والرسائل الدينية الافتراضية دوراً محورياً: إنها تعوّض غياب الجسد عبر تضخيم حضور المعنى.

وتقدّم دراسة «الأوبئة والعلاقات الدولية» بُعداً تاريخياً يساعد على فهم هذه الديناميكية، إذ تشير إلى أن الأوبئة عبر العصور كانت تنتج دائماً موجتين من التأويل: موجة تُبرّر الامتثال للدولة من خلال خطاب ديني عقلاني، وموجة أخرى تُعبّر عن القلق والهوية من خلال خطاب رمزي يرفض التغيير. الفرق في القرن الحادي والعشرين أن هذه الموجات أصبحت مرئية لحظةً بلحظة عبر الفضاء الرقمي، وأن انتشارها المتزامن زاد من تعقيد إدارة المعنى.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

في النهاية، تكشف الجائحة أن سلطة المعنى الديني ليست نقيضاً لسلطة الدولة، ولا بديلاً عنها، بل شريك خفيّ يعمل في العمق. فبين التأويل الذي يشرح والامتثال الذي يضبط، يتحرك الدين بوصفه اللغة التي تُعطي للأزمة شكلها الأخلاقي والروحي. وهنا تظهر قوة الدين ليس بوصفه مؤسسة، بل بوصفه نظاماً للمعنى قادرًا على احتواء الصدمة، وإعادة توزيع الخوف، وتشكيل السلوك، وتوفير رواية تُعيد للإنسان توازنه في عالم فقد يقينياته.

تديّن الخوف: التحولات الروحية في زمن الوباء

أعاد الخوف في زمن الجائحة تشكيل التجربة الدينية على نحو غير مسبوق، إذ تحوّل الدين في لحظة الوباء من ممارسة اعتيادية إلى ملاذ وجودي، ومن شعيرة جماعية إلى تجربة فردية عميقة تبحث عن معنى وسط العزلة والقلق. فحين تراجع العالم الخارجي تحت وطأة الإغلاق، وانكفأ الإنسان داخل بيته، أصبح الخوف محفزاً لتديّن جديد يتجلّى في صيغ مختلفة: تديّن الانسحاب، وتديّن الرجاء، وتديّن الذنب، وتديّن النجاة. وقد كشفت «يوميات في زمن الكورونا» عن هذه التحولات الدقيقة، حيث تحوّل الزمن المنزلي إلى مساحة للتأمل الروحي، وتحوّل الخوف من الغد إلى دافع لإعادة ترتيب العلاقة مع الله.

إن مفهوم "تديّن الخوف"لا يعني بالضرورة تديناً هشّاً أو انفعالياً، بل يشير إلى تلك اللحظة التي يصبح فيها الدين أداة لإعادة بناء التوازن الداخلي. فالإنسان، حين يواجه خطراً غير مرئي، يبحث عن يقين تتكثف فيه الروحانية. وهذا ما ظهر في

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

ازدياد الممارسات التعبدية المنزلية: قراءة القرآن، الصلاة في أوقات غير معتادة، الدعاء المطوّل، والعودة إلى الأذكار اليومية. وقد لاحظت دراسات سوسيولوجية ضمن "أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع"أن هذه العودة لم تكن مجرد هروب، بل جزءاً من محاولة لإعادة خلق معنى شخصي للأزمة.

ولأن الخوف يرتبط دائماً بالبحث عن تفسيرات، فقد برزت موجة واسعة من التأويلات الروحية التي تُسقط على الوباء مفاهيم البلاء، والابتلاء، والرحمة، والتنبيه الإلهي. هذا النوع من التدين - كما تشير «فتاوى العلماء حول فيروس كورونا» - كان يُستخدم لطمأنة الجمهور وتعزيز السلوك الوقائي عبر لغة دينية: فالتباعد أصبح "وقاية شرعية"، والبقاء في المنازل أصبح "حفظاً للنفس"، والكمامة تحولت إلى جزء من "درء الضرر". وهكذا توحّدت التجربة الروحية مع السلوك الصحي اليومي.

لكن تديّن الخوف لم يكن متجانساً في كل السياقات. فكما تظهر دراسة "أثر كورونا في تفاقم التوترات الطائفية"، استخدمت بعض الجماعات الخوف لإعادة إنتاج سرديات دينية خاصة بها: التمجيد الطائفي للمعاناة، اعتبار المرض امتحاناً خاصاً للجماعة، أو ربط النجاة بالكرامات والزيارات والطقوس المميزة. وبهذا أخذ تديّن الخوف شكلاً هويّاتياً في بعض الأماكن، مكثفاً الانتماء الطائفي أكثر من الانتماء الوطني أو الإنساني.

ومن زاوية تاريخية، توضح "الأوبئة والعلاقات الدولية"أن هذا النوع من التحولات ليس جديداً؛ فالتديّن دائماً يزداد في لحظات الخطر. لكن الجديد في تجربة كورونا هو أن هذا التديّن تجسّد في عالم رقمي، لا في ساحات جماعية. فالصلاة انتقلت إلى

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الشاشات، والخطب إلى البث المباشر، والدعاء إلى مجموعات الدردشة، والمجالس الروحية إلى منصات إلكترونية. هذا التحول جعل التدين أكثر فردية، وأكثر ذاتية، لكنه في الوقت نفسه أكثر انتشاراً وأقل خضوعاً للسلطة المؤسسية.

ولعل أهم ما يميز "تديّن الخوف" في زمن كورونا هو أنه تديّن بدون طقوس كبرى، تديّن يعيش في غرف النوم، وعلى هواتف الأفراد، وفي لحظات العزلة لا الاحتشاد. وهذا ما يجعل تجربة الوباء مختلفة عن أوبئة الماضي: فالإنسان أصبح يعيش خوفه في صمت ويمارس تدينه بعيداً عن الجماعة الكبرى، مما فتح الباب لتحولات روحية عميقة لا تخضع للرقابة ولا للخطاب الرسمي.

في المحصلة، يكشف "تديّن الخوف" عن قدرة الدين على التكيّف مع الاضطراب، وعن كونه نظاماً للحماية النفسية بقدر ما هو نظام للمعنى. إنه تديّن يعيد رسم العلاقة بين الفرد والمقدّس في لحظة انهيار اليقين، ويمنح الإنسان لغة روحية يستطيع عبرها أن يستوعب الصدمة. وهكذا تصبح الجائحة ليس فقط حدثاً طبياً، بل منعطفاً روحياً يعيد تشكيل الوعي الديني الفردي، ويفتح الباب أمام أنماط جديدة من التدين ستستمر آثارها بعد انحسار الوباء.

الحج الافتراضي والشعائر الرقمية: ممارسات دينية جديدة

لم يكن من السهل تخيّل أنّ الشعائر الدينية التي ارتبطت تاريخياً بالحضور المادي والجسد الجماعي يمكن أن تنتقل إلى الفضاء الرقمي. فالحجّ، والعمرة، والزيارات الدينية، والصلوات

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الجماعية، كلها ترتكز على الجسد وحدوث الطقس في المكان المقدس. لكن جائحة كورونا دفعت العالم الديني إلى أفق جديد لم يختبره من قبل: الشعائر الرقمية. هذه النقلة لم تكن مجرد استجابة تقنية للظروف، بل كانت تحولاً عميقاً في معنى الشعيرة ذاتها وفي علاقتها بالزمان والمكان والهوية.

بدأ الأمر مع تعليق الحج والعمرة في العام الأول للجائحة. مشهد الحرم المكي شبه خالٍ من الحجاج شكل صدمة عاطفية وروحية للعالم الإسلامي، شديد التعلق برحلة الحج بوصفها ذروة الحياة التعبدية. لكن التخلي عن الحج ليس خياراً متاحاً روحياً؛ لذلك ظهر ما يمكن تسميته بـ "الحج الافتراضي": زيارات رقمية ثلاثية الأبعاد، بث مباشر للطواف، تطبيقات تتيح تلاوة الأدعية في توقيتات محددة، وبرامج تُحاكي خطوات المناسك خطوة بخطوة. وعلى الرغم من أن هذه التجارب لا تعوّض الحج الشرعي، فإنها مثلت محاولة لإبقاء الرمزية الدينية حاضرة في وعي المؤمن.

هذا التحول لم يكن منفصلاً عن موجة أوسع من رقمنة الشعائر التي رافقت الإغلاق العام. فالصلاة الجماعية أصبحت تبث عبر الإنترنت، والخطب تُلقى عبر البث المباشر، ومجالس الوعظ انتقلت إلى تطبيقات التواصل. وفي مجتمعات مثل العراق ولبنان وإيران، تحولت بعض الطقوس الشيعية - خاصة في عاشوراء والأربعينية - إلى ممارسات رقمية: مواكب تُبث عبر الإنترنت، وخطباء يؤدون دورهم في قاعات فارغة، وزيارات تُقرأ عن بُعد. هذه الظاهرة وثّقتها "يوميات في زمن الكورونا"، حيث سجلت صدمة المؤمنين من اختفاء الطقس الجماعي، ثم

منشورات «ألف باء AlfYaa»

سرعة اعتيادهم على النسخ الرقمية منه.

لكن السؤال الحقيقي ليس تقنياً، بل سوسيولوجي: هل يمكن للشعيرة الرقمية أن تصبح شكلاً جديداً من التدين؟

بعض الباحثين، كما في دراسة أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع، يرى أن الرقمنة لم تقتل الشعيرة، بل أعادت توسيع فضائها؛ إذ أصبحت الطقوس أكثر فردية، لكنها في الوقت نفسه أكثر انتشاراً. فالذي لم يكن يستطيع حضور المحاضرات أو الدروس أصبح قادراً على المشاركة من منزله. والذي خجل من طلب الاستشارة الدينية وجهًا لوجه أصبح يفعلها عبر التطبيق. وهكذا انفتح المجال الديني على جمهور جديد لم يكن جزءاً من الطقس سابقاً.

من جهة ثانية، أظهرت الجائحة أن الشعيرة الرقمية أكثر خضوعاً لسلطة الدولة وأقل خضوعاً للجماعات. ففي حين كانت التجمعات الدينية المادية أحياناً بؤراً للتوتر كما تشير دراسة أثر كورونا في تفاقم التوترات الطائفية، فإن الرقمنة جعلت الطقس أقل قدرة على خلق حشود حساسة سياسياً. وبذلك توفر النسخة الرقمية من الشعيرة دولة أكثر تحكماً، وأكثر قدرة على التنبؤ بالسلوك الجماعي.

ومع ذلك، تؤكد "الأوبئة والعلاقات الدولية" أن الشعائر الرقمية ليست ابتكاراً حديثاً بالكامل؛ فالبث الديني والإذاعات والمحتوى المسجّل لعبت أدواراً شبيهة في القرن العشرين. الجديد هنا هو الاستبدال الكامل للطقس المادي بالرقمي في فترة زمنية قصيرة، والقبول الاجتماعي الواسع لهذا التحول تحت ضغط الجائحة.

بعض علماء الدين اعتبر الحج الافتراضي "محاكاة تربوية" لا

منشورات «ألف باء AlfYaa»

"شعيرة بديلة"، لأنه يفتقد للشرط الجوهري: المكان. فالحج مرتبط بجغرافيا مقدسة لا يمكن إعادة إنتاجها رقمياً. لكن هذه الممارسة الافتراضية خلقت تجربة روحية جديدة: تجربة تعتمد على الصورة والخيال والرمز، وليس على الحركة الجسدية. وهذا يفتح الباب أمام سؤال أعمق: هل يمكن للفضاء الرقمي أن يصبح امتداداً للحرم؟ أو على الأقل مساحة للتهيؤ الروحي للحج الفعلي؟ ربما، لكن من الواضح أن التجربة الرقمية لن تختفي بعد الجائحة، لأنها أظهرت قدرة على تعويض الغياب، وعلى خلق مشاركة دينية خارج الجغرافيا.

إن ظهور الشعائر الرقمية يكشف عن مرونة الدين وقدرته على التكيّف مع الظروف، لكنه يفتح أيضاً باباً واسعاً للنقاش حول معنى الطقس وحدوده. هل الطقس هو الجسد الحاضر؟ أم النية الحاضرة؟ هل القداسة في المكان، أم في التوجّه؟ وهل المعنى يحتاج إلى الاجتماع، أم يكفيه الاتصال الرقمي؟ هذه أسئلة لن تُحسم قريباً، لكن المؤكد أن كورونا دشنت مرحلة جديدة في تاريخ التدين: مرحلة يكون فيها الطقس قابلاً للانتقال بين الشاشة والمكان، دون فقدان جوهره الروحي، وإن فقد بعضاً من حضوره الجسدي.

الدين والدولة: إعادة تعريف الأدوار في لحظة الوباء

وضعت الجائحة الدين والدولة في لحظة اختبار مزدوج، ليس لأنها فرضت إجراءات صحية طارئة فحسب، بل لأنها أعادت صياغة حدود الدور الذي يؤديه كل طرف داخل المجتمع. فحين يتعرض المجتمع لخطر شامل، يصبح السؤال الأساسي: من يملك

منشورات «ألف باء AlfYaa»

حق توجيه الناس؟ ومن يملك الشرعية التي تُلزِمهم بالامتثال؟ الدولة بقانونها؟ أم الدين بمعناه؟ هذه الإشكالية القديمة تجددت خلال كورونا، لكن بصورة أكثر حدّة، لأنها تكشّفت على خلفية صراع المعنى والخوف والنجاة.

في الأسابيع الأولى للجائحة، بدا الفراغ المعرفي واضحاً: العلم لم يقدم إجابات حاسمة بعد، والدولة كانت تتحرك بين الحذر والتجريب، فيما كان المجتمع يبحث عن لغة تفسّر الحدث. هنا ظهر الدين بوصفه المرجعية الأكثر جاهزية، إذ استخدمت المؤسسات الدينية، كما توضح دراسة «فتاوى العلماء حول فيروس كورونا»، خطاباً واقعياً متدرجاً: من التطمين الروحي، إلى تبرير الإجراءات الوقائية، وصولاً إلى دعم الإغلاق ومنع التجمعات. وقد شكّل هذا الخطاب جسرًا بين المتطلبات الصحية والوجدان الديني، مما أعطى الدولة غطاءً شرعياً لتطبيق قرارات قاسية أحياناً.

لكن العلاقة لم تكن دائماً تكاملية. ففي بعض البلدان ذات البنية الطائفية الحساسة، كما تكشف دراسة «أثر كورونا في تفاقم التوترات الطائفية في الشرق الأوسط»، برزت مرجعيات دينية تعاملت مع قرارات الدولة بريبة، واعتبرت الإغلاق استهدافاً لهويتها الطقسية. وهكذا نشأت علاقة ثلاثية الأطراف: دولة تُقدّم قرارات وقائية، ومرجعيات دينية تُعيد تفسير هذه القرارات بناءً على سردياتها، وجماعات مؤمنين تتأرجح بين الطاعة والمقاومة. في هذا السياق، أصبح الدين ليس فقط فاعلاً روحياً، بل لاعباً سياسياً يسهم بشكل مباشر في تحديد مدى الالتزام بالإجراءات الصحية.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

ومع ذلك، فإن المفارقة التي كشفتها الجائحة - كما توضح ورقة "أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية"- هي تراجع الحضور المادي للمؤسسة الدينية مقابل توسّع حضورها الرمزي. ففي لحظة الإغلاق، لم يعد المسجد أو الكنيسة أو الحسينية مركزاً للحياة الدينية؛ بل أصبحت الحياة الدينية تدور داخل البيوت، وعبر المنصات الرقمية، وفي المساحات الفردية. هذا التحول قلّل من قدرة المؤسسة الدينية على توجيه الحشود، لكنه في الوقت ذاته زاد من اعتماد الدولة على دعمها الرمزي، لأنه دعم يشرعن الإجراءات أمام جمهور يتلقى الدين بوصفه اللغة الأقرب إلى وجدانه.

أما الدولة، فقد أعادت كورونا تشكيل صورتها لدى المجتمع. من جهة، أصبحت أكثر حضوراً ولاعباً مركزياً في كل تفاصيل الحياة: إغلاق، حظر تجوال، تنظيم الفضاء العام، إدارة المعلومات، مراقبة الحدود، وتقديم التوجيهات الصحية. ومن جهة أخرى، كانت تحتاج إلى سند اجتماعي يمنع تحول هذه القرارات إلى صدام شعبي. وهنا لعب الدين دور الموازن: سلطة ناعمة تحوّل الإكراه القانوني إلى طاعة أخلاقية وروحية. ولكن هذا التوازن لم يكن ثابتاً؛ ففي بعض المناطق، أدى توتر العلاقة بين الخطابين إلى خلق حالة تضاد: الدولة تقول «تباعدوا»، وجماعات دينية تقول «اقتربوا من الطقوس»، مما ولّد صداماً عملياً في الشوارع والزيارات الدينية والمواكب.

وفي المستوى التاريخي المقارن، تشير دراسة "الأوبئة والعلاقات الدولية" إلى أن لحظات الوباء غالباً ما تدفع الدولة إلى

منشورات «ألف باء AlfYaa»

استعادة دورها الأبويّ بوصفها حامية للجسد الاجتماعي، بينما يقدّم الدين نفسه باعتباره حامياً للروح. الجديد في جائحة كورونا أن كلا السلطتين وجدتا نفسيهما في مواجهة خطر واحد، وأن كلاً منهما احتاج الآخر بطريقة مختلفة: الدولة احتاجت شرعية الدين، والدين احتاج قدرة الدولة على فرض النظام وحماية الجماعة.

لقد أعادت الجائحة ترتيب الأدوار دون أن تلغيها. فالدولة خرجت أكثر قوة في المجال التنظيمي، والدين خرج أكثر حضوراً في المجال الرمزي. وتبين أن العلاقة بين الطرفين ليست علاقة صراع ولا تبعية، بل علاقة تكامل اضطراري ينشأ حين يهدد الخطر الحياة ذاتها. وفي مثل هذه اللحظات، تصبح الشرعية نتاجاً تعاونياً: الدولة توفر النجاة المادية، والدين يوفر النجاة المعنوية، وكلاهما يشكل الركيزة النفسية والاجتماعية لاستمرارية المجتمع في زمن الكارثة.

الخلاصة المعرفية

تكشف الجائحة - كما أوضح هذا الفصل - أن الدين لم يكن هامشياً في لحظة الوباء، بل شكّل أحد أهم أطر المعنى التي استعان بها المجتمع والدولة لتفسير الصدمة وإدارتها. فحين ظهر الخطر في صورته الأكثر غموضاً، استُدعي الدين بوصفه لغة قادرة على تهدئة الفزع، وإعادة ترتيب المخاوف، وتوفير يقين روحي في زمن تراجعت فيه قدرة العلم على تقديم إجابات حاسمة. وهكذا لعب الدين دوراً مزدوجاً: مصدر تفسير وأداة ضبط اجتماعي.

أظهرت الجائحة أيضاً أن الدين والدولة ليسا كيانين

منشورات «ألف باء AlfYaa»

متصارعين بطبيعتهما، بل شريكان في لحظة الخطر. فقد احتاجت الدولة إلى الغطاء الشرعي لتطبيق تدابير قاسية، واحتاج الدين إلى سلطة الدولة لضبط السلوك الجمعي ومنع الانزلاق إلى الفوضى. هذا التوازن لم يكن ثابتاً؛ ففي البيئات الطائفية، ظهر الدين كلاعب سياسي ينتج سرديات تنافس سردية الدولة، بينما في البيئات الأكثر استقراراً كان الدين داعماً للقرارات الصحية ومسهماً في تحويل الامتثال القانوني إلى امتثال أخلاقي وروحي.

وفي العمق، أعادت الجائحة تشكيل التجربة الدينية ذاتها. فقد برز ما يمكن تسميته بـ تديّن الخوف، وهو تدين فردي وشخصي يتولّد من العزلة والقلق وفقدان اليقين. ازدهرت الممارسات المنزلية، وتوسع حضور الشعائر الرقمية، وأصبحت العلاقة بالمقدّس أكثر ذاتية وأقل خضوعاً للمؤسسات الدينية التقليدية. وهكذا تراجعت مركزية المسجد والكنيسة والحسينية لصالح فضاء افتراضي أنتج أشكالاً جديدة من التواصل الروحي.

أما الشعائر الكبرى، مثل الزيارات والحج، فقد دخلت في مرحلة إعادة تخيّل: فبين التعليق القسري وبين المحاكاة الرقمية، ظهر "البديل الافتراضي" بوصفه تجربة رمزية تعوّض غياب الجسد دون أن تحلّ محله. وقد كشف هذا التحول عن مرونة الشعيرة الدينية وقدرتها على التكيّف، وفي الوقت نفسه عن حدودها التي لا يمكن تخطيها إلا بصورة مؤقتة.

تظهر الجائحة، إذن، أن العلاقة بين الدين والوباء ليست علاقة تفسير روحي فقط، بل علاقة بنيوية. فالدين يشكل أداة للمعنى، ومصدراً للشرعية، ووسيطاً بين الدولة والمجتمع، وحارساً للهوية في لحظات التصدع. ولعلّ أهم ما تثبته هذه التجربة أن الوباء لم

منشورات «ألف باء AlfYaa»

يضعف الدين، ولم يعزله، بل دفعه إلى إعادة اختراع نفسه، وإعادة تعريف دوره، وإعادة صياغة حضوره في المجالين العام والخاص، في لحظة بدا فيها العالم بأسره في حاجة إلى لغة تعبّر عن ضعفه، وتمنحه سبباً للاستمرار.

منشورات «ألف باء» AlfYaa

مصادر الفصل الخامس

1. فتاوى العلماء حول فيروس كورونا.
2. أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية.
3. أثر كورونا في تفاقم التوترات الطائفية في الشرق الأوسط.
4. الأوبئة والعلاقات الدولية.
5. يوميات في زمن الكورونا.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الفصل السادس:
الحياة اليومية تحت الجائحة
التعليم والعمل والاقتصاد المنزلي في سياق إعادة هندسة السلطة

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

مقدمة

لم تكن جائحة كورونا مجرد أزمة صحية طارئة، بل شكّلت لحظة مفصلية أعادت تشكيل الحياة اليومية بكل تفاصيلها الدقيقة. فعلى خلاف الأزمات التقليدية التي تتحرّك في الفضاء العام، حملت الجائحة طابعاً غريباً: إنها أزمة تدخل إلى البيت، تُعيد صياغة العلاقات الأسرية، تُغيّر من طبيعة العمل والتعليم، وتعيد تكوين الحيّز الاقتصادي للفرد. وبذلك تحولت الجائحة إلى حدث يعادّل في تأثيره "تحوّلاً اجتماعياً شاملاً"، حيث تداخلت فيه الدولة بالمنزل، والسوق بالأسرة، والتكنولوجيا بالطقس اليومي للإنسان.

لقد فرضت الجائحة انتقالاً قسرياً من العالم المفتوح إلى عالم منضبط خلف الأبواب المغلقة، حيث أصبح البيت ليس مجرد مكان للراحة، بل نقطة الارتكاز لكل نشاط: مدرسة لأطفال، مكتب للموظف، مكان للتسوق عبر المنصات، وفضاءً يُمارس فيه الإنسان علاقته بالعالم من خلف الشاشة. هذا التحول لم يكن مجرد تبدل في الأنماط؛ لقد مثّل انقلاباً في البنية العميقة للحياة اليومية، وفي تصور الفرد لذاته ولمساحته الخاصة، وفي العلاقة التقليدية بين السلطة والمجتمع.

تظهر تقارير مثل "التوجهات العالمية في ظل الانتشار" أن هذا التغيير لم يكن لحظياً، بل أعاد رسم خريطة العلاقات بين المؤسسات والأفراد. فالدولة، التي كانت تدير الفضاء العام عبر القوانين، أصبحت تدير الفضاء الخاص عبر التعليمات الصحية، ونظم التعقب، وضوابط العمل الرقمي. ومع هذا التحول، لم تعد سلطة الدولة مرتبطة فقط بالمؤسسات الرسمية، بل امتدّت إلى

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

الغرف والمطابخ وأوقات النوم والاستيقاظ، من خلال أنماط جديدة من الرقابة الناعمة: منصات تعليم تُسجّل الحضور والانضباط، اجتماعات عمل تُراقب الإنتاجية، تطبيقات صحية تتابع الحركة والحالة الطبية.

وفي الوقت الذي تصاعد فيه اعتماد الدول على أدوات الرقمنة لإدارة الأزمة، برز سؤال أعمق: كيف يُعاد تشكيل السلطة حين تُدار الحياة اليومية من خلال الوسيط الرقمي؟فالتحول الرقمي لم يكن مجرد بديل مؤقت للتعليم أو العمل، بل أصبح نموذجاً جديداً لتنظيم المجتمع. وتُظهر دراسات مثل "إشكاليات التعليم الإلكتروني" و "التمويل الإسلامي في مواجهة تحديات التحول الرقمي" أن البيت تحوّل إلى "وحدة إنتاجية" و"حاضنة تعليمية" و"مركز استهلاك رقمي"، ما يعني أنّ ثنائية المنزل/الدولة لم تعد قائمة على الفصل، بل على التشابك.

وفي قلب هذا التحول، تكشّفت هشاشات اجتماعية واقتصادية وثقافية لم تكن ظاهرة من قبل. فقد أظهرت "خرائط التجمعات الهشة في الشرق الأوسط"أن التحول الرقمي لم يُوزّع بالتساوي: فهناك مناطق لم تكن تملك بُنى تحتية تقنية، وأسر لم تستطع مواكبة كلفة التعليم الإلكتروني، وشرائح عمالية فقدت وظائفها لأن نمط العمل عن بُعد لا يناسب طبيعة عملها. وهكذا أنتجت الجائحة مجتمعاً أكثر تفاوتاً، وأكثر اعتماداً على الدولة، وفي الوقت نفسه أكثر انكشافاً على مخاطر اقتصادية ومعيشية.

ولعلّ أهم ما تكشفه القراءة المتأنية لتجربة الجائحة - كما يظهر في كتاب "الوقوف على أطراف الأصابع"هو أنّ الدولة وجدت نفسها أمام واقع جديد: إنّ التحكم بالحياة اليومية لم يعد يتمّ

منشورات «ألف باء AlfYaa»

عبر القوانين الكبرى، بل عبر إدارة التفاصيل: مواعيد الحظر، ضوابط الحركة، إرشادات العمل المنزلي، بروتوكولات المدارس، وتنظيم الاستهلاك. وهكذا اتخذت السلطة شكلاً جديداً؛ سلطة يومية، دقيقة، تدخل إلى تفاصيل الزمن الخاص للفرد، وتعيد توزيع إيقاع يومه وطرائق تفاعله.

هذا الفصل يسعى إلى تفكيك هذا التحول من خلال ثلاثة محاور تشكل بنية الحياة اليومية في زمن الجائحة:

1. التحول التعليمي: من المدرسة إلى الشاشة، ومن الزمن المدرسي إلى الزمن المنزلي.
2. التحول المهني: صعود العمل عن بعد، وإعادة تعريف فكرة "المكتب" و"الإنتاجية".
3. الاقتصاد المنزلي: تبدل أنماط الاستهلاك، وانكشاف الضعف الاقتصادي، وتحوّل الأسرة إلى وحدة اقتصادية مكتفية جزئياً.

هذه المحاور ليست مجرد ظواهر، بل دلائل على صعود نموذج جديد للسلطة، يتجاوز حدود الدولة التقليدية، ويتغلغل في تفاصيل اليومي، ويعيد تشكيل العلاقة بين الفرد والمجتمع. ولذلك، فإن فهم الحياة اليومية أثناء الجائحة ليس ترفاً بحثياً، بل مدخلاً أساسياً لفهم التحول السياسي والاجتماعي الأكبر الذي تعيشه المجتمعات بعد كورونا.

التعليم الرقمي وصعود المدرسة الافتراضية

حين أُغلقت المدارس في الأسابيع الأولى من الجائحة، بدا

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الأمر للوهلة الأولى إجراءً مؤقتاً، لكنه سرعان ما تحوّل إلى انقلاب شامل في بنية العملية التعليمية. فقد انتقلت المعرفة، التي كانت تُنتج داخل الصف وتُدار عبر حضور جسدي صارم، إلى فضاء افتراضي بلا جدران، بلا مقاعد، وبلا زمن مدرسي ثابت. هذا الانتقال لم يكن مجرد تحويل للدرس من السبورة إلى الشاشة، بل كان حدثاً أعاد تعريف المدرسة ودور المعلّم وطبيعة التعلّم.

توضح دراسة «إشكاليات التعليم الإلكتروني» أن التحول الرقمي لم يُعدّل شكل التعليم فقط، بل أعاد تشكيل علاقات السلطة داخله. ففي الصف التقليدي، كانت السلطة موزعة بين المعلم، والإدارة، والطالب ضمن فضاء مادي يُنظّم الحركة والانتباه والانضباط. أما في المدرسة الافتراضية، فقد تغيّرت مراكز السلطة:

المنصة صارت هي المدير، الخوارزميات هي من تُحدّد الانضباط، والكاميرا هي الحارس الجديد للحضور. وهكذا انتقل الانضباط من نموذج «الجسد تحت الرقابة» إلى نموذج «السلوك الرقمي تحت المتابعة».

أما الطالب، فقد وجد نفسه في بيئة تعلّم مزدوَجة: بيت يحيط به بتشتتاته، ومنصة تطلب منه تركيزاً رقمياً صارماً. وهذا التوتر بين المجالين جعل التعلم عن بعد تجربة غير متوازنة، تُظهر تفوق الطلاب القادرين على إدارة الوقت والبيئة المنزلية، بينما تكشف هشاشة من لا يملكون دعماً أسرياً أو مساحة مناسبة للدراسة. ومع الوقت، لم يعد التفاوت التعليمي ناتجاً عن قدرات الطلاب فقط، بل عن البنية الرقمية للعائلة: سرعة الإنترنت، توفر الأجهزة، ومساحة الخصوصية.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الـدول، كمـا توضـح تقـارير «التوجهـات العالميـة في ظـل الانتشار»، تعاملت مع التحول الرقمي كخيار اضطراري، لكنها اكتشـفت سـريعاً أنـه أداة فعّالـة للضـبط والتنظيـم. فالمنصـات التعليمية لم تكن مجرد وسيلة لنقل الـدروس، بـل تحـولت إلى أدوات لقياس الحضور بدقة، وتحليـل الأداء، ومراقبـة الأنشـطة المنزلية للطلاب. وهذا ما جعل التعليم الرقمي امتداداً لسياسـات الدولة في مراقبة المجال الخاص، حتى لو كان ذلك في إطـار تعليمي بحت.

ومع هذا التحوّل، اكتسب المعلم دوراً جديداً؛ فقد انتقل مـن كونه فاعلاً مركزياً في الصف إلى «مقدّم محتوى» يتحرك داخل نظام رقمي يفرض إيقاعه. وكما يشير «توفيق الربيعة - الوقوف على أطراف الأصابع»، فإن الدولة خلال الجائحة لم تعد تحكم المدرسة عبر الإدارة، بل عبر البروتوكولات والمنصات. وهـذا ما جعل التعليم جزءاً من منظومة واسعة لإدارة الأزمة، وليس قطاعاً منفصلاً عنها.

الأسر أيضاً تغير دورها. فالبيت الذي كان يستقبل الطالب بعد المدرسة أصبح هو المدرسة ذاتهـا. وبهـذا تحـوّلت الأسـرة إلى وسـيط أساسـي في العمليـة التعليميـة؛ تـوفر الأجهـزة، تراقـب الجلسات، تشترك في الشرح، وتدعم الحضور الرقمي. هذا الدور الجديـد كشـف فجـوات اجتماعيـة عميقـة، كمـا أظهـرت خرائـط التجمعات الهشّة التي بيّنت أن التعليم الرقمي كاشف مؤلم لعدم المساواة، لأن نجاحه يتوقف على البنية الاجتماعية أكثر من البنية التربوية.

لكـن في المقابـل، لا يمكـن تجاهـل أن المدرسـة الافتراضـية

منشورات «ألف باء AlfYaa»

فتحت آفاقاً جديدة: محتوى أكثر تنوعاً، فرصاً لتعلّم مهارات رقمية، ومرونة في الوصول إلى مصادر المعرفة. هذا ما يجعل مستقبل التعليم بعد الجائحة غير محسوم؛ فالتجربة الرقمية لن تختفي تماماً، لكنها أيضاً لن تحل محل المدرسة التقليدية، بل ستستمر كركيزة مكملة، وربما كجزء دائم من منظومة التعليم.

في النهاية، يكشف صعود المدرسة الافتراضية أن التعليم في زمن الجائحة لم يكن مجرد عملية نقل، بل عملية إعادة تشكيل للفضاء التعليمي، وللعلاقة بين المعرفة والسلطة والرقابة. ومن خلال هذه التجربة، اتسع دور الدولة ليشمل المجال المنزلي، وأصبح التعليم بوابة لإعادة هندسة السلوك والانضباط في زمن الطوارئ، كما سيظهر في الفقرات اللاحقة من هذا الفصل.

العمل عن بُعد وتحولات المجال المهني

شكّل العمل عن بُعد أحد أكبر الانعطافات التي أحدثتها الجائحة في بنية المجال المهني، ليس لأنه نقل الموظف إلى البيت فحسب، بل لأنه أعاد تعريف مكان العمل، وطبيعة الإنتاجية، وأدوار الموظف والمؤسسة والدولة في الوقت نفسه. فبين ليلة وضحاها، تحوّل المكتب من فضاء اجتماعي وتنظيمي إلى نافذة رقمية تُدار عبر الاجتماعات الافتراضية، وتطبيقات المتابعة، والمنصات السحابية، ما جعل المجال المهني يتحرك من منطق «الحضور» إلى منطق «الإنجاز» الذي تتولّى التكنولوجيا قياسه.

أظهرت تقارير إدارة الجائحة، كما في «الوقوف على أطراف الأصابع»، أن الانتقال السريع إلى العمل عن بُعد لم يكن خياراً تقنياً فقط، بل كان جزءاً من استراتيجية الدولة لضبط الحركة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

وتقليل الاحتكاك، وفي الوقت نفسه ضمان استمرار الجهاز الإداري والاقتصادي. وقد بيّن هذا التحول أنّ المؤسسات التي كانت تنظر سابقاً إلى الرقمنة بوصفها رفاهية، أصبحت مضطرة إلى التعامل معها بوصفها شرطاً للاستمرار.

هذا الانتقال لم يُعدّل بنية العمل فحسب، بل أعاد تشكيل العلاقة بين الموظف والزمن. ففي بيئة المكتب، كان الزمن منضبطاً بساعات دخول وخروج، وتوزيع واضح للمهام. أما في العمل عن بُعد، فقد انفلت الزمن من الحدود التقليدية، وأصبح ممتداً داخل المنزل، متداخلًا مع الأدوار العائلية والشخصية. وهكذا ظهر ما يسميه الباحثون «تلاشي الحدّ الفاصل بين الحياة المهنية والشخصية»، وهي ظاهرة جعلت كثيراً من الموظفين يعيشون شعوراً مضاعفاً بالإنهاك رغم اختفاء التنقل اليومي.

وتوضح دراسات التحول الرقمي في الجائحة أن المؤسسات بدورها وجدت نفسها أمام نموذج جديد للرقابة: رقابة ناعمة، تعتمد على مؤشرات الأداء، وسجلات الدخول للخوادم، ووتيرة النشاط الرقمي، لا على النظرة المباشرة داخل المكتب. وهذه الرقابة الجديدة منحت صاحب العمل قدرة أكبر على قياس الإنتاجية، لكنها في الوقت ذاته فرضت على الموظف ضغطاً مستمراً لإثبات حضوره الرقمي. فالعمل عن بُعد لم يحرّر الجميع من الرقابة؛ بل أعاد توزيعها على نحو أكثر خفاءً وأوسع انتشاراً.

كما أدّى التحول إلى كشف فجوات طبقية ومهنية واضحة. فالموظفون الذين يعملون في القطاعات المعرفية - الإداري، المالي، التقني، التعليمي - استطاعوا الانتقال إلى العمل عن بُعد بسهولة نسبية، بينما وجد العاملون في القطاعات الخدمية

منشورات «ألف باء AlfYaa»

والميدانية والصناعية أنفسهم خارج هذا التحول بالكامل. هذا التفاوت كشف عن بنية سوق عمل غير متكافئة، حيث يملك بعض الموظفين رفاهية الأمان الوظيفي الرقمي، فيما يظلّ آخرون مهدّدين لأن طبيعة مهنتهم لا تقبل الاستبدال.

أما على المستوى المؤسسي، فقد أعيد تشكيل مفهوم «الثقة». ففي بيئة العمل التقليدية، تُبنى الثقة على الحضور والمتابعة المباشرة. أما في العمل الرقمي، فقد أصبحت الثقة قائمة على النتائج لا على الحضور، وعلى قدرة الموظف على تنظيم نفسه دون إشراف مباشر. وهذا التحول أعاد تعريف دور المدير؛ فلم يعد مديراً للمكان، بل مديراً للمهام والإيقاع والمعنويات، وهو دور أكثر تعقيداً ويتطلب مهارات تواصل جديدة.

وتشير التقارير الدولية حول اتجاهات سوق العمل خلال الجائحة إلى أن كثيراً من المؤسسات اكتشفت فوائد لم تكن تتوقعها: خفض الكلف التشغيلية، توسيع قاعدة التوظيف لتشمل مواهب من مناطق بعيدة، مرونة في إدارة الوقت، وقدرة أكبر على الاستجابة للأزمات. ولذلك، فإن العمل عن بُعد لم يكن مجرد حلّ مؤقت، بل أصبح خياراً استراتيجياً يُعاد إدماجه اليوم في خطط الشركات والدول على حدّ سواء.

لكن الوجه الآخر لهذا التحول هو الإنهاك الرقمي، والانعزال الاجتماعي، وانهيار الحدود بين البيت والعمل، وتراجع الإحساس بالانتماء المؤسسي. وهي نتائج كشفها كثير من العاملين الذين وجدوا أنفسهم يعملون أكثر مما كانوا يعملون في المكتب، ضمن بيئة منزلية غير معدّة لهذه الوظيفة.

في المحصلة، لم يكن العمل عن بُعد مجرد تقنية اتُّبعت خلال

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الجائحة، بل كان تحولاً بنيوياً في المجال المهني، أعاد صياغة العلاقة بين الوقت والإنتاجية، وبين المؤسسة والموظف، وبين الرقابة والمسؤولية. وهو تحول سيظل تأثيره ممتداً في ما بعد الجائحة، في ظل صعود نماذج هجينة تجمع بين الحضور المادي والافتراضي، وتعيد تشكيل سوق العمل، وثقافة المؤسسات، وملامح الحياة اليومية.

الاقتصاد المنزلي وإعادة تشكيل الاستهلاك

أعاد الوباء تشكيل الاقتصاد من داخل البيت، قبل أن يعيد تشكيله في الأسواق. ففي اللحظة التي أُغلقت فيها المتاجر، وتوقفت حركة النقل، وارتبكت سلاسل التوريد العالمية، وجد الأفراد أنفسهم مضطرين إلى إعادة تنظيم حياتهم الاقتصادية ضمن حدود المنزل. وبذلك تحوّل البيت من مستهلك نهائي للسلع إلى فضاء اقتصادي كامل: مكان للعمل، والتعليم، وإدارة الميزانية، وتخزين المواد الأساسية، ومتابعة الخدمات الرقمية. ومع هذا التحوّل، نشأت «اقتصادات صغيرة» داخل البيوت، لكل منها منطقها، وديناميكيتها، وأولوياتها التي تختلف عن منطق السوق التقليدي.

تكشف تقارير «التوجهات العالمية في ظل الانتشار» أن موجة الإغلاق الأولى أدت إلى تغيّر جذري في نمط الاستهلاك: فقد تراجعت السلع الكمالية والترفيهية لصالح الغذاء، والمواد الطبية، والمنتجات المرتبطة بالتعقيم والعناية الصحية. كما ارتفعت وتيرة الشراء المنزلي عبر الإنترنت بشكل غير مسبوق، مما أدى إلى طفرة في التجارة الإلكترونية، وتحول جزء كبير من الاقتصاد

منشورات «ألف باء AlfYaa»

العالمي نحو نماذج التوصيل والخدمات اللاتلامسية. هذه التغيرات لم تكن مؤقتة؛ بل أسست لسلوك استهلاكي جديد يقوم على الحذر، والتخطيط، وتفضيل الضروري على الثانوي.

ولم يقتصر التحول على سلّة الاستهلاك؛ بل شمل طريقة إدارة الدخل. تشير دراسات «التمويل الإسلامي والتحول الرقمي» إلى أن الجائحة دفعت الأسر نحو أنماط ادخارية أكبر، وإلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما يتوافق مع حالة عدم اليقين. كما ازدادت الحاجة إلى المنتجات المالية الرقمية، والخدمات المصرفية عبر التطبيقات، والتحويلات الإلكترونية التي أصبحت جزءاً من «الحياة الاقتصادية المنزلية». ومع الوقت، تحول الهاتف الذكي إلى وسيط اقتصادي كامل: محفظة رقمية، وبنك، ومركز تحويل، ومنصة تسوق، وأداة متابعة للإنفاق.

في المقابل، كشفت الجائحة هشاشة الاقتصاد المنزلي في بعض البيئات. تظهر «خرائط التجمعات الهشّة في الشرق الأوسط» أن الأسر التي تعتمد على العمل اليومي أو المهن غير الرسمية كانت الأكثر تضرراً، لأنها فقدت مصدر دخلها خلال الإغلاق. كما أن الأسر التي تعيش في مساكن ضيقة أو مناطق محرومة لم تستطع تحمل تكاليف التحول الرقمي أو تخزين المواد الغذائية، مما ضاعف من ضعفها الاقتصادي. وهكذا عمّقت الجائحة التفاوت الاجتماعي، ليس فقط بين الدول، بل داخل الدولة الواحدة، بين أسر قادرة على التخطيط والادخار، وأخرى تعيش على حدّ النجاة اليومية.

من جانب آخر، تغيّرت علاقة الفرد بالسوق. فقد تعلّم المستهلك أن يؤجل قرارات الشراء، وأن يبحث عن بدائل محلية،

منشورات «ألف باء AlfYaa»

وأن يقلل من الاعتماد على السلع المستوردة حين تتعطل سلاسل التوريد. هذا التحول عزز ما يسميه خبراء الاقتصاد «الاستهلاك الدفاعي» - أي الاستهلاك القائم على حماية الذات والأمن الغذائي، لا على الرغبة. ومن هنا نشأت ممارسات جديدة: تخزين المواد الأساسية، الاعتماد على الطبخ المنزلي، صعود زراعة الأسطح والحدائق الصغيرة، وعودة بعض مهارات الإنتاج الذاتي التي اختفت لعقود.

كما لعب العمل عن بُعد دوراً مركزياً في إعادة تشكيل الميزانية المنزلية. فقد اختفت تكاليف النقل والعمل خارج المنزل، لكن ظهرت تكاليف جديدة: أجهزة إضافية، إنترنت أسرع، أدوات مكتبية، وزيادة في استهلاك الكهرباء والمياه. هذا التحول جعل الاقتصاد المنزلي أكثر اعتماداً على البنية التكنولوجية، وأقل ارتباطاً بالأسواق التقليدية.

ووفق تقرير فيروس كورونا - English، فإن التحول إلى الاستهلاك الرقمي لم يكن مجرد استجابة ظرفية، بل جزء من موجة عالمية تتجه نحو اقتصاد هجين يجمع بين الشراء المادي والرقمي، وبين الاستهلاك المرن والتخطيط الطويل. وتؤكد هذه الدراسات أن الدول التي استثمرت مبكراً في البينة التحتية الرقمية كانت أكثر قدرة على ضمان استمرارية سلاسل الإمداد، فيما واجهت الدول الأخرى فوضى اقتصادية واسعة.

أما في الحالة العراقية، تكشف دراسة «نمو انتشار كوفيد-19 في العراق - مركز صنع السياسات» أن الاقتصاد المنزلي تأثر بشدة بسبب هشاشة القطاع الخاص واعتماد نسبة كبيرة من الأسر على وظائف يومية أو غير رسمية، ما جعل الإغلاق يضرب

منشورات «ألف باء AlfYaa»

معيشة ملايين السكان مباشرة. وفي الوقت نفسه، ازدادت أهمية التحويلات المالية العائلية والادخار القصير الأمد كآليات بديلة لتعويض الانقطاع الاقتصادي.

في المحصلة، لم يكن الاقتصاد المنزلي مجرد نتيجة للجائحة، بل تحوّل إلى فاعل اقتصادي جديد يشارك في إعادة تشكيل السوق، وأنماط الإنتاج، وطرق الاستهلاك. لقد جعلت الجائحة من المنزل مركزاً اقتصادياً قائماً بذاته، ومن العائلة وحدة إدارة مالية مستقلة، ومن الأفراد مستهلكين أكثر وعياً وحذراً وتنافسية. وبذلك، يُصبح الاقتصاد المنزلي أحد أهم مفاتيح فهم التغير الاجتماعي الذي أحدثته الجائحة، وأحد أكثر المجالات التي ستترك آثاراً طويلة على ما بعد كورونا.

الهشاشة الاجتماعية وتفاوت القدرة على التكيّف

كشفت جائحة كورونا عن طبقات عميقة من الهشاشة الاجتماعية في الشرق الأوسط، هشاشة لم تكن وليدة الوباء بقدر ما كانت كامنة تحت السطح، تنتظر لحظة انفجار تكشفها بوضوح. فحين أُغلقت المدن، وتوقفت الأسواق، وتعطلت الحركة، لم تتأثر جميع الفئات بالقدر نفسه؛ بل ظهر تفاوت صارخ بين جماعات قادرة على التكيّف السريع، وأخرى وجدت نفسها في مواجهة انهيار يومي شلّ مواردها وقلّص قدرتها على الصمود.

تبيّن دراسة «خرائط التجمعات الهشّة في الشرق الأوسط خلال الجائحة» أن العامل الأكثر تحديداً للهشاشة لم يكن الانتشار الوبائي نفسه، بل السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي دخلت

منشورات «ألف باء AlfYaa»

بهـا المجتمعـات إلى الأزمـة. فالأحيـاء المكتظـة ذات الخـدمات الضعيفة، والمناطق المهمشة، والعمالة غير الرسمية، والنازحون، وسكان العشوائيات، وذوو الدخل المحدود - كل هؤلاء كانوا أكثر عرضة للضرر، ليس لأن الفيروس يستهدفهم، بل لأن البُنى المحيطة بهم غير قادرة على حمايتهم.

أحد أهم مظاهر الهشاشة كان غياب القدرة على الامتثال الكامل لإجراءات الوقاية. ففي حين كان من السهل على الطبقات الوسطى والعليا الالتزام بالحظر والعمل من المنزل، كانت شرائح واسعة من السكان تعتمد على الدخل اليومي، وعلى الحركة المستمرة لكسب العيش. وهذا ما جعل الحجر الصحي امتيازاً طبقياً، لا إجراءً عاماً قابلاً للتطبيق على الجميع. وقد أظهرت الخرائط أن المناطق التي تعيش فيها العمالة اليومية كانت الأكثر تنقلاً أثناء الإغلاق، لأن البقاء في البيت بالنسبة لهم لم يكن خياراً، بل تهديداً مباشراً لبقائهم الاقتصادي.

أما في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية، فقد تلاشت فكرة «التباعد الاجتماعي» تماماً. فالدراسة تشير إلى أن بعض المناطق في الشرق الأوسط تضم ما بين 8 إلى 12 فرداً في الشقة الواحدة، ما يجعل من المستحيل عملياً تطبيق إجراءات العزل. وبهذا، لم يكن الخطر صحياً فقط، بل مجتمعياً: خطر انفجار العدوى في بيئات غير قابلة للعزل، وخطر تحوّل الوباء إلى سلسلة ممتدة داخل عائلات وجماعات لا تستطيع حماية نفسها.

وتبرز الهشاشة أيضاً في الفجوة الرقمية. فحين انتقل التعليم والعمل إلى الإنترنت، لم تكن البنية التحتية متاحة للجميع. كثير من الأسر تملك هاتفاً واحداً فقط، أو اتصالاً ضعيفاً بالشبكة، أو

منشورات «ألف باء AlfYaa»

لا تملك الإمكانات لشراء أجهزة إضافية. هذا جعل التعليم عن بُعد تجربة غير متكافئة، ورسّخ الفوارق الطبقية بين من يملك أدوات الرقمنة ومن يفتقدها. وهكذا تحوّلت الجائحة إلى مضاعِف للفجوات الاجتماعية، لا مجرد كاشف لها.

وتشير الدراسة كذلك إلى هشاشة الفئات التي تعيش في مناطق النزاعات أو بالقرب منها. فالمخيمات، ومناطق التهجير، والمراكز الحدودية، تفتقر إلى الخدمات الصحية، والمياه النظيفة، والبنية الأساسية التي تجعل مواجهة الوباء ممكنة. في هذه البيئات، يصبح الفيروس عرضاً ثانوياً لأزمة أعمق: أزمة الفقر، وانهيار البُنى التحتية، وغياب الدولة.

لكنّ الهشاشة لا تُقاس فقط بالضعف المادي. فهناك أشكال من الهشاشة الاجتماعية-النفسية ظهرت بوضوح في بعض المجتمعات: القلق، العنف الأسري، الشعور بفقدان السيطرة، الاضطراب في العلاقات الأسرية. هذه الجوانب، التي وثّقتها دراسات ميدانية عدة في العراق ولبنان ومصر، كشفت أن الجائحة لم تضرب الجسد فقط، بل ضربت «نسيج الحياة» ذاته، وأعادت ترتيب العلاقات داخل الأسرة والمجتمع.

وفي المقابل، كشفت الجائحة قدرة بعض الفئات على التكيّف السريع، خصوصاً الأسر التي تملك رأس مال اجتماعي: شبكات دعم، موارد مشتركة، أو مهارات إنتاج منزلية. هذه الفئات استطاعت تحويل الأزمة إلى فرصة لإعادة بناء نمط حياتها، واكتساب مهارات رقمية جديدة، والاستفادة من المرونة التي وفّرها العمل عن بُعد.

لكن الصورة الأكبر تبقى واضحة:الهشاشة لم تكن حدثاً، بل

منشورات «ألف باء AlfYaa»

بنية. والجائحة لم تخلقها، بل سلّطت الضوء على عمقها.وبذلك، تصبح الهشاشة الاجتماعية جزءاً أساسياً من فهم الحياة اليومية تحت الجائحة، وعنصراً حاسماً في تحليل كيفية إعادة هندسة السلطة، لأن الدول وجدت نفسها مضطرة إلى التعامل مع مجتمع غير متوازن، متباين القدرة على الامتثال، ومتفاوت الإمكانات. وهذا التباين كان أحد أهم العوامل التي حدّدت سياسات الدولة في إدارة الأزمة، كما سنرى في الفقرات اللاحقة من الفصل.

إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة: من الرعاية إلى الاقتصاد المنزلي

أجبرت الجائحة الأسرة على إعادة ترتيب ذاتها من الداخل، كأنها تحوّلت فجأة إلى "دولة صغيرة" تُمارَس داخلها أدوار جديدة، وتُعاد صياغة العلاقات بين أفرادها. فالإغلاق، والعمل عن بُعد، والتعليم الإلكتروني، وانهيار الإيقاع الخارجي للحياة، كلّها دفعت نحو تحوّل غير مسبوق في توزيع المهام والمسؤوليات بين النساء والرجال، وبين الآباء والأبناء، وحتى بين الإخوة أنفسهم.

في المجتمعات العربية تحديداً، جاءت الجائحة لتضع الأسرة أمام اختبار مضاعف: اختبار القدرة على الصمود الاقتصادي، واختبار تماسك البنية الداخلية نفسها. فمع انتقال التعليم إلى المنزل، تحوّل الآباء والأمهات إلى "معلمين إضافيين"، وإلى شركاء يوميين في متابعة المنصات وتهيئة الأجواء الملائمة للدراسة. ولم تعد المدرسة مؤسسة خارجية مستقلة، بل امتداداً للمطبخ وغرفة الجلوس. وبذلك أصبحت الأسرة جزءاً من العملية

منشورات «ألف باء AlfYaa»

التعليمية، بكل ما تحمله من توتر وضغط وإرهاق.

هذا التحول أظهر تفاوتات قديمة كان يُتغاضى عنها في زمن الاعتياد. فقد ازدادت الأعباء على النساء، اللواتي وجدن أنفسهن يحملن عبء الرعاية اليومية، والتعليم المنزلي، وتحضير الطعام، ومتابعة العمل عن بُعد في الوقت نفسه. الجائحة، بهذا المعنى، أعادت تظهير "اقتصاد الرعاية غير المرئي" الذي تقوم به النساء عادة، لكنها جعلته هذه المرة مرئياً، مُجهِداً، وحاسماً في استقرار الأسرة. ومع ذلك، لم يكن المشهد واحداً في كل البيئات؛ ففي بعض الأسر حدث العكس تماماً، إذ اضطر الرجال إلى المشاركة في مهام الرعاية، إما بفعل البطالة المؤقتة، أو بفعل وجودهم المستمر في البيت، مما خلق ديناميات جديدة في توزيع الأدوار كانت مستبعدة قبل الجائحة.

ومن جهة أخرى، فرضت الأزمة نوعاً جديداً من "الاقتصاد الداخلي". فمع انقطاع الدخل لدى كثير من الأسر، خصوصاً الفئات التي تعتمد على العمل اليومي أو القطاع غير الرسمي، ظهرت الحاجة إلى إعادة ترتيب الميزانية المنزلية، وتحديد الأولويات بدقة، وتقليل الاستهلاك، والبحث عن بدائل أرخص أو أكثر استدامة. هنا لعبت الأسرة دوراً اقتصادياً جماعياً، لا يعتمد على الفرد وحده، بل على التفاوض الداخلي بين جميع أعضائها. هذا التفاوض لم يقتصر على المال، بل شمل الوقت، والحيز المكاني داخل المنزل، واحتياجات كل فرد، ما جعل الحياة اليومية أقرب إلى "إدارة أزمات مصغّرة".

وتكشف دراسات خرائط التجمعات الهشّة أن الجائحة دفعت بعض الأسر إلى إعادة توزيع الوظائف المهنية أيضاً. ففي البيوت

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

التي تضم أكثر من عامل واحد، كان على الأسرة أن تختار من يخرج إلى العمل ومن يبقى للحفاظ على الاستقرار الصحي. وفي البيوت التي تضم طلبة جامعات، تحوّل بعض الأبناء إلى "محور تقني" للأسرة، يدير المنصات، ويحل مشكلات الاتصال، ويتولى دوراً جديداً في إنتاج المعرفة الرقمية. وهكذا اتسع مفهوم المسؤولية، ولم يعد محصوراً في الأدوار التقليدية، بل أصبح ممتداً ليشمل إدارة التكنولوجيا، وتنظيم المساحات المشتركة، وتوزيع الوقت على نحو لم يكن مألوفاً قبل الجائحة.

أما الأطفال، فقد تغير دورهم أيضاً. فمع غياب اللعب في الخارج والتفاعل المباشر، أصبحوا جزءاً من عملية تنظيم المنزل، مرغَمين أحياناً على الالتزام بقواعد وقتية لم تكن مطلوبة منهم سابقاً، مثل الحفاظ على الهدوء أثناء عمل الوالدين، أو المشاركة في الأعمال البسيطة، أو التكيّف مع غياب مساحات الترفيه. هذا التغيير لم يقتصر على السلوك، بل ترك أثراً نفسياً واجتماعياً عميقاً كشفته دراسات ميدانية عديدة.

في مجموعها، تُظهر هذه التحولات أن الأسرة في زمن كورونا لم تعد كياناً اجتماعياً ثابتا، بل أصبحت بنية ديناميكية تعيد إنتاج نفسها استجابة للضغوط، وتوظّف قدراتها الداخلية بطريقة جديدة. لقد كانت الجائحة "مرآة اجتماعية" التقطت العلاقات داخل الأسرة وحدودها وهشاشتها وإمكاناتها في آن واحد، وكشفت كيف يمكن للأزمات الكبرى أن تعيد صياغة ما كنّا نعدّه مستقراً: من يرعى؟ من يعمل؟ من يدرس؟ من يقرّر؟ ومن يملك زمام الإيقاع اليومي؟

وهكذا، لم تعد الأسرة مجرد متلقٍّ سلبي لسياسات الدولة، بل

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

أصبحت ساحة أساسية تتجسد فيها إعادة هندسة السلطة والحياة اليومية، وهو ما يفسر الدور المحوري الذي لعبه البيت في إدارة الأزمة، وفي إعادة تشكيل المجتمع بعد مرحلة طويلة من العزل والتحول الرقمي.

المجال السكني كحيّز سياسي: البيت بوصفه موقعاً للضبط والتنظيم

لم يكن البيت، قبل الجائحة، سوى فضاء خاص ينصرف إليه الفرد بعد انتهاء يومه في العالم الخارجي. كان مساحة ذاتية لا تتدخل الدولة في تفاصيلها إلا عبر قوانين عامة. لكنّ كورونا قلبت هذا التوازن رأساً على عقب: فجأة أصبح البيت مركز ثقل الحياة اليومية، وأصبح مراقَباً، مُنظّماً، ومحمّلاً بوظائف لم يعرفها من قبل. وبذلك تحوّل المجال السكني من فضاء خاص إلى حيّز سياسي تُعاد من خلاله صياغة علاقة الفرد بالدولة.

كانت البداية مع إجراءات الحجر والإغلاق. حين قررت الدول أن حماية المجتمع تبدأ من البيوت، اكتسب المنزل وظيفة سياسية غير مسبوقة: أصبح نقطة العزل، وخط الدفاع الأول، ووحدة الرصد الأساسية. ومن خلال هذا التحوّل، لم تعد سلطة الدولة تُمارَس في الشارع أو المؤسسات فحسب، بل امتدّت إلى عمق الحياة المنزلية، عبر الإرشادات الصحية، ونظم المتابعة الرقمية، والبروتوكولات التي تنظم عدد الموجودين داخل البيت، وطريقة استقبال الضيوف، وآداب الخروج والدخول. وهكذا انتقل الضبط من المجال العام إلى المجال الخاص، لكنّه احتفظ بقوته وفاعليته، بل أصبح أكثر التصاقاً بالحياة اليومية.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

وتُظهر دراسات التجمعات الهشّة في الشرق الأوسط أن تطبيق السياسات الوبائية كان يعتمد بشكل مباشر على بنية المجال السكني نفسه. فالمنازل الضيقة والمكتظة لم تكن قادرة على دعم العزل الصحي، ما جعل فضاء السكن يتحول إلى عامل مخاطرة. وفي المقابل، كانت البيوت الواسعة أو الأقل اكتظاظاً قادرة على الامتثال، ما جعل السياسة الصحية مرتبطة بالبنية الاجتماعية، لا بالقرارات وحدها. وبذلك تحوّل البيت إلى وحدة سياسية تُحدَّد على أساسها فعالية الإجراءات الحكومية.

وقد اكتسب البيت خلال الجائحة وظيفة إدارية أيضاً. فمع انتقال العمل والتعليم إلى المنزل، أصبح على الأسرة أن تُنظّم مساحتها الداخلية بطريقة تعكس شكل التنظيم المؤسسي: غرفة تُصبح مكتباً، زاوية تتحول إلى صف دراسي، طاولة الطعام تتحول إلى مساحة اجتماعات. وما كان يوماً ترتيباً منزلياً بسيطاً، أصبح جزءاً من منظومة إنتاجية تقيسها الدولة والمؤسسات عبر المنصات والتقارير الرقمية. وبذلك أصبح البيت فضاءً اجتماعياً-اقتصادياً تُدار داخله وظائف الدولة نفسها، من التعليم إلى العمل، وصولاً إلى المتابعة الصحية.

ولم تقف الرقابة عند حدود الأداء الوظيفي، بل امتدت إلى السلوك. فرضت التطبيقات الصحية - كما أظهرت تقارير تتبع الحركة - نوعاً جديداً من الانضباط: معرفة أماكن الوجود، تسجيل المخالطين، ضبط الخروج والدخول. كانت المعلومات تُجمَع غالباً من الهاتف المحمول الذي لا يفارق المنزل، مما جعل المجال السكني مكاناً لإنتاج بيانات متواصلة عن حياة الأفراد. وهكذا أصبح البيت شريكاً في إنتاج الحقيقة الصحية، لا مجرد

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مكان للسكن.

وتكشف الجائحة أيضاً أن البيت لم يكن محايداً في توزيع السلطة داخل الأسرة. فالتنظيم الجديد للمساحات أعاد إنتاج هرمية غير مرئية: من يجلس في الغرفة الهادئة؟ من يملك الجهاز الأفضل؟ من يتشارك المساحة مع مَن؟ هذا التقسيم لم يكن منزلياً فقط، بل كان جزءاً من القدرة على الامتثال لسياسات التعليم والعمل، ما جعله مرتبطاً بإدارة الدولة للأزمة. فكلما ارتفعت القدرة على تنظيم المجال السكني، ارتفعت القدرة على التكيّف مع متطلبات الدولة، والعكس بالعكس.

بهذا المعنى، يصبح البيت خلال الجائحة أكثر من مكان للإقامة؛ يصبح نقطة التقاء بين السلطة والحياة الخاصة. فهو مجال سياسي تُمارس داخله الرقابة بشكل ناعم ومستمر، ومجال اجتماعي يعيد إنتاج علاقات القوة بين الأفراد، ومجال اقتصادي يتيح أو يقيّد القدرة على الامتثال. وهكذا، تكشف الجائحة أن المسافة بين العام والخاص لم تعد واضحة، وأن المجال السكني لم يعد منطقة عازلة، بل أصبح أحد أهم ميادين إعادة هندسة السلطة في زمن كورونا.

الخلاصة المعرفية

يبيّن الفصل السادس أنّ الجائحة لم تغيّر سطح الحياة اليومية فحسب، بل أعادت تشكيل بنيتها العميقة، بحيث تحوّلت ثلاثة فضاءات مركزية - التعليم، والعمل، والبيت - من ممارسات اعتيادية إلى مواقع لإعادة إنتاج السلطة الاجتماعية والسياسية. ومع هذا التحول، لم تعد الحياة اليومية مجرد نشاط فردي، بل

منشورات «ألف باء AlfYaa»

غدت جزءاً من استراتيجية الدولة في إدارة الخطر والضبط والتنظيم.

ففي مجال التعليم الرقمي، لم يكن الانتقال إلى المنصات مجرّد بديل ظرفي عن المدرسة، بل تحوّل إلى نموذج يوسّع دائرة الرقابة، ويعيد تعريف الانضباط، ويكشف تفاوتات اجتماعية كانت مخفية. وأصبح الفضاء المنزلي نقطة وصل بين الدولة والطالب، حيث تمارس السلطة حضورها عبر أدوات تعليمية رقمية تُقاس فيها المشاركة وتُراقَب فيها الاستجابة.

أما العمل عن بُعد، فقد كشف عن إعادة هيكلة جذرية للمجال المهني؛ إذ اختفى الحيز المادي للعمل لصالح حيز افتراضي تتحكم فيه الخوارزميات وتُقاس فيه الإنتاجية بالكود الرقمي لا بالحضور الجسدي. ومع هذا التحول، تلاشت الحدود بين الخاص والمهني، مما جعل الزمن الأسري زمنًا إداريًا أيضاً، يخضع لإيقاع المؤسسة وتوقعاتها. وهكذا أصبح العمل أحد أهم الأدوات التي دفعت بالسلطة إلى التمدد داخل البيت.

وفي مستوى الاقتصاد المنزلي، كشفت الجائحة أن البيت لم يعد مجرد وحدة استهلاك، بل أصبح وحدة إنتاج وتنظيم مالي، تتخذ فيها الأسرة قرارات حيوية حول الإنفاق، والتخزين، وإعادة توزيع الموارد. وتبيّن أن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية قبل الجائحة كانت هي المحدد الأبرز لقدرة الأسر على التكيّف، وأن الاقتصاد المنزلي تحوّل إلى مؤشر أساسي على هشاشة المجتمع أو قدرته على الصمود.

ومع هذه التحولات، برزت الهشاشة الاجتماعية بوصفها محورًا كاشفًا لطبيعة الاستجابة. فالفئات غير الرسمية، وسكان

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

الأحياء المكتظة، والأسر ذات البنية الرقمية الضعيفة، لم تكن قادرة على الامتثال الكامل لإجراءات الدولة، ما جعل الجائحة مرآة لسياقات اجتماعية غير متوازنة أكثر مما كانت اختبارًا للمنظومة الصحية وحدها. وأظهرت التجربة أن القدرة على التكيف مرتبطة بالبُنى الاجتماعية والاقتصادية القائمة، لا بالقرارات الحكومية فقط.

ويمتد هذا التحليل إلى الفضاء الأكثر حميمية: المجال السكني. فقد أصبح البيت موقعًا للضبط والتنظيم، تتقاطع فيه أربع سلطات: سلطة الدولة عبر التطبيقات والبروتوكولات، وسلطة المؤسسات عبر العمل والتعليم الرقمي، وسلطة الأسرة في إدارة الوقت والمساحة، وسلطة التكنولوجيا التي تعيد تشكيل الممارسات اليومية. وهكذا غدا البيت نقطة التقاء بين العام والخاص، بين السياسة والحياة، بين الرقابة والانضباط.

تشير هذه العناصر مجتمعة إلى أنّ الجائحة عملت كـ مختبر اجتماعي كبير أعاد تشكيل العلاقة بين الفرد والسلطة، وبين الأسرة والدولة، وبين الحياة اليومية والبُنى التكنولوجية. إنها لحظة تاريخية لم تُحدث اضطرابًا فقط، بل كشفت عن إمكانية إعادة بناء نماذج جديدة للتعلم والعمل والعيش، وفي الوقت نفسه عن استمرار عدم التكافؤ الذي يُعيد إنتاج الهشاشة.

وبذلك، يصبح الفصل السادس خطوة مهمة في فهم ما أحدثته الجائحة من إعادة توزيع للحياة اليومية، وكيف ساهمت هذه التحولات في ترسيخ نموذج جديد من السلطة يتجاوز المؤسسات التقليدية ليصل إلى داخل البيوت، وإلى تفاصيل الزمن الشخصي، وإلى بنية العلاقات الاجتماعية ذاتها.

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مصادر الفصل السادس

1. الربيعة، توفيق. الوقوف على أطراف الأصابع: يوميات إدارة أزمة كورونا في السعودية. غير منشور، ملف PDF مرفوع من قبل المستخدم.
2. مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب عمّان. خرائط التجمعات الهشّة في الشرق الأوسط خلال جائحة كورونا. عمّان: فريدريش إيبرت، 2020.
3. وطفة، علي أسعد. إشكاليّات التعليم الإلكتروني وتحدّياته في ضوء جائحة كورونا: قراءة سوسيولوجيّة في جدليّات التفاعل والتأثير. جامعة الكويت، 2020.
4. مركز الإمارات للسياسات. جائحة كورونا: التوجهات العالمية في ظل الانتشار. أبوظبي، 2020.
5. مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية. نمو انتشار كوفيد-19 في العراق: تحليل للأنماط الوبائية ومؤشرات الهشاشة. بغداد، 2021.
6. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI). التمويل الإسلامي في مواجهة تحديات التحول الرقمي وتداعيات جائحة كورونا. جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 2021.
7. World Health Organization (WHO). Coronavirus Disease (COVID-19): Situation Report. Geneva: WHO, 2020.

(الملف المرفوع من المستخدم: "تقرير عن فيروس كورونا - English.pdf").

منشورات «ألف باء AlfYaa»

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الفصل السابع:
الدولة الذكية في زمن الجائحة: من إدارة الأزمة إلى هندسة السلطة الرقمية

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

مقدمة

لم تكن جائحة كورونا اختباراً للنظم الصحية فحسب، بل كانت لحظة انكشاف عميق لبُنى الدولة الحديثة، خاصة في قدرتها على التحول الرقمي السريع، وإعادة ترتيب أدواتها عبر التكنولوجيا، وإدارة المجتمع من خلال البيانات والمعرفة الرقمية. ففي اللحظة التي توقّفت فيها الحركة، وتعطّلت المؤسسات التقليدية، وجدت الدول نفسها مضطرة إلى بناء نموذج جديد للسلطة: سلطة ذكية تتجاوز البيروقراطية، تعمل عبر المنصّات لا المكاتب، وتتمدد داخل حياة الأفراد من خلال البيانات لا القوانين وحدها.

كانت الجائحة مناسبة لتسريع تحولات كانت تسير ببطء قبل 2020. فالتعليم عن بُعد، والعمل الرقمي، والخدمات الإلكترونية، وأنظمة الدفع غير النقدي، لم تعد مشاريع مستقبلية، بل أصبحت ضرورة بقاء. والنتيجة كانت ولادة نموذج جديد من الدولة؛ دولة تعتمد على الخوارزميات، وتتصل بمواطنيها عبر الهواتف الذكية، وتراقب انتشار الوباء عبر البيانات الضخمة، وتضبط المجال العام من خلال الفضاء الرقمي. هذا التحول لم يكن مجرد استجابة تقنية، بل كان تحوّلاً سياسياً عميقاً، أعاد توزيع القوة بين الدولة والمجتمع.

وتظهر دراسة "الأمن السيبراني - مؤسسة دبي للمستقبل"أن الجائحة دفعت الحكومات إلى مراجعة مفهوم الأمن نفسه: لم يعد الخطر يأتي من الحدود المادية، بل من الاختراقات، وتسريب البيانات، وتعطّل البُنى الرقمية التي أصبحت "شرايين الدولة". ومع توسّع استخدام التطبيقات الصحية، وأنظمة تتبّع الحالات، وملفات الهوية الرقمية، تعاظم الاعتماد على البنية السيبرانية

منشورات «ألف باء AlfYaa»

بوصفها أساس التشغيل والضبط والمراقبة.

وفي الوقت نفسه، تكشف "أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية"أن هذا التحول التكنولوجي أعاد تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن. فقد أصبحت البيانات هي الوسيط الجديد الذي تُمارس من خلاله السلطة: البيانات الصحية، بيانات الحركة، بيانات التعليم والعمل، البيانات السكانية، وتاريخ المخالطة. ومع كل طبقة جديدة من البيانات، ازداد قرب الدولة من حياة المواطن اليومية، وازداد حضورها في تفاصيله الدقيقة.

كما تبيّن دراسة "الأوبئة والعلاقات الدولية"أن الدول تبنّت التكنولوجيا أيضاً لتعزيز مكانتها دولياً، عبر إنتاج نماذج جديدة للحوكمة الصحية، وإظهار قدرتها على التحكم بالبيانات، وإدارة الطوارئ عبر الأنظمة الذكية. وهكذا تحوّلت المنافسة الرقمية إلى جزء من المنافسة الجيوسياسية، ليس فقط في إنتاج اللقاحات، بل في إنتاج المنصات والحلول الرقمية الخاصة بإدارة الأزمة.

أما على المستوى الاجتماعي، فتكشف "يوميات في زمن الكورونا" كيف دخلت الدولة إلى الحيّز الأكثر خصوصية في الحياة اليومية: مراقبة الحركة داخل الأحياء، تتبع المخالطين، تنظيم التجمعات العائلية، التحكّم في أوقات الخروج والدخول، تقييد التنقل، وضبط المجال الرقمي نفسه. وهكذا أصبح المواطن يعيش داخل «نظام بيئي رقمي» تحكمه الخوارزميات بقدر ما تحكمه القوانين.

في هذا الفصل سنحاول تحليل هذا التحول من خلال ثلاثة مستويات مترابطة:

1. مستوى التحول الرقمي للدولة: كيف انتقلت الحكومات من

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الإدارة الورقية إلى بنية رقمية شاملة؟

2. مستوى البيانات والحوكمة الصحية: كيف أصبحت المعلومات أداة لتوزيع السلطة؟

3. مستوى الأمن والمراقبة الرقمية: كيف تمدّدت الدولة عبر الفضاء السيبراني لتضبط المجال العام؟

وعبر هذه الأسئلة، يسعى الفصل إلى فهم اللحظة التاريخية التي أصبحت فيها التكنولوجيا ليست مجرد أداة للدولة، بل جزءاً من بنيتها، وامتداداً لسلطتها، ووسيطاً يعيد تشكيل علاقتها بالمجتمع. فالدولة التي ولّدتها الجائحة ليست الدولة نفسها التي عرفناها قبلها؛ إنها دولة ذكية، تتغذى على البيانات، وتستمد قوتها من قدرتها على اختراق الزمن الخاص، وتنظيم الحياة اليومية عبر واجهات رقمية لا مرئية ولكنها فائقة الفاعلية.

التحوّل نحو الدولة الرقمية: بين الضرورة والفرصة

لم تُنتج الجائحة واقعاً رقمياً من العدم؛ بل سرّعت مساراً كان يتشكل ببطء منذ عقدين على الأقل. غير أن التحول الرقمي الذي كانت الحكومات تتعامل معه في السابق بصفته خياراً تطويرياً أو مشروعاً مؤسسياً طويل الأمد، أصبح خلال أسابيع قليلة ضرورة وجودية، لا مفر منها. فقد فرض الإغلاق الشامل وانقطاع الحركة الدولية وتعطّل المؤسسات التقليدية واقعاً جديداً جعل من التكنولوجيا الوسيط الوحيد الممكن لاستمرار عمل الدولة والمجتمع. وهكذا انتقل التحول الرقمي من الهامش إلى مركز السلطة.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

تُظهر تقارير «جائحة كورونا: التوجهات العالمية في ظل الانتشار» أن الدول التي امتلكت بُنى رقمية قوية - منصات خدمات، قواعد بيانات محدثة، بُنى تحتية للاتصال - كانت الأقدر على امتصاص الصدمة، بينما وجدت الدول ذات البُنى الضعيفة نفسها أمام حالة شلل مؤسسي لا يمكن معالجتها إلا ببناء أنظمة رقمية على عجل. وفي هذا السياق، بدا التحول الرقمي أقرب إلى «استراتيجية نجاة» منه إلى مشروع تحديثي؛ فهو ما سمح باستمرار التعليم، وإدارة المستشفيات، وتنظيم الدعم المالي، وتسيير أجهزة الدولة عن بعد.

لكن التحول لم يكن استجابة اضطرارية فحسب؛ فقد اكتشفت الحكومات في خضم الأزمة فرصة سياسية وتقنية لإعادة تصميم علاقتها بالمجتمع. فاعتماد الخدمات الإلكترونية، والهوية الرقمية، وتطبيقات تتبع الصحة، لم يحقق فقط كفاءة إدارية، بل أعاد أيضاً ترتيب أنماط السيطرة والتنظيم. فالبيانات التي جُمعت خلال الجائحة - سواء كانت بيانات صحية، أو تعليمية، أو اقتصادية - تحولت إلى مورد استراتيجي لم يكن متاحاً بهذه الكثافة من قبل. وهكذا أصبح التحول الرقمي أداة للحكم لا تقل أهمية عن التشريعات والقرارات.

وتشير دراسات الأمن السيبراني إلى أن هذا الانتقال السريع لم يكن مجرد تحديث تقني، بل كان تحوّلاً في فلسفة الدولة ذاتها. فقد أصبحت المؤسسة الحكومية تعمل بمبدأ «الدولة المنصة»: شبكة من الأنظمة المترابطة، تعتمد على المعالجة الفورية للمعلومات، وعلى إمكانية اتخاذ القرار بالاستناد إلى بيانات حية (real-time data). وهذا النموذج جعل الدولة أكثر سرعة، لكنه

منشورات «ألف باء AlfYaa»

جعلها أيضاً أكثر اختراقاً لمساحات الحياة الخاصة.

كما تكشف دراسة "أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية"أن التحول الرقمي لم يقتصر على البنية التقنية، بل شمل إعادة تشكيل الثقافة الإدارية. فالموظف الحكومي لم يعد مرتبطاً بالمكتب، بل بالواجهة الرقمية، وأصبحت القيمة المركزية في الإدارة هي القدرة على التعامل مع البيانات، لا الإجراءات الورقية. وهذا التحول، وإن بدأ ظرفياً، أخذ يرسّخ نموذجاً جديداً للحوكمة يعتمد على التفاعل الرقمي المباشر، وعلى قياس الكفاءة عبر الخوارزميات.

ومن منظور العلاقات الدولية، كما تشير «الأوبئة والعلاقات الدولية»، فقد استخدمت بعض الدول التحول الرقمي لتعزيز نفوذها العالمي عبر التكنولوجيا الصحية ومنصات إدارة الجائحة، ما جعل الرقمنة وسيلة لإعادة التموقع في النظام الدولي. وهكذا أصبح التحول الرقمي ليس فقط ضرورة داخلية، بل فرصة خارجية لمراكمة القوة الناعمة.

وعلى المستوى الاجتماعي، تظهر «يوميات في زمن الكورونا» كيف أدّى التحول الرقمي إلى إعادة تعريف العلاقة اليومية بين المواطن والدولة. فالخدمات الإلكترونية التي كانت تُستخدم لأغراض بيروقراطية بسيطة أصبحت خلال الجائحة بوابة مركزية للدخول إلى الصحة، والتعليم، والعمل، والدعم الاجتماعي. وبذلك تحوّلت الهوية الرقمية إلى وسيط جديد للمواطنة، تُقاس من خلاله درجة الامتثال والتنظيم والاندماج في النظام العام.

بهذا المعنى، كان التحول نحو الدولة الرقمية تحوّلاً مزدوجاً:

منشورات «ألف باء AlfYaa»

ضرورة فرضتها الأزمة، وفرصة استثمرتها الحكومات لإعادة هندسة السلطة. وما بين الضرورة والفرصة، وُلد نموذج جديد من الإدارة العامة يتجاوز الورق والجدران، ويتأسس على البيانات والمنصات والرقابة الخوارزمية. إنه الانتقال الأكثر تأثيراً في تاريخ الدولة الحديثة منذ صعود البيروقراطية في القرن التاسع عشر - انتقالٌ سيعيد رسم حدود السلطة لسنوات قادمة.

البيانات الضخمة والحوكمة الصحية: حين تتحول المعلومة إلى سلطة

مع تفجّر جائحة كورونا، لم تعد السياسات الصحية تُبنى على التقديرات العامة أو التقارير البيروقراطية التقليدية؛ بل أصبحت تعتمد على التدفقات المستمرة للبيانات: بيانات الحركة، وخرائط الانتشار، وسلاسل المخالطة، والاختبارات اليومية، ومؤشرات الضغط على المستشفيات، والسجلات الصحية الإلكترونية. هذا التحول جعل البيانات الضخمة ليست مجرد أداة للمعرفة، بل رافعة سياسية لإدارة الأزمة، ووسيلة مركزية لإعادة تشكيل السلطة الصحية.

توضح تقارير منظمة الصحة العالمية (WHO) أن نجاح الدول في السيطرة على الموجات الأولى من الجائحة كان مرتبطاً بقدرتها على جمع البيانات وتحليلها في الزمن الحقيقي (real-time). فالدول التي كانت تمتلك أنظمة رقمية متقدمة - مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة - استطاعت بناء استجابة ديناميكية تعتمد على مؤشرات دقيقة: أين تتركز العدوى؟ من هم المخالطون؟ كيف يتحرك الفيروس؟ متى يجب الإغلاق أو الفتح؟ وهكذا،

منشورات «ألف باء AlfYaa»

أصبحت السياسات العامة ناتجة عن «حسابات» أكثر مما هي ناتجة عن «قرارات» تقليدية.

وفي السياق العربي، تكشف دراسة «خرائط التجمعات الهشّة في الشرق الأوسط خلال الجائحة» أن البيانات كانت المفتاح لفهم الفوارق الاجتماعية التي شكّلت مسار الوباء. فقد أظهرت الخرائط أن المناطق المكتظة أو ذات البُنى الصحية الضعيفة كانت نقاطاً حمراء متكررة، وأن غياب البيانات الدقيقة في بعض البلدان أدى إلى ضبابية كبيرة في فهم مسار التفشي. وهكذا بات واضحاً أن البيانات ليست مجرد وسيلة تقنية، بل هي شرط أساسي لممارسة الحوكمة، وغيابها يُنتج فراغاً سلطوياً لا يقل خطورة عن الوباء نفسه.

وفي المقابل، يكشف تقرير الأمن السيبراني كيف تحوّلت البيانات الصحية إلى مورد استراتيجي للدولة، وأحياناً إلى عبء أمني. فالتطبيقات الصحية التي جُمعت عبرها معلومات حساسة - من الموقع الجغرافي إلى السجل الطبي - أنتجت بنية رقمية ضخمة لم تكن الدول مستعدة لحمايتها بشكل كامل. وقد أصبحت حماية البيانات، وتشفيرها، وتحديد من يمتلك حق الوصول إليها، جزءاً من الأمن الوطني، مما يدل على أن الحوكمة الصحية لم تعد مجرد تدبير إداري، بل أصبحت أيضاً معركة سيبرانية.

وتشير دراسة «أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية» إلى أن البيانات الضخمة لم تُستخدم فقط لرصد المرض، بل أصبحت أداة لإنتاج الطاعة وتنظيم السلوك. فالإحصاءات اليومية، والخرائط الحرارية للوباء، ومؤشرات الخطورة، كلها أسهمت في تشكيل المخيال العام حول الخطر.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

وهكذا أصبح المواطن يتخذ قراراته بناءً على تلك البيانات، التي تحوّلت من مجرد أرقام إلى قوة رمزية تُعيد تشكيل السلوك الفردي والجماعي.

وتذهب «الأوبئة والعلاقات الدولية» أبعد من ذلك، إذ ترى أن التحكم بالبيانات الصحية أصبح جزءاً من التنافس الدولي. فقد سارعت الدول الكبرى إلى بناء أنظمة تتبع، وتطبيقات صحية وطنية، وسجلات لقاحات، ليس فقط لحماية مواطنيها، بل لتعزيز سيادتها الرقمية، ولإظهار قدرتها على إدارة الأزمة بشكل يتفوق على الآخرين. وهكذا دخلت البيانات الصحية في قلب الجغرافيا السياسية.

إن الحوكمة الصحية القائمة على البيانات الضخمة أعادت تعريف العلاقة بين:

- المعرفة والسلطة
- الصحة والأمن
- الفرد والدولة

فالدولة اليوم ترى ما لا يراه المواطن: مسار العدوى، مستويات الخطورة، التجمعات الهشة، مؤشرات الانهيار المحتمل. وبذلك أصبحت البيانات أداة للضبط بقدر ما هي أداة للوقاية.

إن هذا التحول كشف أن من يمتلك البيانات يمتلك القدرة على:

- تحديد السلوك الاجتماعي
- إدارة الخوف
- توزيع الموارد الصحية

منشورات «ألف باء AlfYaa»

- فرض الإجراءات
- وصياغة السردية الرسمية للأزمة

وبهذا، لم تعد البيانات مجرد «معلومة»، بل أصبحت سلطة جديدة تعيد هندسة المجال الصحي والاجتماعي والسياسي، وتشكّل جوهر الدولة الذكية التي ولّدتها الجائحة.

الأمن السيبراني في زمن الطوارئ: حين يصبح الفضاء الرقمي خط الدفاع الأول

لم يكن الأمن السيبراني، قبل الجائحة، جزءاً من بنية الطوارئ الصحية، ولم تكن الدول تعتبره عنصراً مركزياً في منظومتها الوقائية. لكن ما إن اجتاح الوباء العالم حتى تغيّرت الصورة بالكامل. فقد تحوّلت الشبكات الرقمية، التي كانت مجرد وسائط داعمة لعمل المؤسسات، إلى العصب الرئيسي الذي تُبقي من خلاله الدول على استمرارية التعليم والعمل والخدمات الصحية وإدارة الحياة العامة. ومع هذا التحول السريع، أصبح الفضاء الرقمي نفسه ساحة حساسة لا تحتمل أي ثغرة، وباتت حماية البيانات والنظم الرقمية جزءاً من الأمن القومي لا يقل أهمية عن حماية الحدود والمستشفيات.

تكشف دراسة «الأمن السيبراني - مؤسسة دبي للمستقبل» كيف دفعت الأزمة الحكومات إلى مواجهة واقع جديد: ملايين الموظفين يعملون من منازلهم عبر شبكات غير محمية، وخدمات حكومية تُدار بالكامل عبر منصات إلكترونية، وتطبيقات صحية تجمع معلومات شخصية حساسة على مدار الساعة. وفي ظل هذا التوسع الهائل، ارتفعت الهجمات الإلكترونية عالمياً، مستهدفة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

المستشفيات وشركات الأدوية والمؤسسات المالية والمنصات الحكومية. أصبح المنزل، بكل بساطة، امتداداً للمؤسسة، وأصبحت الأجهزة الشخصية جزءاً من جبهة الدفاع، بما تحمله من نقاط ضعف لا يمكن للدولة تجاهلها.

ومع ازدياد اعتماد الحكومات على تطبيقات تتبع الوباء وسجلات الفحوصات واللقاحات، ظهرت طبقة جديدة من التحديات تتعلق بملكية البيانات، وحدود الوصول إليها، والجهات المسموح لها بمعالجتها. فقد تضخمت قواعد البيانات الصحية بسرعة لا سابقة لها، وأصبحت عمليات تخزينها ونقلها وحمايتها مسألة وجودية. إن اختراق منصة واحدة كان كفيلاً بإرباك المنظومة بكاملها، وإفشال جهود التعقب، وإثارة الذعر داخل المجتمع. وهكذا تحوّلت حماية البيانات إلى مهمة سياسية وأمنية في آن واحد.

وتوضح الدراسات القانونية التي تناولت الطوارئ خلال الجائحة أن هذا الوضع وضع الحكومات أمام أسئلة لم تكن مطروحة بحدة من قبل: كيف يمكن التوفيق بين مقتضيات الصحة العامة وحقوق الخصوصية؟ ومن يملك حق الاطلاع على المعلومات؟ وهل تبرر الظروف الاستثنائية التوسع في جمع البيانات؟ هذه الإشكالات لم تعد نظرية، بل أصبحت جزءاً من النقاش العام، لأن الدولة، عبر أدواتها الرقمية، باتت موجودة في كل تفصيلة من تفاصيل الحياة اليومية.

وتُظهر التجربة العالمية أن الأمن السيبراني لم يعد مجرد اختصاص تقني معزول، بل أصبح شرطاً لاستمرار الدولة نفسها. فالخطر لم يعد يأتي فقط من فيروس بيولوجي ينتشر بين البشر،

منشورات «ألف باء AlfYaa»

بل أيضاً من فيروس رقمي قادر على تعطيل المستشفيات، وإيقاف الخدمات، وشلّ القدرة على اتخاذ القرار. وبذلك أصبح الفضاء الرقمي خط الدفاع الأول، والدرع الأكثر حساسية في منظومة إدارة الوباء.

لقد كشفت الجائحة أن الدولة الذكية لا تُقاس فقط بحجم منصاتها الرقمية، بل بقدرتها على حمايتها. فالتكنولوجيا التي أتاحت استمرار الحياة في زمن الإغلاق هي نفسها التي فرضت على الحكومات بناء بنية أمنية جديدة تتناسب مع عالم تتحرك فيه السلطة عبر البيانات، ويُدار فيه المجتمع من خلال الشبكات، ويُصبح فيه الأمن السيبراني الركيزة التي تستند إليها كل ممارسات الدولة في زمن الطوارئ.

الإعلام الرقمي ومنصات التواصل: إنتاج السردية الرسمية

مع بدايات الجائحة، وجد الإعلام التقليدي نفسه عاجزاً عن مواكبة التسارع الهائل للأحداث، بينما كانت المنصات الرقمية تتحول إلى المجال الأوسع لنشر المعلومات، وإعادة إنتاج المعاني، وصياغة إدراك الناس للمرض والخطر والإجراءات. في هذا السياق، تحركت الدولة بسرعة نحو احتلال موقع مركزي داخل الفضاء الرقمي، ليس فقط بوصفها مصدراً للمعلومة، بل بوصفها الجهة التي تصوغ السردية الرسمية وتقوم بتثبيتها، في مواجهة سيل الأخبار الزائف والشائعات والقراءات الفردية للواقع.

تكشف الدراسات التي تناولت التحول الإعلامي خلال الجائحة أن الدولة لم تعد قادرة على التحكم بالرسائل كما في عصر البث

منشورات «ألف باء AlfYaa»

التلفزيوني الأحادي؛ فهنا فضاء مفتوح، سريع، متشابك، تتقاطع فيه مصادر متعددة للمعرفة والخوف والتحليل. ولذلك اعتمدت الحكومات على استراتيجيات جديدة تجمع بين التوجيه، وضبط تدفق المعلومات، وإنتاج محتوى رسمي يتسم بالبساطة والوضوح والقدرة على الانتشار. صارت البيانات اليومية، ونسب الإصابات، وخريطة اللون الوبائي، أدوات لإدارة الوعي الجمعي، وأصبحت لغة الأرقام جزءاً من السرد السياسي.

في مقابل هذا الحضور الرسمي، نشأت موجة واسعة من المعاني المتضاربة: روايات شعبية، تأويلات دينية، مخاوف جماعية، وسخرية تهكمية تحاول تجريد الأزمة من ثقلها. هنا تحوّلت منصات التواصل إلى ساحة صراع رمزي، تُنافس فيها الروايات الرسمية روايات المجتمع، ويحاول كل طرف فرض قراءته للأزمة. وفي كثير من البلدان، أدركت الحكومات مبكراً خطورة هذا الفراغ، فعمدت إلى مراقبة المحتوى وملاحقة الشائعات وتنظيم البث، معتبرة أن «الفوضى المعلوماتية» تشكل تهديداً لا يقل خطورة عن الفيروس ذاته.

ويكشف ملف «خطورة المراقبة الرقمية للأفراد بدعوى محاربة الوباء» أن بعض الحكومات استخدمت الجائحة لتوسيع نطاق الرقابة على التواصل الإلكتروني، ليس فقط عبر حذف المحتوى المخالف، بل عبر تتبع حركة المستخدمين، ورصد ما يُنشر في المجموعات المغلقة، وتحليل أنماط التفاعل. وهكذا أصبحت السردية الرسمية تُبنى داخل بيئة من الضبط الخوارزمي، حيث تتحول المنصات إلى أدوات مزدوجة: مجال عام افتراضي، ومجال مراقَب في الوقت نفسه.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

وتُظهر «يوميات في زمن الكورونا» جانباً إنسانياً لهذه التحولات؛ ففي لحظة العزلة الجماعية، صارت منصات التواصل ليست فقط وسيلة للتعبير السياسي أو الاجتماعي، بل ملاذاً نفسياً وإطاراً للوجود اليومي. وهنا اكتسبت الخطابات التي تنتجها الدولة قوة إضافية، لأنها جاءت في زمن كان فيه المواطن متعطشاً لأي يقين أو تفسير أو إرشاد. وهكذا تداخلت الوظيفة الإعلامية مع الوظيفة النفسية، وأصبح الخطاب الرسمي جزءاً من إدارة الخوف نفسه.

أما دراسات «أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية» فتبين أن السردية الرسمية لم تكن مجرد محتوى إعلامي، بل كانت أداة للتعبئة والانضباط. فقد صيغت الرسائل بما يخلق إحساساً بالمسؤولية الجماعية، ويُعيد تعريف الطاعة بوصفها فعلاً وطنياً أو أخلاقياً. ومع كل موجة جديدة من الإصابات، كانت الدولة تعيد إنتاج سرديتها: تارة عبر التشديد على الخطر، وتارة عبر بث الأمل، وتارة عبر تحميل المجتمع جزءاً من المسؤولية. وهكذا أصبح الإعلام الرقمي مسرحاً لإدارة الأزمة، لا مجرد مرآة لها.

إن ما حدث خلال الجائحة يكشف تحوّلاً عميقاً: لم يعد الإعلام يعرض ما يجري، بل أصبح جزءاً من «هندسة الواقع»، وأداة في صياغة السلوك الاجتماعي. فالدولة لم تكن تحارب مرضاً فقط، بل كانت تحارب أيضاً سرديات مضادة، وتحاول تثبيت خطاب واحد يمكنه أن يستوعب الخوف، ويعيد توجيه الوعي، ويمنح المجتمع تصوراً واضحاً لما يجري. وفي فضاء مفتوح تتحكم فيه الخوارزميات أكثر من القوانين، كان على الدولة أن

منشورات «ألف باء AlfYaa»

تتعامل مع الإعلام بصفته ساحة للنفوذ وامتداداً لسلطتها، لا مجرد قناة للاتصال.

الدولة الخفيفة والدولة الكثيفة: أي نموذج رسّخته الجائحة؟

أعادت جائحة كورونا فتح النقاش القديم-الجديد حول طبيعة الدولة: هل تتجه المجتمعات نحو "الدولة الخفيفة" التي تكتفي بإطار قانوني عام وتترك التفاصيل للسوق والمجتمع؟ أم أن الأزمات الكبرى تعيد إحياء "الدولة الكثيفة" التي تتمدد في الاقتصاد والمجال العام والحياة اليومية؟ لقد كشفت الجائحة أن الإجابة ليست ثنائية، وأن الدولة الحديثة تتحرك بين النموذجين بمرونة محسوبة، وفق ما تفرضه الضرورة من جهة وما تتيحه التكنولوجيا من جهة أخرى.

في الأسابيع الأولى للوباء، بدت الدولة الكثيفة هي النموذج الغالب: حضور قوي، سلطات استثنائية، قرارات مركزية سريعة، تحكم شامل بالحركة، وضبط للمجال العام. بدا وكأن العالم يستعيد صورة الدولة الصلبة التي تتدخل في كل شيء، من إغلاق المدارس والمطارات إلى تحديد أوقات الخروج ودخول الأحياء وإدارة الخوف الجماعي. وفي كثير من البلدان، تولت الدولة مسؤولية ضخمة في تنظيم الصحة العامة، ودعم الفئات المتضررة، وضبط الأسعار، وتسيير الخدمات الأساسية، وكأنها استعادت دفعة واحدة وظائف فقدتها في عقود الخصخصة والتقشف.

ومع ذلك، لا يمكن القول إن الجائحة أعادت الدولة الكثيفة بشكلها الكلاسيكي. فالسلطة لم تعد تعتمد على الوجود المادي

منشورات «ألف باء AlfYaa»

وحده، بل على منظومة رقمية واسعة جعلت التدخل أكثر خِفّة، وأكثر انتشاراً في الوقت نفسه. فمن خلال التطبيقات والمنصات والبيانات الضخمة، تمكنت الحكومات من توسيع مجال المراقبة والتنظيم دون الحاجة إلى انتشار أمني صلب في الشوارع. وهكذا نشأت مفارقة جديدة: دولة خفيفة في شكلها، كثيفة في أثرها؛ دولة لا تحتاج إلى التواجد المادي لكي تمارس السلطة، لأنها تعبر عبر الخوارزميات وتتحرك داخل الهواتف والمنازل والبُنى الرقمية.

ويتضح هذا الاتجاه في الدول التي اعتمدت نموذج "الحوكمة الذكية"، حيث تم تنفيذ قرارات الإغلاق والفتح، وتتبع الحالات، وصرف الدعم، وإدارة التعليم والعمل، من خلال منصات رقمية، دون تمدد بيروقراطي تقليدي. وقد مكّن ذلك الدول من فرض سياسات عميقة بأدوات خفيفة وغير مرئية تقريباً. وهكذا تحولت الدولة من جهاز ضخم يقوم على الأوامر المباشرة إلى شبكة ذكية تقوم على التدفق المستمر للمعلومات.

وفي المقابل، كانت هناك دول اعتمدت نموذجاً مغايراً، حيث لجأت إلى أدوات السلطة الصلبة: الحواجز الأمنية، الدوريات، العقوبات، الضبط المباشر للمجال العام، واستخدام الطوارئ لتوسيع صلاحياتها في الإعلام والقانون والقضاء. وفي هذه التجارب، تجلت الدولة الكثيفة بمعناها التقليدي، ولكنها، مع ذلك، استعانت أيضاً بالتكنولوجيا لتقوية حضورها، مما يجعل الخط الفاصل بين "الكثافة" و"الخفة" أقل وضوحاً مما يبدو.

إن الجائحة لم تؤدِّ إلى انتصار نموذج على آخر، بل أنتجت هجيناً جديداً: دولة كثيفة في لحظة الخطر، خفيفة في أدواتها،

منشورات «ألف باء AlfYaa»

كثيفة في حضورها الرمزي، وخفيفة في بنيتها الإداريـة. دولـة تعتمد على البنية الرقمية للضبط، وعلى الخوف الجماعي لتبرير التدخل، وعلى البيانـات لتوزيـع القـوة، وعـلى الاسـتثناء لإعـادة تنظيم علاقتها بالمجتمع. إنها الدولة التي تُمارس سلطتها من دون أن تُرى، والتي تزداد قوتها كلما ازداد انتقال الحياة إلى المجال الإلكتروني.

بهذا، يمكن القول إن الجائحة لم تخلق دولة جديـدة بالكامـل، لكنها سرّعت تشكّل نموذج لم يكن واضحاً قبـل 2020: دولـة هجينة، مرنـة، واسـعة النفـاذ، تعتمـد عـلى التكنولوجيـا كوسـيط للسلطة، وتعيد عبرها تعريف حدود التدخل والرقابة والامتثال.

الخلاصة المعرفية

أظهر الفصل السابع أنّ الجائحة لم تكن حدثاً صحياً فحسب، بل لحظة مفصلية أعادت ترسـيم علاقـة الدولـة بـالمجتمع عـبر وسيط جديد هو التكنولوجيا. فقد تحوّلت الدولة الذكية، التي بدت قبل 2020 نموذجاً مستقبلياً متـدرج التبلـور، إلى واقـع يـومي تُمارس من خلاله السلطة، وتُدار به الحياة العامة، ويُعاد عـبره تشكيل السلوك الاجتماعي. وفي قلب هذا التحول، برزت ثلاثـة محاور أساسية.

أولها، التحول الرقمي للدولة. فقد انتقلت الحكومات من نموذج بيروقراطي يعتمد على المكاتب والوثائق والجمهور الواقعي نحو نمـوذج شـبكي يعمـل عـبر المنصـات، ويتغـذى عـلى التـدفقات المستمرة للمعلومات. وما كان يُصوَّر في السابق بوصفه تحديثاً اختيارياً أو مشروعاً إدارياً طويل النفس، أصبح خلال الجائحـة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

شرطاً لاستمرار الدولة ذاتها. وهكذا تبلورت صورة جديدة للسلطة التي لا تعتمد على الوجود المادي، بل على القدرة الرقمية على المتابعة والتنظيم والتدخل.

وثانيها، مركزية البيانات في الحوكمة الصحية. فقد تحولت المعلومات إلى لغة السياسة الجديدة: دونها لا يمكن التنبؤ بالمسارات الوبائية، ولا يمكن توجيه القرارات، ولا يمكن ضبط المجال العام. وكانت البيانات الصحية، وخرائط الانتشار، وأنظمة التعقّب، الركائز التي بُنيت عليها الاستجابة الوبائية. ومع هذا التحول، برزت مفارقة لافتة: ازداد اعتماد الدولة على المعرفة الرقمية، وفي الوقت نفسه ازدادت قوة الدولة عبر امتلاكها لتلك المعرفة، مما جعل البيانات أداة للحماية وأداة للضبط في آن واحد.

أما المحور الثالث، فهو توسع الأمن السيبراني وتحوّله إلى جزء من بنية الطوارئ. فقد كشفت الجائحة أن الفضاء الرقمي ليس مجرد وسيط بين الدولة والمواطن، بل ساحة صراع وكثافة تهديدات. ومع توسّع العمل عن بعد، وصعود الخدمات الإلكترونية، واعتماد الهوية الصحية الرقمية، أصبح الأمن السيبراني امتداداً للأمن الوطني. وظهرت الدولة بوصفها فاعلاً جديداً في حماية البُنى الرقمية، ومحاربة الهجمات، وتنظيم تدفق المعلومات، وتأمين المنصات التي تُستعمل في إدارة الأزمة. وهكذا اندمج الأمن الصحي بالأمن الرقمي، وتحوّل الخطر البيولوجي إلى خطر مزدوج: مادي ورقمي.

ولا تكتمل الصورة دون النظر إلى الفضاء الإعلامي، الذي شكّل مركزاً لصياغة السردية الرسمية. ففي عالم مفتوح تُنتِج فيه المنصات معانيها الخاصة، لم تعد الدولة قادرة على الاكتفاء

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

بالبلاغات والمؤتمرات. كان عليها أن تُعيد صياغة خطابها داخل فضاء يضج بالتحليلات والمخاوف والشائعات. وبذلك أصبح الإعلام الرقمي أداة لتوجيه الوعي، وإدارة الخوف، وتثبيت الحقيقة الرسمية، لا مجرد وسيلة للاتصال.

وأخيراً، برزت الجائحة كمختبر لمفهوم الدولة الخفيفة/الدولة الكثيفة. فبينما اتّسعت سلطات الدولة في لحظة الخطر، كانت أدواتها أكثر خفّة من أي وقت مضى. ومع أنّ بعض الدول مارست نماذج كلاسيكية من الضبط الصلب، فإنّ معظمها اعتمد نموذجاً هجينيّاً: دولة كثيفة في حضورها الرمزي، خفيفة في بنيتها المادية، لكنّها ممتدة بعمق عبر التكنولوجيا. وهذا النموذج، كما يظهر من تراكُم التجارب، أصبح المرجّح لأن يستمر ما بعد الجائحة، لأنّه يسمح بتوسّع السلطة دون تضخّم الجهاز البيروقراطي.

تكشف هذه المسارات مجتمعة أن الجائحة كانت لحظة إعادة هندسة شاملة للسلطة: فقد تغيّر شكل الدولة، وتغيّرت أدواتها، وتغيّر مجال نفوذها، وتغيّرت كذلك علاقتها بالمواطن. الدولة الذكية التي برزت خلال كورونا لم تعد مجرد مشروع أو توقع نظري، بل أصبحت نمطاً جديداً من الحكم، تتقاطع فيه البيانات مع الأمن، وتتداخل السياسة مع التكنولوجيا، وتصبح فيه الرقابة جزءاً من الحياة اليومية. وبهذا تنفتح أسئلة كبرى حول مستقبل السلطة، والمواطنة، والخصوصية، والمجال العام في عالم لم يعد يفصل بين الرقمي والواقعي.

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

مصادر الفصل السابع

1. مؤسسة دبي للمستقبل. الأمن السيبراني. دبي: مؤسسة دبي للمستقبل، 2021.
2. مركز الإمارات للسياسات. الأوبئة والعلاقات الدولية. أبوظبي: مركز الإمارات للسياسات، 2020.
3. مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية - العراق. مستقبل النظام السياسي والاقتصادي الدولي بعد كورونا. بغداد، 2021 .
4. أديب، عبد السلام. خطورة المراقبة الرقمية للأفراد بدعوى محاربة وباء كوفيد-19. ورقة بحثية، 2020.
5. أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية. دراسة تحليلية، 2020.
6. يوميات في زمن الكورونا. غير منشور، 2020.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الفصل الثامن:
الإنسان بعد الجائحة

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

مقدمة

لم تكن جائحة كورونا حدثاً أصاب الأنظمة والمؤسسات وحدها، بل أصابت الإنسان في أعمق تمثلاته لذاته وللعالم. فعلى امتداد أشهر طويلة، وجد الفرد نفسه محاطاً بما يشبه "المرآة الكاشفة" التي أعادت ترتيب أسئلته الكبرى: معنى الحياة، هشاشة الجسد، حدود الحرية، منطق الخوف، وأدوار الدولة في حياة المواطن. وللمرة الأولى منذ عقود، دخلت البشرية في تجربة وجودية مشتركة، قوامها الشعور بأن الخطر غير مرئي، وأن النجاة ليست فردية بل جماعية، وأن الجسد لم يعد ملكاً لصاحبه فقط، بل أصبح موضوعاً صحياً وسياسياً في الوقت نفسه.

على المستوى العملي، تغيّرت تفاصيل الحياة اليومية تغيّراً عميقاً. فالأماكن التي شكّلت امتداداً طبيعياً للوجود الإنساني - العمل، المدرسة، المسجد، الشارع، المقهى - انكمشت نحو الداخل، وتحول البيت إلى فضاء شامل يجمع العمل والتعليم والعبادة والراحة. وفي هذه الحركة القسرية نحو "الذات الداخلية"، ظهرت أنماط جديدة من العزلة، ومن التوتر النفسي، ومن إعادة اكتشاف العلاقات الأسرية. لم يعد الإنسان يعيش العالم، بل يعيش "تصوّراً رقمياً للعالم"، عبر الشاشات، والتطبيقات، والاجتماعات الافتراضية.

لكن الأثر الأعمق لم يكن في العزلة وحدها، بل في التحول الذي طرأ على العلاقة بين الفرد والدولة. فقد انتقلت الدولة، عبر التكنولوجيا، إلى داخل الحياة اليومية بدرجة غير مسبوقة: تتبع صحي، إشعارات إلزامية، رموز QR، تصاريح حركة، تحديثات آنية عن المخاطر. أصبح الجسد نفسه ملفاً رقمياً، وأصبحت

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الحياة اليومية مشروطة بامتثال تقني. وهكذا تشكّل نموذج جديد للفرد: الذات المراقَبة؛ فردٌ يُقاس سلوكه بمؤشرات، وتُحدد حركته بخوارزميات، وتُعاد صياغة خصوصيته وفق مقتضيات "السلامة العامة".

وفي الوقت نفسه، أفرزت الجائحة طبقات مختلفة من الرهانات النفسية والاجتماعية. فهناك من انزلق نحو القلق المزمن، ومن استعاد معنى الروحانية، ومن أعاد تقييم أولوياته، ومن أعيد تشكيل وعيه السياسي. لقد أصبحت الجائحة مختبراً ضخماً لتحولات الإنسان في زمن الخطر، ليس من جهة هشاشته فقط، بل من جهة قدرته على التكيف أيضاً. وهكذا ظهر الإنسان الجديد: إنسان يعيش بين الخوف والامتثال، بين الحاجة إلى الحماية والرغبة في الحرية، بين الانكفاء الداخلي والانفتاح الرقمي، وبين الوعي بخطر المرض والوعي بخطر السلطة في آن واحد.

هذا الفصل يتتبع هذه التحولات المعقدة، من منظور سوسيولوجي ونفسي وثقافي، محاولاً رسم ملامح "الإنسان ما بعد الجائحة": جسده، علاقاته، قيمه، أدواره، مخاوفه، ووعيه المتحوّل. فالجائحة لم تغيّر الدول فقط؛ لقد أعادت تشكيل الإنسان نفسه.

الذات المراقَبة - الجسد بين الطب والدولة

عندما تفجّرت الجائحة، لم يكن الجسد مجرد كيان بيولوجي قابل للمرض، بل أصبح مركز الثقل في مشروع الدولة لإدارة الخطر. ولعلّ ما ميّز تلك اللحظة هو أنّ الجسد خرج من نطاق

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

خصوصيته التاريخية؛ لم يعد شأناً فردياً يُدار بين الإنسان وطبيبه، بل تحوّل إلى كيان عام تُقاس سلامته جماعياً، وتُراقَب علاماته الحيوية ضمن شبكة ضخمة من البيانات والحساسات والأنظمة الخوارزمية. وبهذا ظهر نوع جديد من "الوجود الجسدي": وجود يُعرَّف من خلال أرقام ومؤشرات، لا من خلال الإحساس أو التجربة الذاتية.

أصبحت درجة الحرارة لحظة عبور، ونتيجة الفحص تصريحاً اجتماعياً، ورمز الاستجابة السريعة (QR) بطاقة مرور تحدد ما يمكن للإنسان فعله وما لا يمكنه فعله. وبموازاة ذلك، نشأت بنية رقمية تتابع حركة الأفراد ومخالطاتهم، وتُحيل كل جسد إلى "ظلّ رقمي" يسير أمام صاحبه، يعرّف عنه للدولة، ويكشف مناطق الخطر وأزمنة الاختلاط. وهكذا تكوّنت صورة جديدة للفرد: ليس بصفته كائناً اجتماعياً أو اقتصادياً فقط، بل بصفته "حالة صحية" تتحرك في فضاء عام مُراقَب.

هذا التحول كان نتاجاً لتلاقي مجالين كانا منفصلين نسبياً: الطب والسلطة. فالطب الذي كان يتحدث بلغة العلاج والرعاية، أصبح خلال الجائحة جزءاً من جهاز الحكم؛ والسلطة التي كانت تشرّع بسند قانوني أو أمني، أصبحت تستند إلى خطاب علمي وصحي. ولم يعد الخبير الصحي شاهداً تقنياً، بل تحوّل إلى مُشرّع فعلي يُعيد تعريف المسموح والممنوع، ويحدد عبر تقاريره اتجاهات السياسة العامة. وبذلك صار التقرير الطبي يملك قوة الأمر، وتمكنت الإحصاءات من إغلاق مدارس وحدود ومدن بالكامل، في مشهد يُظهر كيف غادر الطب عيادته ليتحوّل إلى مؤسسة حاكمة.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

من قلب هذا المشهد ولدت الذات المراقَبة: ذات لا تُقاس بقراراتها أو رغباتها، بل بامتثالها للمعايير الصحية. فحقّ التنقّل لم يعد امتداداً طبيعياً للمواطنة، بل نتيجة لحالة صحية قابلة للقياس. وحقّ العمل أصبح مرهوناً بالرمز الأخضر، والحضور في الفضاء العام بات مشروطاً بسجل رقمي يتتبع كل حركة. وبذلك تغيّر معنى الحرية الجسدية نفسها؛ لم تعد حرية مستمدة من الإرادة الفردية، بل مرتبطة بقدرة الجسد على إثبات "أهليته البيولوجية" عبر البيانات.

ولم تقف الرقابة عند حدود المتابعة الوبائية، بل تسللت إلى مستويات أعمق تتعلق بإعادة تنظيم المجال الشخصي. فالجسد الذي كان فضاءً مغلقاً لا يعرف أسراره إلا صاحبه، أصبح سطحاً شفافاً في نظر الدولة الرقمية. تطبيقات التتبع تعرف أين كان الفرد أكثر مما يعرف هو نفسه؛ والخوارزميات تملك القدرة على التنبؤ بسلوكه اللاحق من خلال أنماط حركته السابقة. وهذه الشفافية الجديدة قلبت مفهوم الخصوصية رأساً على عقب، إذ بات الجسد مكشوفاً أمام نظام يرى كل شيء، ويقيس كل شيء، ويحتفظ بكل شيء.

هذه الرقابة، على الرغم من أنها وُلدت تحت شعار "حماية الصحة العامة"، إلا أنها كشفت مدى هشاشة الفردانية الحديثة. فقد اكتشف الإنسان أنّ استقلاليته الجسدية ليست مطلقة، وأن الدولة قادرة، في لحظة الخطر، على إعادة تعريف ما هو شخصي وما هو عمومي. ومع ذلك، قَبِل الملايين حول العالم هذا الامتداد العميق للسلطة داخل حياتهم اليومية بدافع الحماية، ما يفتح الباب أمام سؤال وجودي وسياسي في آن واحد: إلى أي مدى يمكن أن

منشورات «ألف باء AlfYaa»

يظل الجسد ملكاً لصاحبه في عالم تُدار فيه الحياة عبر البيانات؟

وهل يمكن استعادة الحدود القديمة بين الفرد والدولة بعد أن انكسرت تحت وطأة الوباء؟

إنّ الجسد في زمن ما بعد الجائحة لم يعد كما كان. فقد أصبح ساحة تلتقي فيها السلطة والمعرفة والخوف، وأصبح نقطة انطلاق لإعادة تشكيل علاقة الإنسان بذاته وبالدولة على حدّ سواء.

الخوف وتشكّل الذات الوبائية - بين النجاة والطاعة

لم يكن الخوف أثناء الجائحة مجرد إحساس فردي، بل مثّل بنية نفسية جماعية صاغت علاقة الإنسان بذاته، وبالآخرين، وبالدولة. فمنذ اللحظة الأولى لتفشّي الفيروس، لم يكن الخطر مرئياً على نحوٍ يسمح باستيعابه أو تقديره؛ كان ينتشر بصمت، ويقتحم المسافات، ويحوّل التنفّس ذاته إلى احتمال للتهديد. هذا النوع من الخوف- الخوف من شيء لا يُرى ولا يُسمع ولا يُلمس- أعاد تشكيل الوعي الإنساني بطريقة تختلف جذرياً عن أشكال الخوف التقليدية القائمة على حدث واضح أو تهديد مباشر. لقد صار الإنسان يعيش في ظلّ قلق مستمر، يتسلل إلى تفاصيل اليوم، وإلى طريقة الحركة، وإلى شكل العلاقات، وإلى معنى الاقتراب الجسدي من الآخرين.

ومع الوقت، لم يعد الخوف مجرد استجابة عاطفية بل تحوّل إلى إطار تُبنى من خلاله قرارات الفرد اليومية: كيف يخرج؟ من يلتقي؟ أين يجلس؟ ماذا يلمس؟ وكيف يفسّر الأخبار والمعلومات؟ ومع انغلاق الأماكن العامة، وامتلاء الإعلام بصور الموت والإنهاك الطبي، أصبح الخوف بنية تفسيرية تُعيد صياغة علاقة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الإنسان بالعالم. وبذلك تشكّلت ما يمكن تسميته بـ "الذات الوبائية": ذات تعيش في ظلّ تهديد دائم، وتفسّر الأحداث وفق منطق النجاة، وترى نفسها مسؤولة لا عن حماية جسدها فقط بل عن حماية الآخرين عبر سلوكها اليومي.

هذا التحول الداخلي لم يكن منعزلاً عن تدخل الدولة. فالخوف الذي انتشر في المجتمع منح السياسات الصحية سلطة إضافية، وأضفى على الإجراءات طابعاً أخلاقياً. لقد تقاطع الخوف الفردي مع الخطاب الرسمي الذي أعاد تعريف الامتثال بوصفه واجباً وطنياً، وحوّل الطاعة من استجابة للقانون إلى استجابة للنجاة الجماعية. وهكذا ظهر شكل جديد من العلاقة السياسية: علاقة تقوم لا على الإكراه المباشر، بل على "سلطة الخوف"، حيث تصبح الدولة وسيطاً نفسياً يُطمئن، ويحذّر، ويوجّه، ويُضبط من خلاله السلوك الاجتماعي.

ومع ذلك، لم يكن الخوف مجرد أداة سياسية، بل كان أيضاً قوة مكوِّنة للذات. ففي لحظة العزلة الطويلة، انكفأ الكثيرون إلى داخلهم، وأعادوا اكتشاف رغباتهم وهشاشاتهم ومخاوفهم الأكثر عمقاً. وأصبحت الأخبار اليومية والتقارير الصحية جزءاً من المخيال الوبائي الذي يعيد تشكيل الإدراك الجماعي. صار الأفراد أكثر ميلاً إلى الشك، وأكثر حساسية تجاه مصادر المعلومات، وأكثر انكشافاً أمام خطاب المبالغة والإنذار. وهذا التوتر بين الرغبة في النجاة والقلق من الموت ولّد نمطاً من الطاعة الاختيارية: طاعة لا تُفرض من الخارج، بل تُمارَس من الداخل بدافع حماية الذات والآخرين.

من هنا برزت المفارقة الكبرى للجائحة: الخوف الذي هدد

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الإنسان هو نفسه الذي نظّم سلوكه، وهو الذي منح الدولة مجالاً واسعاً للحضور. فكلما ازدادت حدّة الخوف، ازدادت الحاجة إلى سلطة قادرة على تفسير ما يحدث، وتحديد ما ينبغي فعله، وتقديم وعد بالحماية. وبذلك تشكّلت الذات الوبائية بوصفها ذاتاً مفاوضة بين حدّين: حدّ النجاة الذي يطلب الحذر والانكماش، وحدّ الطاعة الذي يطلب الامتثال والتنسيق مع قرارات الدولة. وبين هذين الحدّين ظهرت مساحات جديدة من السلوكيات: تضخّم الحسّ بالتهديد، الميل إلى التباعد حتى بعد رفع الإجراءات، انكشاف الإنسان على هشاشته، وتحول الجسد نفسه إلى مصدر محتمل للخطر.

لقد أسست الجائحة لمرحلة يتداخل فيها الخوف بالسياسة، والنجاة بالامتثال، والجسد بالسلطة. وما تركته ليس مجرد ذاكرة جماعية، بل هيئة جديدة للذات: ذات تتذكر هشاشتها، وتراقب سلوكها، وتعيد النظر في معنى الحرية حين تصبح الحياة نفسها في موضع تهديد. وهكذا يصبح الخوف ليس فقط ما عاشه الناس خلال الجائحة، بل ما سيبقى معهم بعدها.

البيت كمساحة معاد تعريفها - السكن، العزلة، والحدود الجديدة للحياة اليومية

لم تكن الجائحة مجرد حدث طبي أو سياسي، بل كانت حدثاً مكانيّاً بامتياز، أعاد تعريف الفضاء الذي يتحرّك فيه الإنسان، وأعاد توزيع الأدوار داخل المساحات التي اعتادها. ومن بين كل هذه الفضاءات، كان البيت هو الموقع الأكثر تحولاً؛ فقد انتقل في زمنٍ قصير من كونه مكاناً للراحة والحميمية إلى أن يصبح

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مركز حياة شاملة، ومختبراً لتفاعل جديد بين الفرد والعائلة والدولة.

لقد فرضت الجائحة على الإنسان نوعاً من "الانكماش المكاني"، حين انغلقت المدن وتوقفت الحركة، وأُجبر الأفراد على إعادة تموضعهم في مساحات ضيقة تَجمّع فيها العمل والدراسة والعبادة والضيافة والنوم تحت سقف واحد. هذا التحول لم يكن بسيطاً، إذ نقل الحياة من الخارج إلى الداخل، ومن المجال العام إلى المجال الخاص، فصار البيت - الذي كان مساحة اختيارية للوجود - فضاءً إلزامياً، تُدار فيه الحياة اليومية بكل تناقضاتها.

في ظل هذا التحول، ظهرت أنماط جديدة من العزلة؛ فقد وجد كثيرون أنفسهم أمام مساحات ضيّقة تعجز عن استيعاب كثافة الأدوار الجديدة. فالبيت لم يعد ملاذاً من ضغوط الخارج، بل أصبح مكاناً تتراكم فيه الضغوط: حضور اجتماعات العمل عبر الشاشات، متابعة الأطفال في الدراسة الرقمية، رعاية الأهل، والعيش في حالة يقظة صحية مستمرة. ومع الوقت، صار المكان الذي يفترض أن يمنح الطمأنينة مصدراً للقلق، لأن حدوده الجسدية والمعنوية لم تعد قادرة على امتصاص التوتر.

لكن التحول لم يكن نفسياً فقط، بل كان أيضاً سياسياً. فالبيت الذي ظلّ عبر الزمن مساحة شبه محرّرة من سلطة الدولة، أصبح اليوم نقطة اتصال مستمر مع النظام العام عبر التطبيقات الصحية، وتعليمات العمل عن بُعد، وآليات مراقبة المخالطة، والمتابعة الرقمية. وبذلك، باتت الدولة تدخل المنزل لا من الباب أو النافذة، بل من الشاشة الصغيرة التي تتحكم في جزء كبير من الإيقاع اليومي - من توقيت الاجتماعات إلى التزامات الصحة العامة. وبذلك تغيّر معنى الخصوصية؛ فالبيت لم يعد فضاءً

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مغلقاً، بل صار جزءاً من شبكة واسعة تُدار فيها الحياة عبر المنصات.

وفي الوقت نفسه، أعادت الجائحة تعريف العلاقات داخل المنزل. فقد اصطدمت الأزمنة المختلفة - زمن العمل، زمن التعليم، زمن الراحة - داخل حيز واحد، مما خلق شكلاً من "التوتر الزمني" الذي لم يكن مألوفاً قبل الأزمة. وتولدت عن ذلك معادلات جديدة للتعايش، إما عبر التضامن وتقاسم الأدوار، أو عبر الصراع الناتج عن ضيق الفضاء وتراكم المسؤوليات. وبذلك، كشف البيت هشاشته بوصفه مؤسسة اجتماعية، فهو لم يعد مجرد مسكن، بل تجمّعاً يومياً معقّداً يحتاج إلى هندسة مستمرة لتحقيق الاتساق بين ساكنيه.

ومع أنّ الحياة بدأت تستعيد شيئاً من إيقاعها الخارجي بعد انحسار الجائحة، فإن التغيرات التي شهدها البيت لم تختفِ، بل تركت أثرها العميق في الوعي المعاصر. فقد أصبح الإنسان أكثر إدراكاً لمعنى الفضاء الشخصي، وأكثر حساسية تجاه التواجد الدائم في مكان واحد، وأكثر وعياً بمحدودية استيعاب البيت لكل وظائف الحياة. كما تغيّر إدراك الناس للمنزل، فلم يعد مجرد مكان يُغلق آخر النهار، بل صار جزءاً من النظام الاجتماعي والسياسي الذي يُعاد تشكيله باستمرار.

وهكذا صارت تجربة البيت خلال الجائحة تجربة لإعادة اكتشاف الذات والمكان معاً. فالبيت لم يعد مجرد بناء من الجدران، بل أصبح فضاءً سياسياً وعاطفياً يمارس تأثيره في كل تفاصيل اليوم. ومن خلال هذا التحول، أعادت الجائحة صياغة أحد أقدم مفاهيم الحياة البشرية: معنى أن يكون للإنسان مكان

منشورات «ألف باء AlfYaa»

ينتمي إليه، ومتى يصبح هذا المكان حماية، ومتى يتحول إلى عبء، ومتى يصبح مرآة لهشاشته.

الهشاشة النفسية ؛ القلق، الوحدة، وتأرجح الإنسان بين التماسك والانكسار

مع امتداد الجائحة، لم يكن التهديد الأكبر هو الفيروس وحده، بل ذلك التصدّع الداخلي الذي بدأ يتشكل داخل النفوس بصمت. فقد فرضت الأزمة على الإنسان تجربة وجودية نادرة: الانفصال عن الإيقاع الاجتماعي المعتاد، والانحباس في دائرة ضيقة من التكرار، وغياب اليقين الذي ظلّ يضغط على الوعي بلا انقطاع. وتحوّلت الأيام إلى سلسلة من الأسئلة المعلقة، لا يجد الإنسان لها أجوبة واضحة: متى تنتهي الجائحة؟ من سيصاب؟ من سيفقد؟ وكيف سيتغير العالم بعد ذلك؟ هذه الأسئلة، التي بدت عابرة في الأسابيع الأولى، صارت مع الوقت محوراً للقلق، ومصدراً دائماً لإعادة التفكير في كل شيء، بما في ذلك فكرة الاستقرار نفسها.

لقد كشفت الجائحة هشاشة البنية النفسية الحديثة، تلك التي بُنيت على الإيقاع السريع للحياة، والقدرة على التخطيط، ومراكمة الإنجاز، والسفر، والاختلاط، والخروج المتواصل من الذات إلى العالم. ومع توقف كل شيء، وجد الإنسان نفسه عارياً أمام ذاته، بلا أدوات للهروب ولا مساحات للمراوغة. وهنا ظهرت الوحدة، لا بوصفها غياباً للآخرين فقط، بل بوصفها مواجهة قاسية مع الداخل، حيث تتكثف المشاعر، وتتضخم الأخطاء الصغيرة، وتتعالى الأصوات التي لطالما تم إسكاتها بضجيج الحياة اليومية. وبهذا تحولت العزلة من إجراء صحي إلى اختبار نفسي لم تعرفه

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

البشرية بهذا الاتساع من قبل.

هذا الانكشاف النفسي لم يكن متساوياً بين الجميع؛ فمن كان يعيش وحده وجد نفسه في عزلة صامتة، تتسع فيها الفجوات بين الأصوات الداخلية ولا شيء يكسرها سوى الأخبار المتكررة أو الوجوه الرقمية على الشاشة. أما مَن عاشوا في بيوت مكتظة، فكانت الوحدة لديهم تأخذ شكلاً آخر: وحدة رغم الازدحام، وصراع مع الضوضاء، وتوتر ناتج عن فقدان الحدود بين الخاص والعام. وبين هذين النمطين، ظهرت أشكال جديدة من القلق: قلق من المستقبل، وقلق من المرض، وقلق من فقدان الوظيفة، وقلق من العجز عن حماية الأسرة. وكأنّ الجائحة أعادت تعريف القلق ذاته، فلم يعد مجرد اضطراب عابر، بل أصبح جزءاً من البنية العاطفية اليومية.

ومع ذلك، لم تكن الهشاشة النفسية مجرد انكسار، بل كانت أيضاً مساحة لإعادة التشكّل. ففي لحظات العزلة الطويلة، تعلّم كثيرون كيف يصنعون توازناً هشاً بين خوفهم الداخلي وحاجتهم إلى الاستمرار. وظهرت لدى البعض القدرة على إعادة ترتيب أولوياتهم، أو اكتشاف جوانب في ذواتهم لم يجدوا لها مساحة في عالم ما قبل الوباء. ولعلّ هذا التأرجح بين الانكسار والتماسك هو ما أعطى التجربة طابعها الوجودي العميق: الإنسان لم ينهَر تماماً، لكنه لم يبقَ كما كان؛ ولم يتخلَّ عن صلابته، لكنه صار أكثر وعياً بحدودها.

وبين هذا وذاك، ورغم عودة الحياة تدريجياً إلى إيقاعها الخارجي، بقيت آثار الهشاشة النفسية كعلامة لا تُمحى بسهولة. فقد تركت الأزمة شقوقها الدقيقة في بنية الذات الحديثة، وأعادت

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

تعريف معنى القوة والضعف، ومعنى الثبات والانهيار، ومعنى أن يعيش الإنسان وهو يدرك هشاشته ولا يخجل منها. وهكذا صار القلق الذي لازم العالم خلال الجائحة جزءاً من ذاكرة الإنسان عن نفسه، وعن الآخرين، وعن العالم الذي لم يعد يبدو مستقراً كما كان.

إنّ الهشاشة النفسية التي فجّرتها الجائحة ليست عرضاً عابراً في تاريخ الأزمات، بل لحظة كشفت عمق العلاقة بين الفرد وظروفه، وبين العالم الخارجي والمساحات الداخلية التي يسكنها الإنسان. وفي هذا الكشف، وُلدت ذات جديدة: ذات تعرف أنّها يمكن أن تنكسر، لكنها تعرف أيضاً كيف تتماسك في مواجهة ما لا تستطيع السيطرة عليه.

الهوية بعد الجائحة؛ إعادة بناء الذات في عالم فقد يقينه

لم تغيّر الجائحة العالم الخارجي فقط، بل أعادت صياغة الصورة التي يرى بها الإنسان نفسه. فقد وجد الأفراد أنفسهم فجأة أمام عالم فقد يقينه؛ كل ما كان مألوفاً ومستقراً أصبح معلقاً، وكل ما كان يبدو قابلاً للتوقع أصبح مفتوحاً على الاحتمالات. وفي هذا الفراغ الجديد، بدأت الهوية الفردية - بكل طبقاتها المهنية والاجتماعية والرمزية - تتعرض لعملية إعادة تشكيل عميقة.

منذ عقود، بُنيت الهوية الحديثة على ثلاثة أعمدة: الإنجاز، الحركة، والتواصل. أما الإنجاز فكان يرتبط بالعمل والإنتاج والقدرة على التقدم. وأما الحركة فهي التي جعلت الهوية ممتدة بين المدن والمطارات والطرق المفتوحة. وأما التواصل فقد منح

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الإنسان شعوراً بالانخراط المستمر في العالم. لكن الجائحة هدمت هذه الأعمدة دفعة واحدة؛ أُغلقت الحدود، توقفت الأعمال أو تغيرت طبيعتها، وانكمش العالم إلى شاشة صغيرة وغرفة ضيقة. وهكذا بات الإنسان بلا المساحات التي اعتاد أن يبني من خلالها معنى ذاته.

ومع توقف الحركة، اكتشف كثيرون أن أجزاء واسعة من هويتهم كانت متكئة على الخارج: على زخم الاجتماعات، على دور العمل، على نظرة الآخرين، على وتيرة الحياة السريعة التي لا تتيح فرصة لمساءلة النفس. وبالانكفاء نحو الداخل، ظهرت فجوات في الهوية الحديثة، فجوات كانت مخفية تحت الركض اليومي. لم يعد الإنسان يعرف نفسه من خلال ما يفعل، بل من خلال ما يستطيع تحمله. ولم يعد يعرف قيمته من خلال إنتاجيته، بل من خلال قدرته على مواجهة العزلة والخوف والبطء. وبهذا انتقلت الهوية من منطق "الإنجاز" إلى منطق "القدرة على البقاء"، ومن منطق "الظهور الاجتماعي" إلى منطق "المراجعة الذاتية".

ومع أنّ البعض استطاع أن يستثمر هذه التجربة لإعادة بناء سرديته الخاصة، فإن آخرين وجدوا الهوية تنزلق من بين أيديهم. فالتحول المفاجئ في نمط الحياة أدى إلى شعور بالضياع: من أنا خارج مكتبي؟ ومن أكون بعيداً عن أدواري الاجتماعية؟ وأي معنى يحتفظ به المرء حين تتعطل المسارات التي بنى عليها تاريخه؟ وهكذا تحوّل سؤال الهوية إلى سؤال وجودي مُلحّ، يعيد التفكير في معنى الذات قبل التفكير في أدوارها.

وقد ساهم الفضاء الرقمي، بقدر ما وفر من تواصل، في

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

تعميق هذا التحول. ففي العالم قبل الجائحة، كانت الهوية الرقمية امتداداً للهوية المادية؛ أما أثناء الجائحة فقد أصبحت بديلاً عنها. صار حضور الإنسان في العالم مشروطاً بقدرته على الظهور عبر الشاشة، وأصبح صوته، وصورته، وموقعه، وتفاعلاته، هي المادة الأساسية التي يعرّف بها نفسه. وهذه الرقمنة القسرية للهوية لم تمر من دون أثر؛ فقد أعادت ترتيب طبقات الانتماء، ومنحت الفرد وعياً جديداً بذاته الرقمية، وبحدود هويته الفيزيائية التي باتت غير كافية وحدها للوجود في العالم الحديث.

ومع أنّ العالم بدأ يستعيد جزءاً من إيقاعه الخارجي، فإن الهوية التي خرج بها الإنسان من الجائحة ليست هي الهوية التي دخل بها. فقد أصبحت أكثر مرونة لكنها أيضاً أكثر حساسية. أصبحت أكثر استعداداً للتأقلم لكنها أقل ثقة باستقرار الأشياء. وأصبحت أكثر فهماً لهشاشتها لكنها أقل يقيناً بالمستقبل.

لقد خلقت الجائحة إنساناً يعرف أنّ هويته ليست معطى ثابتاً، بل مشروع هشّ يتشكل باستمرار وفق الظروف والتهديدات والتغيرات. وفي هذا الإدراك تكمن المفارقة: فالهوية بعد الجائحة ليست أضعف، لكنها أقل غروراً؛ ليست أكثر صلابة، لكنها أكثر وعياً بطبيعة العالم الذي يمكن أن يتغير في لحظة واحدة.

وهكذا أعادت الجائحة صياغة سؤال الهوية ليصبح: كيف نبقى نحن، في عالم لم يعد هو هو؟ وكيف نبني ذاتاً قادرة على التماسك، دون أن تنكر هشاشتها؟ وكيف نعيد خلق معنى لحياتنا في عالم أثبت أن كل معنى قابل للانهيار؟

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

المرونة البشرية .. كيف أعاد الإنسان اكتشاف قدرته على التكيّف؟

حين اجتاحت الجائحة العالم، بدا في الأيام الأولى أن الإنسان يقف أمام تهديد لا يستطيع استيعابه ولا السيطرة عليه؛ توقفت الحركة، أُغلقت الحدود، تعطلت المصانع، وانسحب الناس إلى منازلهم تحت وطأة خوف لم يعهدوه من قبل. غير أنّ ما حدث لاحقاً كشف جانباً آخر في الطبيعة البشرية: قدرة مذهلة على إعادة تنظيم الحياة، وعلى إعادة ابتكار الذات ضمن شروط خانقة لم يكن أحد يتصور أنه قادر على تحملها. لقد كانت الجائحة اختباراً حاداً للمرونة الإنسانية، اختباراً دفع البشر إلى مراجعة عميقة لنمط حياتهم، ولعلاقتهم بالعالم، ولتصورهم عمّا هو ممكن وما هو غير ممكن.

في الأسابيع الأولى، واجه الأفراد شعوراً بالعجز، لكن هذا العجز لم يلبث أن تحوّل إلى حركة صامتة لإعادة ترتيب اليوم، وإعادة بناء الإيقاع الشخصي. فحين سقطت البُنى الخارجية التي اعتادت الذات الاعتماد عليها - المدرسة، المكتب، المقهى، الطريق - بدأ الإنسان يبتكر فضاءات بديلة، داخل المنزل أو داخله هو نفسه. العمل الذي كان يتطلب حضوراً مادياً أصبح نشاطاً رقمياً. والتعليم الذي كان ممكناً فقط داخل الصف، تحوّل إلى مساحة افتراضية تتشكل فيها علاقات جديدة بين المعلم والطالب. وحتى العلاقات الاجتماعية التي كان يُظنّ أنها لا تُبنى إلا وجهاً لوجه، وجدت لنفسها أشكالاً أخرى عبر الشاشات، أو من خلال طقوس صغيرة تحفظ صلتها رغم المسافة.

ولم تكن المرونة مقتصرة على الجانب العملي للحياة؛ فقد

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

امتدت إلى البنية النفسية ذاتها. ففي مواجهة الضغط، استطاع كثيرون أن ينتقلوا من حالة التوتر الحاد إلى نوع من التكيف الهادئ الذي يقوم على قبول الواقع، والتعامل معه، وإعادة تعريف الحدود الممكنة. وهذا القبول لم يكن استسلاماً، بل كان حركة داخلية نحو إعادة توزيع الطاقة، وتطوير مهارات جديدة، والتحكم بالانتباه، وبناء طقوس يومية تحفظ الحد الأدنى من التوازن. لقد اكتشف الإنسان أنه قادر على التكيّف مع بطء الزمن، ومع غموض المستقبل، ومع محدودية المساحة، ومع فقدان الإيقاع الاجتماعي التقليدي - وهي قدرة لم تكن واضحة قبل لحظة الاضطراب الكبرى.

وفي قلب هذه العملية، ظهر شكل من أشكال "الإبداع تحت الضغط"، حيث أعادت الأسر تنظيم أدوارها اليومية، وابتكر الأفراد أدوات جديدة للعيش، ووجدت المجتمعات طرقاً لإعادة إحياء الروابط رغم القيود. فقد استطاع الناس تحويل المطبخ إلى فصل دراسي، وغرفة المعيشة إلى مكتب، والشرفة إلى نافذة للعالم، والأسطح إلى فضاءات للالتقاء من بعيد. تكيّفت الشركات، وتكيفت الجامعات، وتكيفت حتى الطقوس الدينية والاجتماعية، وكأنّ العالم كله أعاد كتابة نفسه بطريقة تتلاءم مع شروط الطوارئ.

ومع ذلك، لم تكن هذه المرونة بلا ثمن. فقد أدرك الإنسان أنه يتكيّف لأنه مضطر، وأن التكيّف ليس دليلاً على القوة دائماً، بل قد يكون علامة على الهشاشة التي تدفعه إلى إعادة تشكيل ذاته بسرعة خوفاً من الانهيار. لكن قيمة هذه التجربة تكمن في أنها كشفت ما كان مستتراً: أن الإنسان لا ينهار بسهولة، وأن قدرته على التحول قد تكون أعظم من قدرته على المقاومة. فالمرونة

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

ليست رفضاً للواقع، بل إعادة كتابة له، وإعادة ترتيب للذات بما يسمح لها بالاستمرار.

وهكذا خرج الإنسان من الجائحة بصورة مختلفة عن تلك التي دخل بها: أكثر إدراكاً لقدراته، وأكثر وعياً بحدوده، وأكثر استعداداً لإعادة تشكيل حياته حين يفرض العالم ذلك. لقد اكتشف المرونة بوصفها أحد مكونات هويته العميقة، لا باعتبارها مهارة ظرفية، بل باعتبارها طريقة وجود في عالم متقلّب، قد يتبدل في لحظة، ويجبره على أن يتغير معه كي يبقى.

العودة إلى العالم ؛ ما الذي تبقى من الإنسان القديم؟

حين بدأت القيود تُرفع تدريجياً وبدأت الحياة تستعيد بعض إيقاعها الخارجي، بدا وكأنّ العالم يفتح بابه من جديد، لكن الإنسان الذي خرج إلى ذلك العالم لم يكن هو الإنسان الذي دخله عند بداية الجائحة. فالعودة لم تكن عودة كاملة، ولا كانت استعادة آلية لما كان قبل الأزمة؛ كانت أشبه بعودة شخص غادر منزله لفترة طويلة، ثم عاد ليجده مألوفاً وغريباً في آن واحد. وهذا الشعور المزدوج بالانتماء والاغتراب هو ما ميّز لحظة ما بعد الجائحة: العالم هو نفسه، لكن الإنسان تغيّر.

لقد خرج البشر من تلك التجربة وهم يحملون طبقة إضافية من الوعي بأنفسهم وبالعالم. أصبح الاقتراب الجسدي فعلًا يحتاج إلى تفكير، وأصبح الجسد نفسه موقعاً للحيطة، وأصبح اللقاء الاجتماعي محكوماً بقدر من القلق حتى بعد انتهاء الخطر المباشر. فالعودة إلى المقاهي، إلى الشوارع، إلى قاعات الدرس والمكاتب والمناسبات، لم تكن عودة بسيطة، بل كانت تمريناً على

منشورات «ألف باء AlfYaa»

"استعادة الثقة" بالعالم الخارجي بعد أشهر طويلة من الشك والخوف والانعزال. وكأن الإنسان اعتاد خلال الأزمة على تقليص وجوده، وحين جاء وقت التوسع مرة أخرى، احتاج إلى وقت كافٍ كي يسمح لنفسه بالانفتاح.

وفي هذه العودة، ظهرت آثار التحولات العميقة التي مرت بها الهوية خلال الجائحة. فقد صار الإنسان أكثر حساسية للوقت وللمكان، وأكثر وعياً بحدوده النفسية، وأكثر ميلاً إلى حماية طاقته الداخلية. فالعلاقات الاجتماعية التي كانت تتم بلا تفكير صارت تُنتقى بعناية، والمسافات التي كانت تُقطع يومياً دون اكتراث صارت تُراجع، والأولويات التي كانت تُفرض من الخارج صارت تُعاد صياغتها من الداخل. وهكذا بدت العودة إلى العالم كأنها عملية تفاوض بين الإنسان القديم والإنسان الجديد: بين من كان يعيش بدافع الإنجاز، ومن بات يعيش بدافع المعنى؛ بين من كان يسير بسرعة لا تتيح له التأمل، ومن بات يراقب خطواته بدقة.

ومع ذلك، لم تكن العودة خالية من التوترات. فقد ظهرت فجوة مؤلمة بين الرغبة في الاندماج وبين الميل إلى الانسحاب، بين الحاجة إلى الاقتراب وبين الخوف من فقدان ما اكتُسب من هدوء خلال العزلة. كثيرون وجدوا أنفسهم يميلون إلى المساحات الصغيرة، ويخشون العودة الكاملة إلى ضجيج العالم. وكأنّ الجائحة أعطت الإنسان لمحة عن حياة أكثر بطئاً وعمقاً، ثم طلبت منه التخلي عنها بمجرد انحسار الخطر. وهذه الفجوة النفسية بين زمنين - زمن الأزمة وزمن ما بعدها - أصبحت جزءاً من البنية الشعورية للإنسان الجديد.

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

ومن جهة أخرى، جاءت العودة لتكشف أن الإنسان، رغم هشاشته، يمتلك رغبة قوية في إعادة بناء الروابط، وفي استعادة الحياة الاجتماعية، وفي المشاركة في العالم من جديد. فقد خرج الناس إلى الشوارع مع أوّل انفراج، يجرّبون لذة البدايات ويحتفلون بقدرتهم على النجاة. لكن هذا الاحتفال لم يكن خالياً من الإدراك بأن ما عادوا إليه ليس كما كان، وأن ما تبقّى من الإنسان القديم ليس سوى جزء من هوية أوسع وأعمق وُلدت من قلب الأزمة.

وهكذا، فإن "العودة إلى العالم" لم تكن عودة إلى ما كان، بل كانت دخولاً إلى عالم أعيد تشكيله، وفي داخله إنسان مختلف: أكثر حذراً، لكن أكثر بصيرة؛ أكثر هشاشة، لكن أكثر قدرة على التكيّف؛ أكثر إدراكاً لفناء الأشياء، لكن أكثر تعلقاً بما يملك. إن ما تبقى من الإنسان القديم هو جذوره، أما فروعه فقد نمت في اتجاه جديد، بفعل تجربة لم يتوقع أحد أن تترك كل هذا الأثر.

الخلاصة المعرفية

تكشف الجائحة، بوصفها حدثاً كاسِراً للإيقاع، أنّ الإنسان ليس كياناً ثابتاً ولا هوية مكتملة، بل مشروع دائم لإعادة التشكّل. فقد وضعت الأزمة الجسد في قلب العملية السياسية، وجعلت منه نقطة التقاء بين الطب والدولة، بين العلم والخوف، وبين الفرد والسلطة. وفي الوقت نفسه، دفعت الذات إلى مواجهة داخلية مع هشاشتها، مع قلقها، ومع حدود قدرتها على السيطرة، فتكشّفت طبقات جديدة من الوعي لم تكن مرئية في زمن الاعتياد.

أعادت الجائحة تعريف المكان، فصار البيت فضاءً سياسياً

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

وعاطفياً في آن واحد، وانقلب من ملاذ إلى مسرح تُدار فيه الحياة بكل تناقضاتها. وكشفت أيضاً عن العمق النفسي للعزلة، وعن قدرة القلق على إعادة تشكيل السلوك والخيال والوعي. ومع ذلك، أظهرت الأزمة أن الإنسان ليس هشاشة فقط، بل قدرة على النهوض وإعادة بناء الإيقاع الشخصي، وعلى ابتكار طرق جديدة للعيش حين تنهار البُنى القديمة. فالمرونة التي ظهرت في العمل والعلاقات والتعليم والحياة اليومية ليست مجرد تكيف براغماتي، بل هي مكوّن أساسي في الوجود الإنساني حين يواجه المجهول.

ولم تكن العودة إلى العالم حركة بسيطة، بل كانت عودة تنتج ذاتاً جديدة: إنساناً يراقب خطواته، يراجع أولوياته، ويعيد تعريف معنى القرب والبعد، ومعنى الوقت والمكان، ومعنى الحضور والغياب. لقد تبدّلت الهوية، لا من حيث مبادئها الكبرى، بل من حيث بنيتها الدقيقة: أصبحت أكثر حساسية، أقل وثوقاً، وأكثر وعياً بأن العالم يمكن أن ينقلب بلا مقدمات. ومع ذلك، فإن هذا التغير لم يكن انكساراً، بل بداية لإدراكٍ أعمق للذات وللعالم وللعلاقات التي تشكّل الإنسان في لحظات الطمأنينة ومراحل الخطر.

إنّ الإنسان بعد الجائحة هو إنسان يعرف هشاشته، لكنه يعرف أيضاً قدرته على التكيّف. إنسان فقد جزءاً من يقينه، لكنه اكتسب قدرة على النظر إلى العالم بعيون أكثر واقعية وأقل غطرسة. إنسان لا يبحث عن العودة إلى ما كان، بل عن شكل جديد من الحياة يتسع لكل ما تغيّر، ولكل ما تعلمه، ولكل ما أدركه حين وجد نفسه محاصراً بالخوف، متكئاً على الأمل، ومجبراً على إعادة بناء ذاته من الداخل.

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

بهذا المعنى، لم تكن الجائحة مجرد أزمة صحية، بل لحظة إنسانية كبرى أعادت تعريف ما يعنيه أن نكون بشراً في عالم هش ومتغير. ومن هذه اللحظة ستولد، بلا شك، سرديات جديدة عن الذات، وعن الدولة، وعن المجتمع، وعن المستقبل الذي لم يعد يبدو امتداداً للماضي بل بداية لصياغة أخرى ممكنة للإنسان.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مصادر الفصل الثامن

1. مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب عمّان.خرائط التجمعات الهشّة في الشرق الأوسط خلال جائحة كورونا. عمّان: فريدريش إيبرت، 2020.
2. مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية.نمو انتشار كوفيد-19 في العراق: تحليل للأنماط الوبائية ومؤشرات الهشاشة. بغداد، 2021.
3. وطفة، علي أسعد.إشكاليّات التعليم الإلكتروني وتحدّياته في ضوء جائحة كورونا: قراءة سوسيولوجيّة في جدليّات التفاعل والتأثير. جامعة الكويت، 2020.
4. أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية
5. يوميات في زمن الكورونا.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الفصل التاسع:
الوباء كحقل خصب لنظريات المؤامرة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مقدمة

لم تكن جائحة كورونا مجرّد حدث صحي عالمي، بل كانت لحظة اهتزاز كوني أعادت تشكيل علاقة الإنسان بالمعرفة والخوف، وأطلقت في الوقت نفسه واحداً من أكبر الانفجارات السردية في التاريخ المعاصر: انفجار نظريات المؤامرة. لقد ترافقت الجائحة مع حالة فريدة من عدم اليقين؛ فيروس غير مرئي، منشأ غامض، معلومات متضاربة، وخطاب علمي يتغيّر بصورة يومية. وفي ظل هذا الارتباك الكوني، ظهر ما هو أقدم من الفيروس ذاته: الحاجة إلى تفسير، إلى معنى، إلى رواية تُعيد ترتيب العالم حين يبدو بلا قواعد وبلا يقين.

هنا تحديداً ازدهرت المؤامرة. فوفقاً للأبحاث النفسية حول سيكولوجية نظرية المؤامرة، يزداد التفكير المؤامراتي حين يجد الإنسان نفسه أمام تهديد ضخم لا يملك أدوات فهمه أو السيطرة عليه. الخوف يولّد فجوات، والفجوات تفتح الباب للسرديات البديلة، التي تبدو في لحظات الاضطراب أكثر إقناعاً من العلم ذاته. المؤامرة، في النهاية، تمنح العالم منطقاً: إذا كان الفيروس مخيفاً، فمن الأسهل أن نتصوّر أن هناك "من صنعه"، و"من يربح منه"، و"من يخطط من خلاله".

وعبر تحليل نظريات المؤامرة في العلاقات الدولية، كما تبيّنه الدراسات المتخصصة، يتضح أنّ المؤامرة ليست مجرد خيال شعبي، بل أداة سياسية تُستخدم في تفسير الصراعات وتوجيه الرأي العام، بل وتبرير مواقف الدول. ولهذا، لم يكن غريباً أن تتحوّل الجائحة إلى ساحة صراع بين روايات متنافرة: الصين تتّهم الولايات المتحدة، وأميركا تتّهم مختبر ووهان، ووسائل

منشورات «ألف باء AlfYaa»

إعلام دولية تتحدّث عن "سلاح بيولوجي"، بينما تنتشر في الشرق الأوسط سرديات تتداخل فيها السياسة مع الطائفية ومع الخيال الشعبي.

وفي مضمار نظريات المؤامرة التي أطلقت بالتزامن مع الجائحة يمكننا أن نتذكر نظرية انتقال الفيروس من الخفافيش إلى الإنسان في الصين، ولقاح المسيح الدجال، ومناعة القطيع . لقد أظهرت الجائحة أنّ نظريات المؤامرة لا تنمو في هامش الواقع، بل في قلبه. فهي تستند إلى عناصر حقيقية - مثل الخوف، الغموض، عدم الثقة بالدولة أو المؤسسات الصحية- ثم تضيف إليها طبقات من الخيال. وعلى منصّات التواصل، تحوّلت هذه الخيالات إلى "معرفة بديلة"، تبني لنفسها جمهوراً، ورموزاً، ومؤثّرين، وقنوات توزيع. وهكذا ولدت "الذات المؤامراتية": إنسان يبحث عن رواية أكثر انسجاماً مع مخاوفه من الرواية العلمية نفسها.

في هذا الفصل سنتتبعكيف أصبحت الجائحة حدثاً مؤامراتياً بامتياز، وكيف تكوّنت سرديات منشأ الفيروس، وكيف وُلدت نظريات اللقاحات، وكيف استدعت الجائحة شبكات رمزية كبرى مثل الماسونية وروتشيلد وبيل غيتس. وسنحاول كشف العمق النفسي والاجتماعي للمؤامرة، ونحلّل دور الإعلام والسوشيال ميديا، ونقدّم قراءة نقدية تُظهر كيف تُنتج الأزمات الكبرى ليس فقط سياسات جديدة، بل عوالم رمزية موازية تتشكل فيها الحقيقة من جديد.

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

الخيال الوبائي: كيف تنتج المجتمعات سرديات المؤامرة في لحظات الخوف؟

عندما يظهر وباء جديد، لا ينتشر الفيروس وحده؛ ينتشر معه خيال جماعي يبحث عن تفسير. فالأوبئة، عبر التاريخ، لم تكن مجرد ظواهر بيولوجية، بل كانت لحظات يتسع فيها مجال التأويل، ويصبح فيها "الشرح" هو المعركة الحقيقية. وفي لحظات الخوف، يتراجع العقل الحسابي أمام العقل الأسطوري، وتتمدد قدرة المخيال الجمعي على إنتاج سرديات تغلّف المجهول بمعنى، والقلق بقصة، والتهديد بفعل فاعل. هذا ما يصفه علم النفس المعاصر، في دراسات سيكولوجية نظرية المؤامرة، بأنه "الخيال التعويضي": أي خيال تنسجه المجتمعات حين تعجز الرواية العلمية عن سدّ فراغات المعرفة أو تهدئة الخوف العميق.

يتكرر هذا النمط التاريخي مع كل وباء، لكنه بلغ ذروته مع كوفيد-19. فالزمن الذي تفشى فيه الوباء لم يكن زمناً هادئاً، بل زمناً مفككاً، مثقلاً بانهيار الثقة بالمؤسسات، وبانتشار وسائط الاتصال التي حوّلت كل فرد إلى منتج للمعلومة، لا مجرد متلقي لها. وهكذا وُلد "الخيال الوبائي": فضاء هجين يختلط فيه العلمي بالأسطوري، والسياسي بالروحاني، والحقائق بالشائعات، لينتج روايات بديلة تحاول تفسير ما لم تستطع المعرفة الرسمية تفسيره بالسرعة المطلوبة.

في هذا الخيال، تتشكل المؤامرة بوصفها رواية منطقية للحظة غير منطقية. فالإنسان، كما تشير الدراسات النفسية، يرفض فكرة أن حدثاً ضخماً كهذا يمكن أن يكون "طبيعياً" أو "عشوائياً". كلما كان الحدث ضخماً، ازدادت الحاجة إلى "فاعل ضخم" يقف خلفه.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

ولهذا اكتسبت سرديات المنشأ - من الخفاش، إلى أسواق ووهان، إلى المختبرات - قوة هائلة في مخيلة الجمهور. وقد تناولت بعض المقالات تحوّل تفسير علمي هش إلى سردية مؤامراتية متماسكة مثل اكل لحوم الخفافيش، لتُعيد رسم العلاقة بين الشرق والغرب عبر قصة بسيطة تقاوم التعقيد: هناك "شيء ما" تُخفيه الصين.

وتذهب الدراسات في تحليل نظريات المؤامرة في الصراعات الدولية إلى أن الأوبئة تصبح، في لحظة غموضها، مادة خام لإعادة إنتاج الصراع العالمي، إذ تتيح للدول والجماعات فرصة صياغة رواياتها الخاصة حول العدو، الخطر، والتهديد. ولذلك ظهرت خلال الجائحة سرديات تتهم الولايات المتحدة بتصنيع الفيروس، وأخرى تتهم الصين، وثالثة تتحدث عن "سلاح بيولوجي مسرّب"، ورابعة تربط الوباء بمختبرات سرية تعمل على إعادة تشكيل النظام الدولي.

لكن الخيال الوبائي لا يشتغل سياسياً فقط، بل روحياً أيضاً. ففي لحظات الخوف، يعود الإنسان إلى أكثر رموزه رسوخاً: الشرّ، العلامات، النبوءات، القوى الخفية. وهذا ما كشفته مقالات حول ما عرف بـ "لقاح المسيح الدجال"، حيث اندمجت المخاوف الطبية مع المرويات الدينية والتقنيات الحديثة لتشكيل سردية مؤامراتية تتقاطع فيها التكنولوجيا مع نهاية العالم.

أمّا وسائل التواصل الاجتماعي، فقد لعبت دور "الناسخ الأكبر" لهذا الخيال. فبدلاً من أن تبقى المؤامرات سرديات هامشية، تحوّلت على المنصات الرقمية إلى معرفة جماعية بديلة، تُعاد صياغتها ونشرها وتطويرها في دوائر لا نهائية، الأمر الذي

منشورات «ألف باء AlfYaa»

وصفه الباحثون في منظمة الصحة العالمية بـ "الوباء المعلوماتي" حيث تنتشر المعلومات أسرع من الفيروس نفسه.

هكذا يتضح أن الخيال الوبائي ليس انحرافاً عن الواقع، بل جزء منه. إنه آلية دفاعية تولّدها المجتمعات حين يشتد الخوف، وحين تصبح المعرفة الرسمية عاجزة عن تقديم يقين مريح. والمؤامرة، في جوهرها، ليست مجرد قصة، بل محاولة لإعادة ترميم النظام الرمزي للعالم، وخلق سردية متخيلة تمنح للتهديد معنى، وللفوضى نسقاً، وللمجهول وجهاً يمكن التعرف عليه حتى لو كان هذا الوجه وهماً.

من الخفاش إلى المختبر: حرب الروايات حول منشأ الفيروس

منذ الأيام الأولى لانتشار كوفيد-19، لم يكن سؤال "كيف ينتقل الفيروس؟" هو الأكثر إلحاحاً، بل كان السؤال الأعمق والأكثر تأثيراً: من أين جاء؟. هذا السؤال البسيط تحوّل بسرعة إلى ساحة صراع عالمي، ليس فقط بين العلماء، بل بين الدول، ووسائل الإعلام، والجماعات المؤدلجة، ومنتجي نظريات المؤامرة. فالأوبئة الكبرى، كما تشير الدراسات المتخصصة في تحليل الصراعات الدولية، لا تُقرأ بوصفها حوادث طبيعية فحسب، بل تتحول إلى مرآة تُعاد فيها صياغة علاقات القوة، وتُسقط عليها التوترات الكامنة بين الدول.

في بداية الجائحة، بدت قصة "الخفاش" هي الرواية الرسمية الأكثر تداولاً. فقد تحدّثت تقارير إعلامية مبكرة عن انتقال الفيروس من الحيوانات البرية في أسواق ووهان إلى البشر، في

منشورات «ألف باء AlfYaa»

سردية جمعت بين البيولوجيا والغرائبية الثقافية. ورغم أن هذا الطرح كان مدعوماً ببعض الدراسات العلمية الأولية، إلا أنّ عدداً من التحليلات الصحفية لاحظ أن سردية "الخفافيش" سرعان ما تجاوزت العلم لتتحول إلى أداة رمزية تُستخدم لوسم الصين بثقافة "غير صحية"، أو "غريبة"، أو "خطرها قادم من مطابخها وأسواقها"، وهو ما عززته كتابات رأى أصحابها أن هذه الرواية تناسب سياقاً سياسياً متوتراً أصلاً بين واشنطن وبكين.

لكنّ هذه الرواية لم تصمد طويلاً بمفردها. إذ ظهرت بسرعة سردية منافسة أكثر إثارة: فرضية المختبر. وقد روّجت وسائل إعلام، وشخصيات سياسية أميركية بارزة، ومراكز بحثية متشددة، لفكرة أن الفيروس قد يكون تسرّب من معهد ووهان للفيروسات، سواء عن قصد أو عن خطأ. هنا لم يعد النقاش علمياً، بل صار جزءاً من صراع جيوسياسي حقيقي، حيث استخدمت إدارة ترامب هذا الاتهام لتأطير الصين بوصفها تهديداً عالمياً، بينما ردّت بكين باتهامات مضادة، قائلة إن الجيش الأميركي ربما نقل الفيروس إلى الصين خلال مشاركته في الألعاب العسكرية في أكتوبر 2019. وهكذا تحوّل منشأ الفيروس إلى ساحة "حرب روايات"، كل رواية منها تحمل خلفها أجندة سياسية كاملة.

ومع تصاعد هذا الاستقطاب، بدأت تظهر روايات أكثر جذرية، قدّمها بعض الكتّاب والمراقبين، زعمت أن الفيروس "سلاح بيولوجي" جرى تطويره عمداً، إما لإضعاف خصوم اقتصاديين، أو لإعادة رسم موازين القوة العالمية. وتزامن ذلك مع انتشار دراسات غير محكّمة، وفيديوهات رقمية، وتقارير

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مجهولة المصدر، دعمت فكرة أن العالم دخل مرحلة جديدة من "الحرب البيولوجية الباردة". هذه السرديات ازدهرت تحديداً لأنها وفّرت تفسيراً بسيطاً لحدث معقد: إذا كان العالم يترنّح، فلا بد أنّ قوة خفية أرادت له ذلك.

وقد ساهمت بعض الكتابات العربية في تغذية هذا الاتجاه، عبر التأكيد على أن الروايات المتضاربة نفسها - من الخفاش إلى المختبر - علامة على وجود أمر أكبر يجري إخفاؤه. فوفق هذا المنطق، لا يمكن أن يكون التناقض بين التقارير العلمية صدفة، بل دليل على تلاعب متعمّد بالمعلومات. كما ذهبت تحليلات أخرى إلى اعتبار أن تضارب الدراسات العلمية فتح المجال لتفسيرات بديلة، خاصة في ظل غياب ثقة راسخة بالمؤسسات الصحية العالمية، واستناد كثير من الناس إلى مصادر رقمية غير موثوقة.

وما من شك أن الإنترنت لعب دوراً محورياً في تضخيم هذه الحرب السردية. فمنصة واحدة يمكنها أن تحوّل فيديو غامضاً أو وثيقة مشكوكاً في صحتها إلى "دليل" تتناقله ملايين الحسابات. وقد بينت تقارير بحثية أن موجة هائلة من المعلومات المضللة انتشرت في الأسابيع الأولى من الجائحة، الأمر الذي دفع منظمة الصحة العالمية إلى استخدام مصطلح "Infodemic" لوصف حالة التفشي الموازي للمعلومات الكاذبة.

وهكذا، لم يعد منشأ الفيروس مجرد سؤال علمي. بل أصبح ساحة لصراع دولي ورمزي، تداخل فيه العلم بالسياسة، والإعلام بالتكنولوجيا، والحقائق بالشبهات. ومن خلال هذا الصراع، وُلدت سرديات المؤامرة حول منشأ كورونا، ليس لأنها تملك الأدلة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الأقوى، بل لأنها كانت الأكثر قدرة على تقديم معنى شامل في لحظة كان العالم فيها غارقاً في القلق واللايقين.

لقاح المسيح الدجّال - بيل غيتس، الرقاقة، ونبوءات التكنولوجيا السوداء

لم تصل أي سردية من سرديات المؤامرة خلال الجائحة إلى مستوى الانتشار الذي بلغته "مؤامرة اللقاح"، تلك القصة الكونية التي جمعت بين التقنية الحديثة، والسياسة العالمية، والرموز الدينية، وصراعات النفوذ، لتنتج واحداً من أكثر أشكال الخيال الوبائي تركيباً وتأثيراً. فقد نشأت هذه السردية في لحظة كان العالم فيها يعيش ذروة القلق: الفيروس ينتشر بلا كابح، واللقاحات ما تزال في طور التجريب، والناس يواجهون واقعاً غير مسبوق من العجز واللايقين. في مثل هذه اللحظات، كما تشير الدراسات في سيكولوجية نظرية المؤامرة، يميل الأفراد إلى البحث عن "فاعل مقصود" يقف خلف الأحداث، وبذلك تصبح فكرة "لقاح مصنوع للسيطرة" أكثر إقناعاً من فكرة "لقاح قيد التطوير العلمي".

برز اسم بيل غيتس في قلب هذه السردية، ليس فقط بسبب دوره التاريخي في دعم الصحة العالمية، بل لأنه يمثل رمزاً مركّباً: ملياردير، تقني، صاحب نفوذ عالمي، ومنخرط في مشاريع تتعلق بالمناعة واللقاحات. هذه العناصر جعلته في المخيال الشعبي شخصية "محتملة" لتفسير حدث غير مفهوم. فبحسب تحليلات إعلامية عدة، تحوّل غيتس من داعم لبرامج التطعيم إلى "مهندس خفي" يُزعم أنه يقف وراء خطة كبرى

منشورات «ألف باء AlfYaa»

لإعادة تشكيل العالم عبر اللقاح. وهكذا وُلدت أسطورة "الرقاقة" أو الـ Microchip: شريحة رقمية ستُزرع في أجساد البشر من خلال اللقاح، لتصبح كل حركة وكل معلومة تحت سيطرة "النخب العالمية".

وقد قدّمت بعض الكتابات الصحفية والتأويلات الرقمية سردية دينية-تكنولوجية أكثر عمقاً: اللقاح ليس مجرد مشروع سيطرة سياسية، بل "علامة ميتافيزيقية" على نهاية الزمن. ظهرت مقاطع ومنشورات تربط بين اللقاح و"رقم الوحش 666"، وبين التكنولوجيا والنبوات، وبين غيتس وشخصية "المسيح الدجال". وقد كشفت هذه السردية عن قدرة غير مسبوقة للخيال الديني على إعادة تدوير رموزه داخل فضاء رقمي معولم، حيث يتجاور النص المقدس مع مقاطع اليوتيوب، وتتقاطع الرؤى آخر الزمن مع أرقام التجارب السريرية، ليُنتج مزيجاً جديداً لا يمكن فصله بين الموروث الديني والتصورات التكنولوجية الحديثة.

وتظهر تحليلات عديدة أن انتشار هذا النوع من الخطاب لم يكن عشوائياً، بل استند إلى سلسلة من الأحداث والخطوات العلمية التي أُسيء فهمها. فمشاريع تتعلق بتوثيق البيانات الصحية، أو استخدام تقنيات نانوية في تطوير اللقاحات، أو ربط حملات التطعيم بأنظمة رقمية، تحوّلت في الفضاء الرقمي إلى "دلائل" على وجود مخطط كوني للسيطرة على البشر. وقد عززت بعض الحوادث الإعلامية، مثل تصريحات مبتورة لساسة أو رجال أعمال، المخاوف ودفعت ملايين الناس إلى تبني سردية كاملة حول اللقاح بوصفه أداة للهيمنة.

ومع ذلك، فإن صعود هذه السردية لم يكن مجرد نتيجة لسوء الفهم. فوفقاً لمقاربات العلاقات الدولية التي تناولت نظريات

منشورات «ألف باء AlfYaa»

المؤامرة في الصراعات، تنتعش مثل هذه الأفكار تحديداً في لحظات تتراجع فيها الثقة بالمؤسسات، ويشعر المواطن بأن حجم الأزمة أكبر من قدرة الدول على إدارتها. وفي عالم يعيش فيه الناس تحت وطأة المراقبة الرقمية، والعمل عن بُعد، والإغلاقات، والسياسات الصحية الصارمة، بدا من السهل تأويل اللقاح كجزء من منظومة أكبر للتحكم، لا كإجراء وقائي بحت.

وفي السياق العربي، تداخلت هذه السرديات مع المخيال الديني بدرجة أكبر. فقد ظهرت تفسيرات تربط بين اللقاح ونبوءات آخر الزمان، وبين التقنية والشيطنة، وبين الصحة العالمية والماسونية أو "العائلات المتنفذة" مثل روتشيلد وروكفلر. وقد ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي على تحويل هذه التأويلات إلى موجة واسعة تجاوزت حدود الدول واللغات، لتصبح سردية عالمية بأشكال محلية مختلفة.

في النهاية، لا تكشف "مؤامرة اللقاح" عن سوء فهم علمي بقدر ما تكشف عن أزمة ثقة عالمية، وعن حاجة بشرية عميقة لامتلاك رواية تفسّر تهديداً غير مرئي. إنها تحالف بين الخوف من التكنولوجيا، والقلق من السلطة، والتراث الديني، والفراغ المعرفي الذي أحدثته الجائحة. ولهذا، ستظل إحدى أكثر السرديات دلالة على كيف تعيد الأزمات الكبرى تشكيل مخيال الإنسان، وكيف يمكن لحدث طبي أن يتحوّل إلى قصة كونية تتعلق بالخلاص والهيمنة ونهاية العالم.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مناعة القطيع: عندما تتحول السياسات الصحية إلى مادة للتأويل المؤامراتي

حين أعلنت بعض الحكومات، وفي مقدمتها بريطانيا والسويد، عن مقاربة "مناعة القطيع" في الأسابيع الأولى للجائحة، بدا القرار صادماً للرأي العام العالمي. فقد ظهر وكأن الدولة تتخلى عن دورها في الحماية المباشرة للسكان، وتسمح للفيروس بالانتشار بهدف خلق مناعة طبيعية. ورغم أن المفهوم نفسه يُناقش علمياً منذ عقود، فإنّ طرحه في لحظة ذعر صحي عالمي جعله يبدو خارج السياق، بل وخطيراً إلى حدّ الاستفزاز. هنا تحوّل قرار صحي- ذو خلفية وبائية معقدة- إلى نقطة اشتعال سرديات مؤامراتية واسعة.

من منظور علم النفس الاجتماعي، كما تفصّله الأدبيات المتخصصة في سيكولوجية نظرية المؤامرة، فإنّ الأفراد يميلون إلى تفسير السياسات المبهمة أو غير المألوفة بوصفها جزءاً من نوايا خفية. وحين تصدر الدولة قراراً يبدو متناقضاً مع حدس الناس عن "السلامة"، فإن ذلك يدفع إلى البحث عن تفسير بديل. وهكذا انفتح الباب أمام سلسلة من التأويلات التي رأت في "مناعة القطيع" خطة لتقليل عدد السكان، أو لإعطاء الأولوية للاقتصاد على حياة البشر، أو لتجربة نماذج جديدة من "الفرز الاجتماعي" حيث ينجو الأقوى ويتساقط الأضعف.

وقد ذهب بعض المراقبين إلى أن هذه الاستراتيجية لم تكن مجرد خيار صحي، بل امتداداً لرؤية أيديولوجية تعتبر الدولة "حارساً" لا "راعياً"، وتمنح المسؤولية للأفراد بدل أن تحملها المؤسسات. مثل هذه القراءات عززت فكرة وجود "خطة" بأنّ

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الوباء فرصة لإعادة تشكيل المجتمع على أسس داروينية، حيث يتحمل الأفراد تبعات المرض دون تدخل الدولة. وسرعان ما انتشرت اتهامات في فضاءات التواصل تقول إن الحكومات تعلم أن الفيروس قاتل لكنها اختارت الصمت، أو أنها تراهن على "التضحية بكبار السن" لإنقاذ الاقتصاد.

وفي فضاءات إعلامية أخرى، ظهرت تفسيرات أكثر تعقيداً تربط "مناعة القطيع" بمشاريع عالمية تتعلق بإعادة تنظيم الاقتصاد الدولي، بحيث يُترك الفيروس ليكشف هشاشة بعض الفئات، تمهيداً لإعادة توزيع الأعباء المالية والاجتماعية. وقد دعمت بعض التقارير الصحفية هذه الفكرة حين تحدّثت عن الضغوط التي واجهتها حكومات أوروبية مع اتساع الأزمة الاقتصادية، ما جعل الناس يرون في القرارات الصحية "قيماً اقتصادية متنكرة" أكثر مما يرون فيها قرارات طبية بحتة.

وقد ساعدت البيئة الرقمية، كما تشير التحليلات الغربية في دراسات المؤامرة وعلاقتها بالسياسة الخارجية، على تضخيم هذه السرديات. إذ تزامن الإعلان عن "مناعة القطيع" مع انتشار موجة ضخمة من المقاطع التي تُظهر مسؤولين وهم يتحدثون بلغة تقنية غامضة، ما فُسّر على أنه محاولة لإخفاء الحقيقة عن الجمهور. وتحوّلت هذه المقاطع إلى مادة خصبة لإنتاج روايات تزعم أنّ الحكومات لا تخشى الفيروس بقدر ما تخشى انهيار النظام الاقتصادي العالمي.

وفي العالم العربي، قُرئت هذه الاستراتيجية عبر عدسة مختلفة. فقد رأى عدد من الكتّاب أن "مناعة القطيع" تكشف عن ازدواجية في تعامل الدول الغنية والفقيرة مع الأزمة؛ إذ يُترك

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الفيروس ينتشر في الغرب بينما تُفرض إجراءات قسرية في الشرق، ما اعتبره البعض دليلاً على "تلاعب عالمي" بآليات إدارة الوباء. ووجدت هذه القراءات أرضية مناسبة في مجتمعات مثقلة أصلاً بعدم الثقة بالحكومة، ما جعل أي قرار غير شفاف مصدراً لتفسير مؤامراتي مباشر.

لكنّ أخطر ما في سردية "مناعة القطيع" هو أنها قدّمت للخيال المؤامراتي قصة تبدو واقعية: دولة تتخذ قراراً يعرض حياة الناس للخطر، ثم تتراجع عنه تحت ضغط العلم والرأي العام. هذا المسار عزز فكرة أن الحكومات قد تخفي الكثير، وأن القرارات الصحية ليست دائماً قائمة على العلم، بل على أولويات سياسية واقتصادية. وهكذا تحوّل مفهوم وبائي تقني إلى "دليل" - في نظر البعض - على أن الجائحة ليست حدثاً طبيعياً، بل جزءٌ من مخطط يُدار من فوق.

بهذا المعنى، تكشف سردية "مناعة القطيع" عن شيء أعمق من سوء الفهم العلمي: إنها تعبير عن أزمة ثقة ممتدة، وعن قدرة الخيال الاجتماعي على تحويل أي قرار ضبابي إلى علامة على وجود قوة غامضة تتحكم بالعالم. وهي أيضاً مثال واضح على كيف أن لحظة جائحة يمكن أن تُعيد تشكيل السياسات العامة داخل مخيال جماعي يبحث عن معنى في وسط فوضى عالمية.

الماسونية والعائلات المتنفذة: سردية "إعادة ضبط العالم" في المخيال المؤامراتي

في ذروة الجائحة، وبينما كان العالم يعيش حالة استثنائية من انعدام اليقين، ظهرت واحدة من أكثر السرديات المؤامراتية

منشورات «ألف باء AlfYaa»

رسوخاً وانتشاراً: سردية "العائلات المتنفذة" والماسونية التي تعيد تشكيل العالم عبر الوباء. هذه السردية ليست جديدة؛ فهي جزء من تقاليد سياسية وثقافية تعود إلى القرن التاسع عشر، حيث كانت تُربط التحولات الكبرى - الثورات، الأزمات الاقتصادية، الحروب - بشبكات خفية تحكم العالم. ولكنّ الجائحة وفّرت لهذه الفكرة بيئة مثالية لإعادة بعثها، وجعلت من "إعادة ضبط العالم"(The Great Reset)عنواناً لمرحلة يُعاد فيها ترتيب القوى والنفوذ.

تُظهر الدراسات التي تناولت نظرية المؤامرة في تحليل الصراعات الدولية أنّ صور "الحكومة الخفية" أو "النخبة العالمية" تتجدّد عادةً في اللحظات التي يشعر فيها الناس أن الأحداث أكبر من قدرتهم على الفهم، وأن التغيير أسرع من قدرة الدولة على الشرح. وفي لحظة وباء عالمي يفرض الإغلاق، ويوقِف الاقتصاد، ويُضعف المؤسسات، يصبح من السهل تخيّل أن قوة ما تعمل من وراء الستار.

وفي هذا الإطار، برزت أسماء عائلات مثل روتشيلد وروكفلر، بوصفها رموزاً لطبقة مالية فوق-دولية. ورغم أن هذه العائلات تمتلك فعلاً تاريخاً طويلاً في التمويل العالمي، فإنّ المخيال المؤامراتي منحها دوراً أوسع بكثير: إدارة الأزمات، صناعة الحروب، والتلاعب في الأسواق. ومع الجائحة، جرى إعادة توظيف هذه الرموز القديمة لإنتاج سردية جديدة مفادها أن الوباء ليس مجرد فيروس، بل خطوة محسوبة ضمن مشروع لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، يُعاد فيه توزيع السلطة لصالح نخبة مالية تملك القدرة على تغيير مصائر الدول.

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

وقد ساعدت بعض الكتابات الإعلامية والرقمية - التي انتشرت بكثافة خلال الإغلاق - على تأجيج هذا الخطاب عبر ربط الجائحة بخطط مثل "النظام العالمي الجديد" أو "التحول العالمي الإجباري نحو الاقتصاد الرقمي"، وعدّ الوباء فرصة لفرض نظام مراقبة دائمي يتيح لهذه النخب السيطرة على المجتمعات. مثل هذه التأويلات لم تكن تحتاج إلى أدلة صلبة بقدر ما كانت تستند إلى تراكم تاريخي من الشكوك، تغذّيه أزمات اقتصادية وسياسية ممتدة منذ 2008، وأجواء عالمية تراجع فيها الثقة بالمؤسسات الرسمية.

وتُظهر الدراسات النفسية حول سيكولوجية نظرية المؤامرة أنّ هذا النمط من التفكير يتغذّى على ثلاثة عناصر رئيسية:

1. حجم الحدث غير المسبوق
2. الثغرات المعرفية
3. الشك الأخلاقي تجاه النخب

وعندما تجتمع هذه العناصر، يصبح من السهل تصوّر أن الجائحة حدثٌ مُهندَس، وأن القرارات الحكومية ليست استجابة للأزمة بل جزءٌ من "سيناريو مكتوب مسبقاً".

وفي العالم العربي، اكتست هذه السرديات بطابع محلي؛ إذ استخدمها بعض المراقبين لتفسير التحولات المفاجئة في الاقتصاد والسياسة، وربطها بمشاريع عالمية مثل "التحول الرقمي القسري"، أو "التطبيع السياسي"، أو "إعادة هيكلة سوق النفط". وفي هذه التفسيرات، تحوّلت الجائحة إلى "غطاء" عملي لفرض واقع جديد، لا إلى أزمة صحية. ومع تراجع الشفافية في العديد

منشورات «ألف باء AlfYaa»

من الدول، وغياب المعلومات الدقيقة في بعض الفترات، وجد خطاب "النخبة المتحكمة" أرضية خصبة للانتشار.

أما على مستوى الثقافة الرقمية، فقد وفّرت منصات التواصل بيئة مثالية لمراكمة هذه السرديات. فالميمات، والفيديوهات القصيرة، والتسجيلات الصوتية، أعادت تدوير قصة "النخبة" عبر صيغ مبتكرة جذبت جمهوراً واسعاً، خاصة بين الشباب، الذين وجدوا في هذه السرديات تفسيراً أكثر إثارة من السرديات العلمية أو الرسمية. وقد أشار محللون غربيون إلى أن فكرة "إعادة ضبط العالم" تحوّلت على الإنترنت إلى ميتاسردية - سردية كبرى - تنسج داخلها قصصاً صغيرة: اللقاح، الاقتصاد، الذكاء الاصطناعي، العمل عن بُعد، وحتى انقطاع سلاسل التوريد.

غير أنّ اللافت هو أن هذه السردية لم تكن تخلو من عناصر واقعية. فهناك بالفعل مؤتمرات دولية تناقش "إعادة بناء الاقتصاد العالمي"، وهناك تحولات فعلية نحو الرقمنة، وهناك شركات تكنولوجية عملاقة ازدادت قوتها خلال الجائحة. هذه "البذور الواقعية" منحت السردية المؤامراتية قوة إضافية، لأنها وضعت التخيل فوق وقائع موجودة فعلاً، لتنتج تفسيراً يبدو منسجماً أكثر من الرواية العلمية المتقلبة.

في النهاية، تعكس سردية "الماسونية والعائلات المتنفذة" حاجة الإنسان إلى بناء قصة كبرى قادرة على احتواء كل التفاصيل المبهمة للوباء. إنها محاولته لإعادة ترتيب العالم حين يبدو بلا يقين، ومحاولة لفهم التحولات العميقة التي أحدثتها الجائحة في الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا. ولسوء الحظ، فإن مثل هذه السرديات، وإن كانت تمنح إحساساً بالفهم، فإنها كثيراً ما تغلق

منشورات «ألف باء AlfYaa»

باب التفكير النقدي، وتحوّل العالم إلى خشبة مسرح يتحرك عليها "آخرون" مجهولون، بينما يغيب الفاعل الحقيقي: الدولة، والسياسة، والاقتصاد، والإنسان نفسه.

السوشيال ميديا وغرف التضخيم: كيف صُنعت "العدوى المعلوماتية"؟

مع اللحظة الأولى لانتشار الفيروس، لم تكن العدوى بيولوجية فقط، بل كان هناك نوع آخر من العدوى يسري بسرعة أكبر، ويتنقل عبر الحدود بلا عوائق: العدوى المعلوماتية. فقد وجدت نظريات المؤامرة في منصات التواصل الاجتماعي بيئة مثالية للتكاثر، حتى تحولت إلى موجة موازية للوباء، قادرة على إنتاج خوف يفوق أحياناً خوف المرض نفسه.

لقد لعبت السوشيال ميديا دوراً مضاعفاً: فهي ليست مجرد منصة لنشر المحتوى، بل بنية تقنية تقوم على خوارزميات تعطي الأولوية للمواد الأكثر إثارة، والأكثر قدرة على إبقاء المستخدم في حالة انتباه. وفي زمن الجائحة، كان المحتوى المؤامراتي - بفضل طابعه الدرامي، وإيقاعه السريع، وإجاباته "المكتملة" - أنسب لطبيعة هذه الخوارزميات من البيانات العلمية الجافة. وهكذا، تحوّل المستخدم العادي إلى ناقل غير واعٍ لمحتوى مضلل، يعيد نشره بدافع القلق أو الفضول أو الرغبة في تحذير الآخرين، ليتحول بدوره إلى جزء من سلسلة انتشار بلا نهاية.

ومع الوقت، ظهر نمط أخطر: غرف التضخيم الرقمية. وهي مجموعات مغلقة أو شبه مغلقة - على واتساب، فيسبوك، تلغرام، وتويتر - تصنع فيها المجتمعات الرقمية الصغيرة عالماً معرفياً

منشورات «ألف باء AlfYaa»

بديلاً. ففي هذه الغرف، كانت الأخبار تتكرر وتُعاد صياغتها، ويضيف كل فرد "تفصيلاً" صغيراً، فيصبح الخبر أكثر حبكاً، وأكثر قابلية للتصديق. بعض الدراسات الاجتماعية التي تناولت انتشار نظريات المؤامرة بيّنت أن هذه المجموعات تعمل بمنطق "التأكيد المتبادل": حيث لا تُناقش الفكرة، بل تُعزّز. ولا تُصحَّح المعلومة، بل يُعاد تغليفها بسياق جديد يجعلها تبدو أكثر يقيناً. وهو ما يشبه عملية "إعادة تدوير" للمعلومات، تتحول فيها الشائعة البسيطة إلى سردية مكتملة تُغني المتلقي عن البحث أو الشك.

ولم يكن دور المنصات التقنية محايداً. فالتفاعل العالي مع المحتوى المثير - سواء كان مؤامراتياً أو تحريضياً - كان يدفع الخوارزمية لإبرازه أكثر، ما يخلق دوامة من الاهتمام المتزايد. وقد وصف بعض الباحثين هذا النمط بـ "اقتصاد الانتباه"، حيث تصبح الحقيقة أقل أهمية من القدرة على جذب العين والنقر والمشاركة. ومن هنا، كان من الطبيعي أن تنتشر فيديوهات "المخبرين" المزعومين، و"الوثائق المسرّبة"، وسجلات المرضى، وتسجيلات موظفي المستشفيات، وأن تصبح هذه المواد جزءاً من "السردية الشعبية" للجائحة.

ومع دخول الإغلاق العام، تحولت السوشيال ميديا إلى المساحة الإنسانية الوحيدة المفتوحة. وبسبب الفراغ الاجتماعي والعزلة، بدا كثير من الناس أكثر قابلية لتصديق ما يتلقونه عبر الشاشة. البعض وجد في نظريات المؤامرة معنى يفسّر ما يجري؛ البعض الآخر وجد فيها ملاذاً نفسياً يعيد ترتيب العالم الذي بدا فجأة بلا منطق. وارتبط انتشار هذه السرديات بارتفاع مستويات القلق

منشورات «ألف باء AlfYaa»

والتوتر، كما أشارت بعض التحليلات الإعلامية، إذ إن الخوف يقلل القدرة على التفكير النقدي، ويزيد الميل إلى التصديق السريع.

ولأن سرديات المؤامرة تمتلك قوة سردية استثنائية - فهي تقدم "منطقاً" بديلاً للواقع، وتمنح شعوراً بالسيطرة في لحظة فقدان السيطرة - فقد شكّلت السوشيال ميديا منصة لإعادة إنتاج معنى الوباء ذاته. لم يعد الفيروس مجرد كائن مجهري، بل صار جزءاً من "لعبة كبرى"، تشارك فيها الحكومات، والشركات، والمختبرات، والماسونية، والجهات الغامضة، وحتى العلماء أنفسهم.

وفي كثير من الحالات، لم تعد الحقيقة العلمية قادرة على اللحاق بسرعة التضليل. إذ في اللحظة التي يصدر فيها تقرير علمي حول منشأ الفيروس أو فعالية اللقاح، كانت منصات التواصل قد أنجزت إنتاج "نسختها الخاصة" من الحقيقة، سواء عبر مقاطع قصيرة، أو صور مفبركة، أو وثائق مشكوك فيها. ومع غياب الثقة بالمؤسسات في بعض المجتمعات، صارت "الحقيقة الرقمية" بديلاً عن الحقيقة العلمية، وصار التضليل نفسه أداة لبناء هوية جماعية في مواجهة "الرواية الرسمية".

هكذا، صُنعت العدوى المعلوماتية: ليس من خلال الشائعة وحدها، بل عبر بنية كاملة من الخوارزميات، وغرف التضخيم، والرغبة الإنسانية في إيجاد تفسيرٍ لما لا يمكن تفسيره بسهولة. لقد أنتجت السوشيال ميديا ليس فقط نظريات مؤامرة، بل مجتمعاً مؤامراتياً يعيش داخل عالم معرفي موازٍ، لا يمكن تفكيكه إلا بفهم آليات تشكّله لا بمجرد تصحيح معلوماته.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

العلم تحت الحصار: كيف تراجعت الثقة بالخبراء؟

لم تكن جائحة كورونا مجرّد اختبار للأنظمة الصحية، بل كانت اختباراً قاسياً لسلطة العلم نفسه. فقد وجد الخبراء - الطبيب، عالم الفيروسات، الباحث الوبائي - أن مكانتهم التي بدت راسخة قبل 2020 بدأت تتعرض لتصدّع غير مسبوق. وفي قلب هذا التصدّع نشأت سردية مؤامراتية جديدة: العلم ليس محايداً، والخبراء جزء من لعبة أكبر.

في الأيام الأولى للوباء، كانت المجتمعات تبحث عن إجابات واضحة: كيف ينتقل الفيروس؟ لماذا ينتشر بسرعة؟ ما جدوى الكمامات؟ هل اللقاح آمن؟ لكن العلم، بطبيعته البطيئة والمتحفّظة، لم يكن قادراً على تقديم إجابات قطعية في تلك اللحظة. لقد كان العلماء يعملون في ظل غموض، ويعدّلون توصياتهم باستمرار مع ظهور معطيات جديدة. هذا التغيّر الطبيعي في المعرفة العلمية بدا لكثيرين علامة اضطراب أو تلاعب، وأصبح مادة جاهزة لتأويلات شعبية تقول إن "الخبراء لا يعرفون" أو "الخبراء يخفون الحقيقة".

وتُظهر الدراسات التي تناولت سيكولوجية نظرية المؤامرة أنّ الثقة بالعلم تتراجع حين يتحول الخبير إلى جزء من القرار السياسي. وهذا ما حدث خلال الجائحة. فقد ظهر الأطباء على المنصات الرسمية، وأصبحوا وجوهاً حكومية، تتحدث باسم الدولة وتبرّر سياسات الإغلاق والتقييد واللقاحات. وهكذا اختفى الحدّ الفاصل بين المعرفة العلمية والسلطة، فصار الخبير يُرى بوصفه موظفاً في آلة الحكم لا باحثاً مستقلاً.

ومع انتشار هذا التصور، وجدت النظريات المؤامراتية فرصة ذهبية. فجأة، صار الطبيب الذي يعلن أرقام الإصابات "شريكاً"

منشورات «ألف باء AlfYaa»

في مؤامرة، وصار الباحث الذي يحذّر من موجة جديدة "متواطئاً"، وصار كل تعديل في الإرشادات الصحية دليلاً إضافياً على وجود "سيناريو مخفي". في هذه البيئة، فقد العلم أهم أسلحته: الوضوح. وصار من الصعب أن تمرّ معلومة علمية رصينة دون أن تُقابل بعاصفة من التشكيك أو الاتهام.

ولم يكن المشهد متساوياً حول العالم. ففي بعض الدول التي تعاني أصلاً من ضعف الثقة بالمؤسسات، تحولت أي معلومة طبية إلى مادة للتشكيك. كلّ إصلاح في نماذج الإبلاغ الوبائي أو تحديث لعدد الفحوصات كان يُقرأ باعتباره محاولة لتضخيم الأزمة أو إخفائها. وفي دول أخرى، ساهمت السياسة الداخلية في تعميق الانقسام، فصار العلم ساحة صراع حزبي: فريق يرى في توصيات الخبراء طريق النجاة، وفريق يرى فيها محاولة للسيطرة.

ومع التحول الرقمي السريع، أصبح العلماء في مواجهة مباشرة مع منصات التواصل، حيث تنتشر المعلومات المضللة أسرع من أي توضيح علمي. في فضاء مفتوح تحكمه الخوارزميات لا المعايير العلمية، وجد الخبير نفسه في موقع دفاعي، بينما وجد "المؤثّر" - حتى لو كان بلا معرفة طبية - قدرة هائلة على تشكيل الرأي العام من خلال مقطع فيديو قصير أو منشور عاطفي. لقد تغيّرت بنية صناعة المعرفة: لم يعد العلماء وحدهم من يملك سلطة القول، بل صار الناس يبحثون عن "معرفة بديلة" تمنحهم يقيناً أسرع من العلم.

وتزامن ذلك مع أزمة أخرى: فالعلم نفسه، تحت ضغط الزمن، كان يُنتج مئات الدراسات السريعة، بعضها متسرّع أو متناقض. هذه الفوضى العلمية - المفهومة في لحظة كارثية - استُخدمت

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

كدليل على "انهيار العلم"، وزادت من مشاعر الريبة تجاه المؤسسات العلمية والبحثية.

في العمق، ما حدث لم يكن تراجعاً في قيمة العلم بقدر ما كان تصدّعاً في العلاقة بين العلم والجمهور. لقد كشفت الجائحة هشاشة البنية الاجتماعية للمعرفة الحديثة: العلم يحتاج إلى الثقة الشعبية ليستطيع العمل، وعندما تنهار هذه الثقة، يصبح العلم نفسه تحت الحصار، مهما كانت دقته أو صرامته المنهجية.

هكذا، لم تضعف نظريات المؤامرة العلم فقط، بل أعادت رسم الحدود بين الخبير والجمهور، وأنتجت "مشهداً معرفياً موازياً" يعيش فيه الناس وسط فيض من المعلومات المتناقضة، ويختارون ما يصدّقون وفقاً لهوياتهم ومخاوفهم لا وفقاً للأدلة.

العلاقة مع الدولة: كيف تحوّلت السياسات الصحية إلى "مشروع تهديد"؟

منذ اللحظة الأولى التي أعلنت فيها الدول إجراءاتها لمواجهة الجائحة - الإغلاق، حظر التجوال، تتبع المخالطين، إلزامية الكمامة، إيقاف الطقوس الدينية، تعليق السفر - تشكلت معالم علاقة جديدة بين المواطنين والدولة. كانت تلك الإجراءات تُقدَّم رسمياً باعتبارها قرارات لحماية الصحة العامة، لكن في المخيال الجمعي، فقدت هذه السياسات كثيراً من بساطتها، وتحولت تدريجياً إلى "مشروع تهديد" يثير الشك أكثر مما يحقق الطمأنينة.

كان الخوف في البداية حليفاً للدولة. فقد بدا الناس مستعدين لتقبّل أي إجراء يضمن النجاة. غير أن هذا التفويض الشعبي لم يدم طويلاً. فمع امتداد الوقت، بدأت القرارات الحكومية تُقرأ في

منشورات «ألف باء AlfYaa»

بعض البيئات باعتبارها امتداداً لمشاريع السيطرة؛ وصار سؤال "لماذا تفعل الدولة هذا؟" أهم من سؤال "كيف ننجو من الفيروس؟". في هذا السياق بدأ الحقل الخصيب لنظريات المؤامرة يتوسع على حساب ثقة المواطنين.

تعزّز هذا التحول لأن الجائحة وضعت الدولة في موقع لم تعتده سابقاً: موقع الراصد الدائم. فالدولة لم تعد تراقب المجال العام فقط، بل دخلت إلى المجال الخاص، إلى البيوت، والهواتف، والتطبيقات، وبيانات الحركة، بدءاً من تصريحات "التباعد الاجتماعي" ووصولاً إلى شهادات اللقاح والتطبيقات الصحية. هذا الامتداد دفع بعض الناس إلى الاعتقاد بأن الدولة لم تعد تدير أزمة صحية، بل تحاول بناء نموذج جديد من التحكم.

وتُظهر تحليلات سوسيولوجية تناولت أثر الجائحة في علاقة المواطن بالمؤسسة الرسمية أنّ غياب الشفافية - أو بطء المعلومات - ساهم في تحويل كل فراغ معرفي إلى مادة تفسيرية جاهزة. إذ كان تغيّر الأرقام، أو تعديل الإجراءات، أو تبدّل الخطاب الرسمي، يُفسَّر في بعض الأحيان بوصفه مؤشراً على "لعبة مخفية"، لا بوصفه نتيجة طبيعية لتغير الوقائع الوبائية. ومع غياب الثقة في بعض السياقات، بدا كل قرار - حتى القرارات التي لها تفسير صحي واضح - جزءاً من سياسة أكبر غير معلنة.

ولأن الجائحة ترافقت مع انهيارات اقتصادية وخسائر في الأجور وإغلاق للحدود، فقد ربط كثيرون بين الإجراءات الصحية ومشاريع اقتصادية وسياسية. في بعض المجتمعات، ظهرت فرضية أن الدولة قد تستفيد من الإغلاق لفرض سياسات

منشورات «ألف باء AlfYaa»

اقتصادية مؤلمة؛ وفي أخرى، اعتُبر الإغلاق فرصة لإسكات المعارضة أو إعادة ترتيب المجال السياسي. هذه القراءات، وإن كانت تنطلق من تجارب واقعية سابقة في علاقة الدولة بالمواطن، إلا أنها سرعان ما اتخذت شكلاً مؤامراتياً أكثر حدّة بفعل انتشارها داخل غرف التضخيم الرقمية.

ومع دخول اللقاحات، بلغ هذا التضارب ذروته. إذ أصبحت السياسات الصحية، خصوصاً تلك المتعلقة بالإلزام، تُفسَّر من قبل بعض المراقبين بوصفها محاولة للسيطرة على الجسد وليس لحمايته. وقد ساهمت الشائعات حول "الرقاقة"، و"المراقبة عبر اللقاح"، و"الأضرار المخفية"، في ترسيخ هذا التصور حتى أصبحت الدولة، في نظر بعض الفئات، طرفاً في مؤامرة وليست طرفاً في الحماية.

ومع ذلك، فإن هذا التوتر لم يكشف عن ضعف الدولة بقدر ما كشف عن هشاشة الثقة. فالدولة - حتى عندما تتصرف وفق ما تراه المصلحة العامة - تحتاج إلى قدر من الثقة الشعبية كي تُطبّق سياساتها. ومع انهيار هذا الشرط، تتحول الإجراءات الصحية نفسها إلى عامل أزمة، ويصبح المواطن أكثر ميلاً إلى تفسير أي قرار حكومي بوصفه تهديداً مباشراً، لا استجابة موضوعية لخطر وبائي.

إنّ العلاقة بين المواطن والدولة خلال الجائحة لم تكن مجرد علاقة تنفيذ أوامر، بل كانت علاقة معقّدة تتداخل فيها الهوية، والذاكرة السياسية، والاقتصاد، والخوف. وهي علاقة ساهمت نظريات المؤامرة في إعادة تشكيلها، وجعلت من سياسات الصحة العامة ساحة صراع رمزي حول الحقيقة والسلطة. ففي اللحظة التي يفقد فيها الناس ثقتهم في الدولة، يتحول كل إجراء - مهما

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

بدا بريئاً - إلى "مشروع تهديد" محتمل، وتتحول الصحة العامة نفسها إلى مرآة تُظهر عمق التصدّع بين السلطة والمجتمع.

لماذا تنتشر نظريات المؤامرة أكثر في الأزمات؟ - المنطق النفسي والاجتماعي للبحث عن "يد خفية"

ليست نظريات المؤامرة مجرد منتجات هامشية تظهر على أطراف النقاش العام، بل هي جزء من البنية العميقة لسلوك الإنسان حين يجد نفسه في مواجهة الخطر. وكلما اشتدت الأزمات، ازدهرت هذه النظريات، واتخذت أشكالاً أكثر عنفاً وإقناعاً، كأنّ الخوف يغذي الخيال، والخيال يحتاج إلى "فاعل ما" يتحكم بالعالم خلف الستار. الجائحة، بوصفها تجربة عالمية من عدم اليقين، كانت البيئة النموذجية لهذا النوع من التفكير.

تشير الدراسات النفسية التي تناولت سيكولوجية نظرية المؤامرة إلى أن الإنسان، حين يفقد القدرة على التنبؤ، يبحث بشكل غريزي عن "قصة" تُعيد للواقع اتساقه. فالعقل لا يحتمل الفوضى؛ يحتاج إلى سبب، إلى ترتيب، إلى خيط يربط الأحداث. وحين تعجز التفسيرات العلمية - ببطئها وتعقيدها - عن ملء هذا الفراغ، يتدخل الخيال ليقدّم تفسيراً أسرع وأكثر اكتمالاً، حتى لو كان زائفاً. ولهذا يُقال إن المؤامرة ليست محاولة لفهم العالم، بل محاولة لترويض الفوضى عبر تحويلها إلى بنية منسجمة.

وتتغذّى هذه الحاجة النفسية على ثلاثة محركات أساسية: الخوف، الغموض، وفقدان السيطرة. في لحظات الأزمات الكبرى، تتراجع قدرة الفرد على التأثير في مجريات الأحداث، ويشعر بأن القرارات تُتخذ من فوق رأسه، وأن مستقبله معلق

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

بقوى خارجية. هنا تحديداً تنمو القابلية لتصديق المؤامرة، لأنها تمنح شعوراً بوجود "فاعل" يمكن تحميله المسؤولية. وجود المؤامرة، بهذا المعنى، قد يكون أقل إخافة من فكرة أن العالم يعمل بلا منطق.

على المستوى الاجتماعي، تعمل نظريات المؤامرة كآلية لبناء هوية جمعية. فهي لا تفسّر الحدث فقط، بل تطرح سؤالاً ضمنياً: "من نحن؟ ومن هم الذين يستهدفوننا؟". وفي لحظات الأوبئة التي تهدد الجميع، تعيد هذه السرديات ترتيب الحدود بين "الداخل" و"الخارج"، بين "الضحايا" و"المتآمرين". وتُظهر بعض الدراسات أن المجتمعات التي تعاني من تاريخ طويل من التهميش أو انعدام الثقة بالمؤسسات أكثر قابلية لتبنّي المؤامرة لأنها تمنحها "لغة" تعبّر بها عن شعورها بعدم الأمان.

أما في السياق الوبائي، فقد اجتمعت عناصر الأزمة كلها في لحظة واحدة:فيروس غير مرئي، بيانات متذبذبة، إجراءات حكومية غير مسبوقة، اضطرابات اقتصادية حادة، عزلة منزلية طويلة، وانهيار أنماط الحياة اليومية. هذه البيئة تشبه - في لغة علم النفس - "العاصفة الكاملة" التي تجعل التفكير المؤامراتي خياراً سهلاً. إذ لم يكن الناس يبحثون فقط عن معنى، بل عن عدو أيضاً: جهة ما تُلام، يُوجّه نحوها الغضب.

وتفاقمت المشكلة بفعل النظام الإعلامي الرقمي. فبدلاً من أن يعيش الناس تجربتهم في إطار وطني محدود، صاروا جزءاً من فضاء عالمي تتقاطع فيه الشائعات والتفسيرات الخيالية بسرعة البرق. ومع الوقت، لم تعد المؤامرة مجرد رواية، بل بنية معرفية متكاملة: عالم تفسيري بديل يقوم على التشكيك، وقراءة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

النوايا، وربط الأحداث غير المتصلة. وبما أن الخيال المؤامراتي يمنح إحساساً باليقين، فقد بدا أكثر جاذبية من الخطاب العلمي الذي يتردد ويتغيّر.

في العمق، ما يجعل نظريات المؤامرة تنتشر في الأزمات ليس جهل الناس، بل حاجتهم العميقة لأن يكون للكارثة معنى. وحين يفقد الفرد السيطرة على تفاصيل حياته، تميل النفس لأن تتخيل أن "آخرين" يتحكمون بما يجري. المؤامرة، في النهاية، ليست فقط تفسيراً للعالم، بل شكل من أشكال الدفاع النفسي، يحمي الإنسان من مواجهة حقيقة أكثر قسوة: أن جزءاً كبيراً من الوجود محكوم بالصدفة والفوضى والاحتمال.

من التضليل إلى العنف الرمزي: كيف خلقت المؤامرة انقسامات مجتمعية؟

لم تكن نظريات المؤامرة مجرد قصص هامشية تتداولها مجموعات صغيرة، بل تحوّلت خلال الجائحة إلى قوة اجتماعية قادرة على إعادة تشكيل العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع. ومع انتشارها السريع، لم يعد تأثيرها مقتصراً على المجال المعرفي أو مستوى المعتقدات الفردية، بل امتد ليصنع انقسامات حقيقية، ويولد أشكالاً جديدة من العنف الرمزي الذي يطال الأشخاص والرموز والمؤسسات.

في البداية ظهر هذا العنف في شكل بسيط: الاتهامات المتبادلة بين من يصدّقون الرواية العلمية ومن يتبنّون السرديات المؤامراتية. لكن مع مرور الوقت، اتخذ الأمر أبعاداً أكثر عمقاً. فقد صار "المطعّمون" و"غير المطعّمين" فئتين اجتماعيتين تتعامل

منشورات «ألف باء AlfYaa»

كل منهما مع الأخرى بوصفها تهديداً. بدا أن الجائحة قسمت المجتمع إلى "نحن" و"هم"، وأصبح الموقف من اللقاح أو الكمامة أو الإغلاق مؤشراً على الهوية والانتماء، لا مجرد اختيار صحي.

وفي بعض الحالات، تحول الجدل الصحي إلى صراع أخلاقي. فالمتشككون في الفيروس اتهموا الملتزمين بالتدابير بأنهم "أدوات الدولة"؛ بينما رأى الملتزمون أن المشككين يهدّدون المجتمع بأكمله. هذه الثنائية صنعت حالة من العنف الرمزي المتبادل، حيث يُتهم الطرف الآخر بالغباء أو الجهل أو الخيانة، ويُنزَع عنه احترامه الرمزي كفرد مشارك في الجماعة.

ولم يكن هذا العنف موجهاً فقط من الناس تجاه بعضهم البعض، بل طال أيضاً المؤسسات. فقد تعرّضت المستشفيات، وفرق التمريض، ومراكز التطعيم، لحملات تشويه واسعة، وأصبح الطبيب - الذي يُفترض أن يكون رمزاً للثقة - موضع اتهام في بعض البيئات. وفي حالات متطرفة، جرى تخوين العلماء والتشكيك في نزاهتهم، ووُصفوا بأنهم جزء من "شبكة عالمية" تتحكم بالمعلومات وتخفي الحقائق. بهذا المعنى، كانت نظريات المؤامرة تنتج عنفاً ضد المعرفة ذاتها، وضد كل من يمثلها.

واللافت أن هذا العنف لم يكن مباشراً أو مادياً؛ كان في أغلبه عنفاً لغويّاً، رمزياً، يتجلى في طريقة توصيف الآخر، ونزع الشرعية عنه، والتشكيك في دوافعه. ومع الوقت، تحولت اللغة إلى أداة تقسيم، وصارت بعض الكلمات - مثل "قطيع"، "مطيع"، "متآمر"، "خروف"، "جاهل" - أسلحة رمزية تُستخدم لترسيم حدود جديدة بين الناس. هذه الكلمات لم تكن مجرد شتائم، بل كانت تعبيراً عن رؤية للعالم تقوم على الشك والعداء، وتجعل

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

الحوار بين الأطراف أكثر صعوبة.

وعلى المستوى الاجتماعي الأوسع، غذّت نظريات المؤامرة الاستقطاب السياسي. ففي بعض الدول، ارتبطت مواقف الناس من الجائحة بخطوط الانقسام الحزبي، فأصبح "رفض اللقاح" جزءاً من موقف سياسي كامل، و"الالتزام بالإجراءات" علامة على انتماء سياسي مضاد. هذا التماهي بين المؤامرة والسياسة جعل الانقسام أكثر رسوخاً، لأن الخروج من الموقف المؤامراتي لم يعد مجرد تصحيح معلومة، بل تغيير موقف سياسي وهوياتي عميق.

وما يجعل هذا الانقسام خطيراً هو أنه لا ينتهي بانتهاء الأزمة. فالعنف الرمزي الذي يُمارس خلال الجائحة يترك ندوباً طويلة الأمد في النسيج الاجتماعي. الأسر انقسمت، الأصدقاء افترقوا، المجتمعات الافتراضية تشكلت على أساس الشك والعداء، والثقة بين المواطن والمؤسسة تراجعت إلى مستويات يصعب ترميمها. وهكذا، أصبحت المؤامرة - بصرف النظر عن صحتها - فاعلاً اجتماعياً يغيّر العلاقات بين الناس، ويعيد توزيع الثقة والسلطة والشرعية داخل المجتمع.

في النهاية، يمكن القول إن نظريات المؤامرة لم تكن مجرد سرديات، بل كانت قوة اجتماعية مُشَكِّلة، أنتجت تصدعات في العلاقات البشرية، وأسست لعنف رمزي يُقصي المختلف، ويعيد ترتيب المجتمع وفق حدود جديدة قائمة على الخوف والشك لا على التفاهم والمعرفة.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الخلاصة المعرفية

يكشف الفصل التاسع أنّ نظريات المؤامرة لم تكن مجرد ضجيج جانبي رافق جائحة كورونا، بل كانت جزءاً بنيوياً من التجربة الإنسانية في مواجهة حدث عالمي غير مسبوق. فالمؤامرة هنا ليست انحرافاً معرفياً بسيطاً، بل آلية تفسيرية تنشط حين يختلّ النظام الرمزي للعالم، وحين يتهدد الإنسان في أعماق هشاشته. ومن خلال تتبّع سرديات الخفاش والمختبر، ولقاح بيل غيتس، ومناعة القطيع، والعائلات المتنفذة، بدا واضحاً أنّ المؤامرة تُولد دائماً حيث تلتقي ثلاثة عناصر: الخوف، الغموض، وانعدام الثقة.

لقد أظهرت الجائحة أن المجتمع، حين يفقد اليقين، يبحث عن "فاعل مسبب" يعلّق عليه الأحداث. وفي هذا السياق، تحوّلت السوشيال ميديا من منصّة للتواصل إلى آلة ضخمة لإنتاج "العدوى المعلوماتية"، حيث تُعاد صياغة الشائعات داخل غرف تضخيم مغلقة، فتكتسب يقيناً زائفاً وتتحول إلى سرديات مكتملة. وفي الوقت نفسه، وجد العلم نفسه في موقع دفاعي، إذ تراجعت الثقة بالخبراء بسبب تداخل المعرفة الطبية مع القرار السياسي، وبسبب طبيعة العلم التي تتغير مع المعطيات الجديدة، ما منح الخطاب المؤامراتي فرصة لتقديم نفسه كبديل معرفي "ثابت" و"مكتمل".

كما بيّن الفصل أنّ العلاقة بين المواطن والدولة أصبحت أكثر توتراً، إذ تحوّلت الإجراءات الصحية في المخيال الشعبي إلى مشروع للسيطرة، لا إلى سياسة للحماية. هذا التوتر، المتغذّي من قصور الشفافية ومن إرث طويل من الشك، جعل كل إجراء

منشورات «ألف باء AlfYaa»

حكومي قابلاً للتفسير ضمن سياق مؤامراتي. وبالتوازي، أنتجت هذه السرديات عنفاً رمزياً داخل المجتمع، قسّم الناس إلى معسكرات متنازعة، ونزع الشرعية عن فئات كاملة، وأعاد رسم حدود الثقة والانتماء.

في جوهرها، تُظهر هذه الظاهرة أن المؤامرة ليست مسألة صدق أو كذب، بل هي لغة اجتماعية لفهم عالم مضطرب. وهي تزدهر عندما تفشل المؤسسات في التواصل، أو عندما تتسرّب الشكوك إلى المجال العام، أو عندما يُترك الناس وحيدين أمام عاصفة من القرارات والبيانات المتضاربة. إنّ المؤامرة، بهذا المعنى، ليست نظريةً بقدر ما هي حاجة نفسية وسياسية، تعمل على سدّ الفجوات في لحظات الهشاشة.

وما تكشفه الجائحة بوضوح هو أنّ نظريات المؤامرة ستظلّ جزءاً من مستقبل المجتمعات، لأنها ترتبط بعمق باقتصاد الانتباه، وبالبُنى الرقمية الجديدة، وبالأزمات المتتالية التي تشكل عالم ما بعد كورونا. وبالتالي، فإن فهمها لا يكون بتفنيدها فقط، بل بتحليل شروط نشأتها والتعامل مع جذورها: الثقة، والمعنى، والمخاوف الجماعية.

بهذا، يضع هذا الفصل الأساس لفهم البعد الثقافي والمعرفي للجائحة، ويكشف كيف يمكن للوباء أن يعيد تشكيل علاقتنا بالحقيقة، بالعلم، بالدولة، وبأنفسنا.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مصادر الفصل التاسع

1. Conspiracy theory and American foreign policy
2. مكي، محمد. نظرية المؤامرة في تحليل الصراعات الدولية.
3. كورونا ونظرية المؤامرة
4. جائحة كورونا؛ بين الحقيقة المؤامرة
5. مجموعة مقالات عربية حول نظريات المؤامرة في الجائحة.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الفصل العاشر:
مستقبل الدولة بعد الجائحة

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

مقدمة

كانت لحظة الجائحة لحظة فارقة في التاريخ المعاصر أعادت طرح سؤال جوهري ظلّ كامناً في قلب الفكر السياسي الحديث: ما مستقبل الدولة؟ففي غضون أسابيع قليلة، وجدت البشرية نفسها أمام دولة مختلفة عمّا اعتادت عليه؛ دولة تعيد تعريف وظائفها، وتختبر حدود سلطتها، وتعيد رسم علاقتها بالمجتمع عبر أدوات لم تكن جزءاً من "الحكم التقليدي". هذه اللحظة الاستثنائية جعلت الجائحة أقرب إلى مختبر سياسي هائل، تكثّفت فيه التحولات التي كان العالم يتهيّأ لها منذ عقود، من صعود الرقمنة إلى تراجع العولمة، ومن تغير سوق العمل إلى إعادة ترتيب الاقتصاد العالمي.

لقد كشفت الجائحة أن الدولة، رغم كل ما قيل عن تراجعها في العصر النيوليبرالي، ما تزال الفاعل المركزي الذي يُعوَّل عليه عند لحظة الخطر. فعاد المواطن، الذي اعتاد النظر إلى الدولة بوصفها جهازاً بيروقراطياً بعيداً، إلى الاحتماء بها والبحث عن إجابات في خطابها، وإلى انتظار قراراتها التي تحدد تحركاته اليومية، وأيام عمله، وطريقة عيشه. وفي المقابل، أدركت الدولة أن شرعيتها في هذه اللحظات تُصنع على مرأى الجميع: في سرعة إجراءاتها، في دقة معلوماتها، في معقولية خطابها، وفي قدرتها على التوازن بين الحماية والسيطرة.

ومع ذلك، فإن هذه العودة القوية للدولة لم تكن عودة بسيطة أو محايدة. فقد جاءت محمّلة بتوترات عميقة:

بروز الدولة الأمنية، تمدد أدوات التتبع، دخول الخوارزميات إلى القرار العام، صعود "الحوكمة الرقمية"، وتنامي السؤال حول الخصوصية والحريات. وفي مقابل هذا التمدّد، شهد العالم أيضاً

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

تحولات أخرى: بروز شبكات المجتمع المدني، عودة التضامن المحلي، انتشار الاقتصاد المنزلي، وإعادة التفكير في معنى الاعتماد على الذات. وكأن الجائحة أعادت رسم خريطة السلطة نفسها، لا فقط داخل الدولة، بل بين الدولة والمجتمع والسوق والتكنولوجيا.

لقد أبرزت التجربة أن الدولة تواجه الآن مرحلة إعادة تشكّل، حيث يتنافس نموذج الدولة الرشيقة (الخفيفة) مع نموذج الدولة المركزية الكثيفة التي تستمد قوتها من قدرة أعلى على الضبط. وبين هذين النموذجين تقف الدولة في مواجهة أسئلة صعبة:هل تستمر إجراءات الطوارئ بصيغ جديدة؟هل تصبح الرقابة الرقمية جزءاً دائماً من الحكم؟هل تتوسع الدولة الاجتماعية لتعويض الخسائر؟أم تنكمش أمام الضغوط الاقتصادية؟وماذا يعني أن تصبح البيانات -لا الموارد وحدها-مصدراً للقوة؟

وما بعد الجائحة ليس استمراراً لما قبلها. فالوباء لم يخلق تحولات جديدة تماماً، لكنه كشف ما كان يتشكل في عمق العالم: دولة أكثر اتصالاً بالتكنولوجيا، أكثر حضوراً في تفاصيل الحياة اليومية، وأكثر انكشافاً أمام مواطنيها. دولة تحتاج شرعية جديدة، وعقداً اجتماعياً محدثاً، وتعريفاً جديداً لحدودها في ظل عالم يتغير بسرعة غير مسبوقة.

بهذا، يأتي هذا الفصل ليبحث مستقبل الدولة في ضوء الدروس التي فرضتها الجائحة، لا بوصفها أزمة صحية بل بوصفها حدثاً مفصلياً أعاد هندسة السلطة، وأعاد صياغة العلاقة بين الإنسان والدولة، بين الحرية والمسؤولية، بين الأمن والخصوصية، وبين الحاجات الاقتصادية ومتطلبات الصحة العامة.

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

إنه فصل يقرأ ما بعد كورونا بوصفه مشهداً سياسياً جديداً، ما تزال ملامحه تتشكل، لكنه يحمل بذور عالم مختلف تتحدد فيه سلطة الدولة من جديد.

عودة الدولة: من تراجع النيوليبرالية إلى استعادة وظائف الحماية

عندما بدأت الجائحة في مطلع 2020، بدا أن العالم يقف أمام لحظة مفصلية تعيد اختبار واحدة من أعمق المسلّمات التي رافقت العقود الأربعة الأخيرة: مقولة تراجع الدولة وصعود السوق. فمنذ الثمانينيات، عملت النيوليبرالية على تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ودفعت باتجاه خصخصة الخدمات العامة، وتفكيك شبكات الحماية الاجتماعية، وتقديم الكفاءة السوقية بوصفها بديلاً عن التخطيط المركزي. بدا النموذج النيوليبرالي وكأنه انتصر أخيراً؛ دولة أصغر، سوق أكبر، وفكرة راسخة تقول إن القطاع الخاص أكثر قدرة على الابتكار والاستجابة من المؤسسات البيروقراطية.

لكن الجائحة، في غضون أسابيع قليلة، قلبت هذا المنطق رأساً على عقب. لم يعد السوق قادراً على إدارة الأزمة، ولا الشركات الكبرى كانت مستعدة لتأمين السلع الحيوية أو توفير منظومات الحماية، ولا المؤسسات الربحية راغبة في المخاطرة عندما توقفت حركة العالم. ومع انهيار سلاسل التوريد، وغياب المعدات الطبية، وتوقف السفر والتجارة، اكتشف الجميع أن السوق بلا دولة يتحول إلى فراغ مخيف. وهكذا عادت الدولة، بكل ثقلها، إلى مركز المشهد، لا بوصفها لاعباً من بين لاعبين، بل بوصفها

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الفاعل الوحيد القادر على الإمساك بخيوط النجاة.

ففي العديد من الدول، لم يكن إنقاذ النظام الصحي ممكناً من دون تدخل مباشر للدولة في التمويل، وتوزيع الموارد، وتنظيم حركة الإنتاج، وإعادة توجيه الأولويات الاقتصادية. أعادت الحكومات تشغيل مصانع متوقفة، وأعادت ترتيب وارداتها، وفرضت قيوداً على الصادرات الحيوية، واستعادت صلاحيات كانت قد تخلّت عنها لصالح السوق. وفي بعض التجارب، كما تُظهر دراسات السياسات العامة في الشرق الأوسط خلال الجائحة، تولّت الدولة إدارة حتى التفاصيل الدقيقة: من أسعار الكمامات إلى حركة المستشفيات، ومن مراقبة التجمعات إلى تنظيم ساعات العمل. لقد بات تدخل الدولة شرطاً لاستمرار المجتمع، لا مجرد خيار سياسي.

ومع ذلك، لم يكن هذا "العودة" مجرد رجوع مؤقت للدولة إلى المشهد، بل كان إعلاناً ضمنياً عن فشل النموذج النيوليبرالي في مواجهة الأزمات الوجودية. فالمجتمعات التي تبنّت سياسات الخصخصة الواسعة كانت الأكثر هشاشة، كما تكشف خرائط التجمعات الهشة في الشرق الأوسط؛ البُنى الصحية الضعيفة، الفجوات الاجتماعية العميقة، وغياب شبكات الحماية، كلّها جعلت الدولة مضطرة إلى التدخل أكثر مما كانت تتخيل. هذه العودة القسرية كشفت حقيقة بنيوية: لا يمكن للسوق وحده أن يحمل عبء الأمان الجماعي، ولا يمكن للتنظيم الذاتي أن يكون بديلاً عن الدولة في أوقات الخطر.

وفي المقابل، اكتشفت الدول التي حافظت على حضور قوي في قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي أنها أكثر قدرة على

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

الصمود. فألمانيا وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا، على سبيل المثال، استفادت من بنيتها المؤسسية المتماسكة، بينما عانت دول أخرى كانت قد خفّضت الإنفاق العام أو قلّصت قدرات الدولة الاجتماعية خلال العقود السابقة. لم تعد الدولة مجرد جهاز تنظيمي؛ أصبحت مؤسسة حماية، ومظلة أمان، وأداة لإعادة تشكيل الحياة العامة.

بهذا المعنى، أعادت الجائحة تعريف "الدولة الفعّالة". لم تعد الدولة القوية هي الدولة الأقل تدخلاً، بل الدولة التي تملك القدرة على التدخل حين تتطلب الظروف ذلك. وأعادت الجائحة أيضاً تعريف الشرعية السياسية: لم تعد تقوم فقط على الوعود الاقتصادية أو الاستقرار الأمني، بل على قدرة الدولة على حماية المجتمع في لحظات الانكشاف. فمن خلال سياسات الدعم، والتعويض، والاستثمار في الصحة، اتضح أن وظيفة الدولة الأساسية ليست تنظيم السوق، بل حماية المجتمع.

إن عودة الدولة لم تكن عودة تقنية أو إدارية، بل كانت عودة فلسفية: عودة الدولة بوصفها مؤسسة حماية، وفاعلًا أخلاقياً، وحارساً للصالح العام. وبعد الجائحة، لم يعد السؤال: هل تحتاج المجتمعات إلى الدولة؟ بل: أي دولة تحتاجها المجتمعات؟ هل هي دولة رعاية قوية؟ أم دولة أمنية؟ أم دولة رقمية؟ أم مزيج جديد يعاد تعريفه تحت ضغط التحولات الكبرى؟

بهذا، تبدو الجائحة نقطة انعطاف تاريخية تدفع نحو نموذج سياسي جديد لا يلغي السوق، ولا يعيد الدولة إلى مركزيتها القديمة، بل يعيد تشكيل علاقة أكثر توازناً بينهما - علاقة تعترف بأن المجتمعات لا يمكنها أن تعيش بلا دولة، وأن الدولة لا يمكنها أن تبقى كما كانت قبل الوباء.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الدولة الرقمية: البيانات كسلاح سيادي جديد

لم تكن الجائحة مجرد اختبار لقدرة الدولة على إدارة المستشفيات أو سنّ القوانين الاستثنائية؛ لقد كانت، قبل كل شيء، اختباراً لقدرتها على إنتاج المعرفة وامتلاك البيانات وتوظيفها في صناعة القرار. ففي عالم غمرته الأرقام المتغيرة يومياً - عدد الإصابات، مؤشر الانتشار، نسبة إشغال العناية المركّزة، خريطة البؤر الساخنة - برزت الدولة الرقمية بوصفها النموذج الأكثر قدرة على الاستجابة، والأسرع في التكيّف، والأوضح في إدارة الخطر. لقد أدركت الدول، خلال أشهر قليلة، أنّ البيانات لم تعد عنصراً مساعداً، بل أصبحت أصلاً سيادياً، لا يقل أهمية عن الأرض والسلاح والاقتصاد.

ومنذ اللحظة الأولى لتفشي الفيروس، راحت الحكومات تبني منظومات رقمية واسعة تتعقب حركة المرض، وتجمع المعلومات عن المصابين والمخالطين، وتربط بين المختبرات والمستشفيات والمطارات والهيئات الأمنية. صار لكل دولة "لوحة تحكم" يومية، تُبنى على ملايين البيانات الدقيقة التي تُحدّث لحظة بلحظة. وهكذا تحولت البيانات من مجرد سجلّات صحية إلى عملة جديدة تُقاس بها فعالية الدولة وشفافيتها وقدرتها على اتخاذ القرار. وفي المقابل، قادت الدول التي عجزت عن إنتاج البيانات أو تحليلها إلى حالة ارتباك وفوضى، لأن القرار السياسي أصبح مشروطاً بالأدوات الرقمية التي يمكنها قراءة الواقع.

لقد كشفت الأدبيات الحديثة في الأمن السيبراني أنّ الرقمنة لم تعد خياراً تنموياً، بل أصبحت ضرورة أمنية. فالدولة التي لا تملك بنية بيانات قوية تُعدّ دولة مكشوفة، عاجزة عن التنبؤ، سهلة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الاختراق، وبطيئة الاستجابة. وفي ظل الجائحة، تجلّى هذا الواقع بوضوح: فقد برزت الدول التي تمتلك منصات رقمية متقدمة - مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة والإمارات - بصفتها نماذج للحكم الذكي، بينما واجهت الدول الأقل رقمنةً صعوبات كبيرة في إدارة الأزمة. وهكذا ظهرت الدولة الرقمية ليس كمرحلة مستقبلية، بل كمعيار للحكم المعاصر.

لكن ما يجعل التحول الرقمي أكثر عمقاً هو أنّ البيانات لم تعد تُستخدم فقط لرصد المرض، بل تحوّلت إلى أداة لإدارة المجتمع. فالتطبيقات الصحية التي بدأت كوسيلة للكشف المبكر صارت لاحقاً بوابات عبور إلى الفضاء العام: لا يمكن دخول مؤسسة أو مطار أو جامعة من دون "سجلّ صحي رقمي". بهذا المعنى، أصبحت البيانات جزءاً من تعريف المواطنة ذاتها: مواطن قادر على الحركة أي مواطن يمتلك "هوية صحية" رقمية مقبولة. وهنا تتداخل الصحة مع الأمن، والطب مع الحوكمة، لتنتج شكلاً جديداً من السلطة يعتمد على الخوارزميات بقدر اعتماده على القوانين.

ومع توسع هذه المنظومات، لم يعد دور الدولة مقتصراً على جمع البيانات، بل امتد إلى حمايتها. فالهجمات السيبرانية التي استهدفت المستشفيات والمنشآت الحساسة خلال الجائحة كشفت هشاشة الأمن الرقمي العالمي، ودفعت الحكومات إلى اعتبار "الأمن السيبراني" مكوّناً أساسياً من مكونات الأمن القومي. وقد أظهرت تقارير تحليلية معاصرة أن سلامة البيانات الصحية أصبحت جزءاً من حماية الدولة ذاتها، لأن انهيارها يعني شللاً للمؤسسات الحيوية وتعطلاً لقدرات الاستجابة.

ومن جهة أخرى، فتحت الجائحة الباب أمام نقاش واسع حول

منشورات «ألف باء AlfYaa»

حدود هذه السلطة الرقمية: إلى أي مدى يمكن للدولة أن تجمع البيانات؟ وفي أي سياق تُستخدم؟ ومتى ينتهي الاستثناء الصحي الذي يبرر هذا التوسع؟ لقد أدى هذا الجدل إلى انقسام بين من يرى في البيانات أداة للحماية الجماعية، ومن يخشى أن تتحول إلى آلية مراقبة دائمة تمتد إلى ما بعد الوباء. وهذا الانقسام يعكس هشاشة العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل الرقمنة، ويكشف أن البيانات ليست مجرد أرقام، بل قوة سياسية تعيد تشكيل مفهوم الخصوصية، وحق المواطن في التحكم بمعلوماته.

بهذا المعنى، يمكن القول إن الدولة بعد الجائحة أصبحت كياناً هجينا: ليست بيروقراطية تقليدية، ولا شركة تكنولوجية، بل نموذجاً سيادياً جديداً يتأسس على مزيج من السلطة القانونية، والقدرة الرقمية، والذكاء الخوارزمي. وإذا كانت الدولة الحديثة قد بُنيت على السجلات الورقية، فإن الدولة ما بعد الجائحة تُبنى على البيانات، وتُدار عبر الأنظمة الرقمية التي تُعيد رسم حدود السلطة وطبيعتها. لقد صار جمع البيانات وتحليلها وتخزينها شرطاً لممارسة الحكم، وصارت القدرة الرقمية معياراً لنجاعة الدولة في عالم تتزايد هشاشته وتتسارع أزماته

الأمن الصحي كأمن قومي ؛ صعود الصحة إلى قلب السياسات السيادية

قبل الجائحة، كانت الصحة ملفاً خدمياً يُدار في وزارات متخصصة، ويُنظر إليه بوصفه قطاعاً من قطاعات التنمية، لا ركناً من أركان الأمن القومي. لكن كوفيد-19 قلب هذا التصور رأساً على عقب، وفرض إعادة صياغة جذرية لعلاقة الدولة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

بـالمرض، ولموقـع الصـحة في معادلـة السـلطة. فجـأة، تحـولت الأنظمة الصحية إلى خطوط جبهة، والمستشفيات إلى بُنى تحتية أمنيـة، والأطبـاء إلى عناصـر في "قـوات الاسـتجابة الوطنيـة"، وأصبحت الإحصاءات الطبية مادة يومية للقرار السياسي، تقـود الإغلاق والفتح وحظر السفر وتغيير السياسات الاقتصادية.

لقد أظهرت الجائحة أنّ الدولة التي تعجز عن حماية صـحة سكانها تصبح، في لحظة، دولة مهددة في شرعيتها، ومكشوفة في بنيتها، ومعرضة لانهيارات اقتصادية واجتماعية قـد تفـوق آثـار الحروب. فالصحة لم تعد شأناً فردياً، بل باتت شرطاً لاستمرار النظام نفسه. وهـذا مـا دفـع العديـد مـن الحكومـات إلى توسـيع تعريف "الأمن القومي" ليشمل الأمن البيولوجي، وسلامة سلاسل التوريـد الـدوائي، وأمـن اللقاحـات، وقـدرة الدولـة عـلى إنتـاج المستلزمات الأساسية دون الاعتماد على الخارج.

وتشير دراسات العلاقات الدولية التي تناولت أثر الجائحة في بنية النظام العـالمي إلى أنّ الصـحة دخلـت، للمـرة الأولى منـذ تأسيس الدولة الحديثة، إلى مركز صياغة الاستراتيجيات السيادية. لم يعد الأمن يعني فقط حماية الحدود، بل حماية الأجساد. ولـم تعد القوة تعني امتلاك السلاح، بل امتلاك القدرة عـلى تصـنيع اللقاحات وتوفير العناية المركّزة واستباق موجات العدوى. وحتى التنافس الدولي بات يُقاس اليوم بقدرة الدول على إدارة أزماتها الصحية، كما ظهر بوضوح في سباق اللقاحات والصراع عـلى براءات الاختراع.

وتجسّد هذا التحول في اتساع مفهوم "الأمن الصـحي" ليشمل أربعة مستويات جديدة:

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

أولاً، المستوى الداخلي، حيث أصبحت الدولة مطالَبة ببناء منظومات إنذار مبكر، وتطوير نماذج للتوقع الوبائي، وتعزيز شبكات المستشفيات والتجهيزات الحيوية. فالضعف الصحي لم يعد ضعفاً قطاعياً بل تهديداً مباشراً لاستقرار النظام السياسي.

ثانياً، المستوى الاقتصادي، إذ كشفت الجائحة أن الإغلاق الصحي يمكن أن يشلّ الاقتصاد بالكامل. ولذلك تبنّت الدول سياسات تدعم استقلالها في إنتاج الأدوية واللقاحات، واعتبرت الصناعات الصحية جزءاً من أمنها الاستراتيجي.

ثالثاً، المستوى التكنولوجي، حيث أصبحت البُنى الرقمية - من قواعد البيانات إلى تطبيقات التتبع - أدوات مركزية في إدارة الأمن الصحي. وظهر بوضوح أن الدول ذات القدرات الرقمية القوية كانت الأكثر قدرة على التحكم بالمرض وتوجيه السياسات بناء على معطيات دقيقة.

رابعاً، المستوى الدولي، إذ انتقلت الصحة إلى قلب التنافس بين القوى الكبرى: من سباق تصنيع اللقاحات إلى "دبلوماسية الكمامات"، ومن اتهامات بشأن منشأ الفيروس إلى صراع على النفوذ داخل منظمة الصحة العالمية. وهكذا أصبحت الصحة مجالاً جيواستراتيجياً لا يقل حساسية عن الطاقة أو التجارة الدولية.

إعادة تعريف الصحة كعنصر في الأمن القومي أحدثت أيضاً تحوّلاً في العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالدولة التي تطلب من مواطنيها الامتثال لإجراءات صارمة - من الإغلاق إلى التباعد إلى التطعيم - لا تقوم بذلك بوصفه تدخلاً طبياً، بل باعتباره ضرورة أمنية. وهنا تتداخل السلطة القانونية مع السلطة العلمية، ويصبح الخبير الطبي جزءاً من منظومة الأمن الوطني. ويقابل

منشورات «ألف باء AlfYaa»

هذا توسعٌ في توقعات المواطنين: فالدولة القادرة على حماية الأجساد هي الدولة التي تستحق الولاء والثقة، في حين أن عجزها عن ذلك يؤسس لشرخ سياسي واجتماعي خطير.

وبهذا المعنى، يمكن القول إن الجائحة نقلت الصحة من هامش السياسات إلى مركزها، وحوّلت "الأمن الصحي" من خطاب أكاديمي إلى عقيدة سيادية. وإذا كان القرن العشرون قد بُني على أمن الحدود، فإن القرن الحادي والعشرين يُعاد تشكيله اليوم حول أمن الأجساد. وهنا يبدو مستقبل الدولة معلّقاً بقدرتها على حماية الحياة، ليس بوصفها قيمة إنسانية فقط، بل باعتبارها شرطاً وجودياً لاستمرار السلطة ذاتها.

الشرعية السياسية بعد الجائحة .. من شرعية الأداء إلى شرعية الحماية؟

أعادت الجائحة ترتيب أركان الشرعية السياسية بطريقة لم تشهدها الدولة الحديثة منذ عقود. فقبل كوفيد-19، كانت الشرعية تُبنى في معظم الدول على ما يُسمّى شرعية الأداء: قدرة الحكومة على توفير الخدمات، وتحقيق النمو الاقتصادي، وضمان الاستقرار، وإدارة الشأن العام بكفاءة. لكن مع انتشار الوباء، تغيّر السؤال المركزي الذي يوجّه علاقة المواطن بالدولة؛ لم يعد السؤال: هل تنجح الدولة في إدارة الاقتصاد؟ بل أصبح: هل تستطيع الدولة أن تُبقي الناس أحياء؟ وهكذا تحوّلت الكفاءة السياسية من إدارة السوق إلى إدارة الحياة، ومن تحقيق النمو إلى حماية الوجود.

لقد أجبرت الجائحة الحكومات على خوض اختبار غير

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

مسبوق: اختبار "النجاة الجماعية". وفي ظل هذا الاختبار، ارتفعت قيمة الدولة التي تظهر حسماً وقدرة على اتخاذ قرارات سريعة، حتى وإن كانت قاسية أو مقيّدة للحريات. وقد بيّنت دراسات الثقة السياسية خلال كورونا أنّ المجتمعات كانت أكثر استعداداً لمنح الشرعية لحكوماتها عندما رأت أن إجراءاتها - الإغلاق، تتبع المخالطين، توفير اللقاحات، تنظيم الطوارئ - تنبع من منطق الحماية لا منطق السيطرة. وبهذا برز شكل جديد من الشرعية يمكن تسميته بـ شرعية الحماية، وهي شرعية تُقاس بقدرة الدولة على حماية صحة الناس، وتأمين المستلزمات الطبية، وتقديم خطاب واضح يخفّف من الفوضى الوجودية التي ولّدها الوباء.

وفي المقابل، كشف الوباء هشاشة الدول التي افتقرت إلى هذه القدرة. فالدول التي ترددت في اتخاذ القرارات، أو أخفت بيانات الإصابات، أو لم تكن شفافة في إدارة الأزمة، واجهت تراجعاً حاداً في الثقة العامة. بل شهد بعضها احتجاجات وتوترات اجتماعية لأن المجتمع شعر بأن الدولة فقدت الوظيفة الأساسية التي تمنحه الشرعية: وظيفة الحماية. وقد ظهر هذا بوضوح في دول تعثر نظامها الصحي، أو تلك التي طغت فيها الحسابات السياسية على الاعتبارات العلمية، مما أدى إلى انهيار الثقة وظهور خطاب يحمّل السلطة مسؤولية الخسائر البشرية.

واللافت أنّ هذا التحول لم يكن مؤقتاً. فحتى بعد تراجع موجات الوباء، لم يعد بإمكان الحكومات العودة إلى نموذج الشرعية القديم. إذ أصبح المواطن، في عالم ما بعد الجائحة، يقيس شرعية الدولة باستعدادها الدائم للطوارئ، وبكفاءة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مؤسساتها الصحية، وبقدرتها على التعامل مع الأزمات البيولوجية والمناخية والرقمية المتوقعة. وهكذا انتقلت الدولة من نموذج "تقديم الخدمات" إلى نموذج "ضمان الأمان الوجودي"، وهو تحوّل يعيد رسم صورة السلطة في المخيال الجمعي.

ومن ناحية أخرى، أفرزت الجائحة واقعاً جديداً في كيفية إنتاج الشرعية عبر الفضاء الإعلامي والرقمي. فالمؤتمرات الصحية اليومية، وتحديثات البيانات، والرسائل الحكومية المستمرة، لم تكن مجرد أدوات إعلامية، بل كانت ممارسة سياسية تهدف إلى تثبيت الثقة وإظهار حضور الدولة. تحوّل الخبير الطبي إلى أحد وجوه الشرعية الجديدة، وصارت البيانات الصحية جزءاً من الخطاب الرسمي الذي يُبنى عليه القبول الشعبي. وهكذا اندمجت السلطة السياسية بالسلطة العلمية في بنية واحدة، تتقاسم مهمة إقناع المجتمع بأن الدولة قادرة على قيادته في عالم يتزايد غموضه.

ومع صعود هذه الشرعية الجديدة، دخلت الدولة في معادلة دقيقة: كل توسع في سلطتها يُبرَّر بالحماية، وكل تقييد للحركة أو الخصوصية يُقدَّم كخطوة ضرورية للنجاة. وهذا ما يجعل شرعية الحماية سيفاً ذا حدّين: فهي تمنح الدولة قدرة واسعة على التدخل، لكنها في الوقت نفسه تفرض عليها مسؤولية ثقيلة؛ فإذا فشلت في حماية الحياة، سقطت شرعيتها بسرعة أكبر مما كان يحدث قبل الجائحة.

في المحصلة، أعادت الجائحة تعريف الشرعية السياسية من الأساس. لم تعد شرعية ترتكز على الإنجاز الاقتصادي أو الخطاب الأيديولوجي أو حتى المشاركة السياسية فحسب، بل أصبحت شرعية تستمد قوتها من القدرة على حماية الحياة

منشورات «ألف باء AlfYaa»

بوصفها القيمة العليا. إنها شرعية جديدة، تشكّل مركز ثقل الدولة ما بعد الوباء، وتعد بفتح مرحلة سياسية يتداخل فيها الأمن بالصحة، والعلم بالخيال السياسي، والوجود الفردي بالمصير الجماعي.

العقد الاجتماعي الجديد: المواطن بين الواجبات الصحية والحقوق الرقمية

أعادت الجائحة فتح واحد من أقدم الأسئلة السياسية في تاريخ الدولة الحديثة: كيف تُعاد صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم؟ وما الذي يتغير في العقد الاجتماعي حين يصبح البقاء نفسه مشروطاً بامتثال الفرد لإجراءات صحية رقمية تُشرف عليها الدولة؟ لقد جعلت كورونا من الصحة واجباً عاماً، ومن البيانات حقلاً سيادياً، ومن السلوك الفردي عنصراً في المعادلة الأمنية. وبهذا نشأ، تدريجياً، عقد اجتماعي جديد، لا يقوم فقط على الطاعة القانونية أو المشاركة السياسية، بل على التزام يومي بمنظومة من السلوكيات الصحية والرقمية التي أصبحت أساساً للعيش المشترك.

في هذا العقد الجديد، لم يعد المواطن يُعرَّف من خلال حقوقه السياسية فحسب، بل من خلال قدرته على المشاركة في حماية المجتمع عبر الامتثال للفحوصات، والتباعد، وتلقي اللقاح، وتفعيل تطبيقات التتبع الصحي. تحوّل الواجب الصحي إلى التزام أخلاقي، ثم تحول هذا الالتزام الأخلاقي إلى شكل من أشكال الواجب المدني الذي يُقاس به مدى "جدارة المواطن" بالثقة. وبالتالي، برز معيار جديد للمواطنة: المواطن الصالح هو من

منشورات «ألف باء AlfYaa»

يلتزم بالإجراءات، ويحمي الآخرين من العدوى، ويتفاعل إيجابياً مع قواعد الدولة الصحية. إنها مواطنة قائمة على الامتثال الوقائي أكثر مما هي قائمة على الحقوق السياسية التقليدية.

في المقابل، اكتسب المواطن حقوقاً جديدة لم تكن جزءاً من العقد القديم، أهمها الحقوق الرقمية. فمع توسّع الدولة في جمع البيانات الصحية واستخدامها، وجد المجتمع نفسه أمام سؤال بالغ الحساسية: إذا كان واجب المواطن هو الالتزام، فما هي حقوقه في مواجهة هذه الرقابة؟ لقد طالبت قطاعات واسعة بضمانات لحماية الخصوصية، وتنظيم تداول البيانات، والحدّ من "التوسع الصامت" لقدرات الدولة الرقمية. وهذا ما خلق معادلة مزدوجة: الدولة تطلب امتثالاً أكبر، والمواطن يطالب بضمانات رقمية أوسع. ومن هذا التوتر نشأ شكل أكثر تعقيداً من العقد الاجتماعي، يقوم على التفاوض المستمر حول حدود المراقبة وحدود الحرية.

ولأن الجائحة لم تكن شأناً صحياً فحسب، بل كانت حدثاً إعادة تشكيل بنيوي، فقد امتد هذا العقد الجديد إلى مجالات اقتصادية واجتماعية. فالعمل عن بُعد، والتعليم الرقمي، والمعاملات الإلكترونية، كلها أعادت تعريف دور الدولة كمزوّد للخدمات، ودفعت المواطنين إلى الاعتماد على منصاتها الرقمية بدرجة غير مسبوقة. وبهذا أصبحت الدولة وسيطاً دائماً في الحياة اليومية، وأصبحت المنصة الرقمية هي الفضاء الذي تُمارس فيه المواطنة فعلياً، من دفع الفواتير إلى تلقي الإشعارات الصحية، ومن تسجيل اللقاح إلى استخراج التصاريح. هذه الحياة الرقمية أنتجت بدورها علاقة جديدة بين المواطن والدولة: علاقة قائمة على التواجد

منشورات «ألف باء AlfYaa»

الدائم داخل البنية السيبرانية للدولة.

ومع ذلك، لا يخلو هذا التحول من مخاطر. فالعقد الاجتماعي الجديد، الذي يرتكز على الحماية والرقمنة، قد يتحول بسهولة إلى عقد طاعة غير معلنة إذا غابت الضمانات أو فقدت المؤسّسات استقلاليتها. فالمراقبة الصحية قد تتمدد لتصبح مراقبة اجتماعية، وتتوسع لتشمل السلوك السياسي أو الاقتصادي، خصوصاً في الدول ذات البُنى السلطوية. ولهذا ترى بعض الدراسات أن العقد الجديد يحمل في داخله بذرتين متناقضتين:

بذرة للتحرر الرقمي حين تتكامل الحقوق الرقمية مع الخدمات الذكية، وبذرة للتقييد حين تتحول البيانات إلى أداة لضبط المجتمع.

في نهاية المطاف، يمكن القول إن الجائحة لم تُعد فقط ترتيب أولويات الدولة، بل أعادت أيضاً تعريف معنى أن تكون مواطناً. لم تعد المواطنة محصورة في المجال السياسي، بل أصبحت تمتد إلى الصحة والبيانات والسلوك اليومي. أصبح المواطن شريكاً في إنتاج الأمن الصحي، والدولة شريكاً في تنظيم الحياة الرقمية. وبذلك برز عقد اجتماعي هجين:عقد يحمي الحياة، لكنه يراقبها؛ يمنح خدمات، لكنه يطلب بيانات؛يوسّع المنفعة العامة، لكنه يعيد رسم حدود الحرية الفردية.إنه عقد جديد في طور التشكل، لا يزال مفتوحاً على احتمالات عديدة، وسيحدد شكل الدولة والمجتمع لعقودٍ طويلة بعد انقضاء أثر الجائحة.

الدولة بين المركزية واللامركزية: أي نموذج سيحكم عالم ما بعد الجائحة؟

أعادت الجائحة فتح النقاش القديم حول شكل الدولة وقدرتها

منشورات «ألف باء AlfYaa»

على إدارة الأزمات بين نموذجين متنافسين: المركزية الصارمة التي تمنح الحكومة قدرة عالية على اتخاذ القرار وتنفيذه بسرعة، واللامركزية التعاونية التي تعتمد على توزيع الصلاحيات بين الأقاليم والبلديات والمؤسسات المحلية. لم يكن الصراع بين النموذجين نظرياً أو سياسياً فحسب، بل كان تجربة عالمية حيّة جرت أمام أعين الجميع، وأظهرت تناقضات عميقة في بنية السلطة الحديثة.

في لحظة التفشي الأولى، بدت المركزية خياراً لا مهرب منه. فالدول التي تبنّت قرارات موحّدة، وأدارت الأزمة من "غرفة عمليات وطنية"، استطاعت فرض الإغلاق وتتبع العدوى وتنظيم الموارد بكفاءة أعلى. فالمركزية تسمح للدولة بأن تكون سريعة، حاسمة، وقادرة على فرض الانضباط. وقدّمت الصين مثلاً على هذا النموذج، حيث أثبتت قدرتها على تعبئة الموارد وتشييد المستشفيات المؤقتة وإحكام السيطرة على حركة السكان خلال وقت قصير. وأظهرت الجائحة أنّ بعض الديمقراطيات أيضاً - مثل فرنسا وإيطاليا - لجأت إلى المركزية عندما شعرت أن اللامركزية قد تعيق التنسيق الوطني.

لكن الوجه الآخر للمشهد ظهر بوضوح في دول اعتمدت اللامركزية الصحية، فبرزت مرونة محلية مكّنتها من التعامل مع الجائحة بأساليب تناسب خصوصياتها. ففي ألمانيا، كانت الولايات قادرة على اتخاذ تدابير خاصة بها، ما سمح بإدارة متفاوتة لكنها فعالة في كثير من الحالات. وأظهرت التجربة أن اللامركزية تمنح القدرة على قراءة الواقع الاجتماعي والصحي بشكل أدق، وتسمح بتجريب حلول متعددة في وقت واحد، مما يزيد فرص

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

النجاح. هذا النوع من الحكم يسمح للمجتمعات المحلية بأن تكون جزءاً من صناعة القرار، ويمنحها مرونة في التعامل مع المخاطر المعقدة والمتغيرة.

ومع ذلك، كشفت الجائحة أيضاً هشاشة اللامركزية في دول كانت بنيتها المؤسسية ضعيفة أو تعاني من انقسامات سياسية، إذ تحولت اللامركزية من أداة للتنوع والتجريب إلى مصدر للفوضى وتضارب القرارات. ففي الولايات المتحدة، أدى تباين السياسات بين الولايات إلى ارتباك عام في مواجهة الجائحة، بينما شهدت بعض الدول النامية تعطل القرارات بسبب عدم وجود تنسيق مركزي حقيقي. وهكذا اتضح أنّ اللامركزية لا تنجح إلا في بيئة مؤسسية قوية، وأنها قد تتحول إلى عبء في الأنظمة الهشة.

وفي مقابل هذا التباين، ظهرت خلال الجائحة نماذج هجينة تمزج بين المركزية واللامركزية، بحيث تحتفظ الدولة بسلطة القرار السيادي في المسائل الكبرى - مثل الإغلاق أو توزيع اللقاحات - بينما تترك مساحة للحكومات المحلية لإدارة التفاصيل اليومية. هذا النموذج المتوازن هو ما يشير إليه بعض الباحثين بوصفه "الحوكمة المرنة"، وهو نموذج يتناسب مع طبيعة الأزمات المعقدة حيث لا مركزية كاملة ولا مركزية مطلقة يمكن أن تنجح منفردة. فالقرارات الكبرى تحتاج إلى سلطة مركزية، بينما تحتاج الإجراءات التفصيلية إلى معرفة محلية دقيقة لا يمكن للمركز امتلاكها دائماً.

من ناحية أخرى، دفعت التحولات الرقمية إلى إعادة رسم العلاقة بين المركز والمحليات. فالتطبيقات الصحية، ولوحات البيانات، ومنصات التتبع، سمحت بدمج المستويات الإدارية في

منشورات «ألف باء AlfYaa»

شبكة واحدة، يمكن من خلالها اتخاذ القرارات بسرعة في المركز وتنفيذها بكفاءة على المستوى المحلي. وهكذا أفرزت الجائحة نموذجاً جديداً للدولة الرقمية، يعتمد على مركزية القرار ولامركزية التنفيذ، ويجعل البيانات جسراً بين الطبقة العليا للحكم والطبقة المجتمعية المباشرة.

في النهاية، لم تحسم الجائحة لصالح نموذج واحد. بل كشفت أن مستقبل الدولة يتجه نحو صيغة هجينة تجمع بين مركزية القوة الاستراتيجية ومرونة الإدارة المحلية، وتستند إلى البُنى الرقمية التي تسمح بالتنسيق اللحظي بين المركز والأقاليم. إنها دولة لا تُدار من قمة الهرم فقط، ولا من قواعده حصراً، بل تُدار عبر شبكة متعددة المستويات، تستطيع أن تتكيف مع الأزمات الكبرى دون أن تسقط في فوضى اللامركزية أو صلابة المركزية المفرطة.

وهكذا أعادت الجائحة صياغة سؤال الحكم نفسه: ليس أيهما أفضل - المركزية أم اللامركزية - بل كيف يمكن للدولة أن تستخدم كليهما في الوقت نفسه، بالقدر الذي يضمن الفعالية ويحافظ على الثقة ويؤمّن القدرة على مواجهة المستقبل؟

التنافس على المنعة الوطنية: كيف أعادت الجائحة تعريف مفهوم القوة؟

قلبت الجائحة موازين القوة التقليدية رأساً على عقب، وجعلت مفهوم "القوة الوطنية" يتجاوز المعايير المعروفة - العسكر، الاقتصاد، النفوذ السياسي - لينتقل إلى معيار جديد: المنعة. لم تعد الدولة القوية هي التي تمتلك أكبر جيش أو أكبر اقتصاد، بل التي

منشورات «ألف باء AlfYaa»

تستطيع امتصاص الصدمات، حماية مجتمعها، وتأمين استمرار وظائفها الأساسية في لحظات الانقطاع الشامل. بهذا المعنى، أصبحت المنعة الوطنية معياراً مركّباً يجمع بين القوة الصحية، والقدرة الرقمية، والاستقلال في سلاسل التوريد، والجاهزية المؤسسية، إلى جانب رأس المال الاجتماعي والثقة العامة.

منذ الأسابيع الأولى للجائحة، بدا واضحاً أن الدول التي اعتُبرت قوية في النظام العالمي قبل 2020 لم تكن بالضرورة الأكثر استعداداً. فقد امتلكت بعض القوى الكبرى إمكانات هائلة لكنها عانت هشاشة داخلية غير مرئية: انقسامات سياسية، ضعف في نظم الصحة العامة، اعتماد زائد على السوق العالمية، هشاشة في نظم الرعاية، وتعقيدات بيروقراطية عطّلت القرارات. وعلى العكس، برزت دول صغيرة أو متوسطة الحجم - لكنها تمتلك بنية صحية قوية، وثقة اجتماعية متماسكة، ونظاماً رقمياً مرناً - بوصفها نماذج للقوة الجديدة.

لقد كشفت الجائحة أنّ المنعة لا تُقاس بحجم الدولة، بل بقدرتها على الاستمرار في العمل عندما يتوقف كل شيء. القدرة على إدارة الإغلاق، تأمين السلع الأساسية، إنتاج المستلزمات الطبية، ضمان التعلم والعمل عن بُعد، حماية الفئات الهشّة، تنظيم اللقاحات، وتوفير المعلومات الدقيقة: كل هذه تحوّلت إلى أسس جديدة للقوة. ومع ذلك، لم تكن المنعة مسألة داخلية فقط؛ بل أصبحت ساحة صراع دولي صريح، تجلّى بوضوح في "حرب اللقاحات"، والتنافس على براءات الاختراع، والصراع حول النفوذ في منظمة الصحة العالمية.

وفي هذا السياق، ظهرت دبلوماسية الصحة كأداة جديدة للقوة

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

الناعمة. استخدمت دول كالصين وروسيا والاتحاد الأوروبي اللقاحات كوسيلة لتعزيز نفوذها في مناطق مختلفة من العالم، بينما قادت الولايات المتحدة مبادرات لدعم التوزيع العادل للقاحات، محاولةً استعادة مكانتها الأخلاقية. وبذلك أصبحت الصحة جزءاً من الجغرافيا السياسية، وورقة نفوذ لا تقل أهمية عن التجارة والطاقة والاتصالات.

أما في الداخل، فقد أدت الجائحة إلى إعادة تقييم جوهر القوة المؤسسية. فالدولة التي تمتلك ثقة عامة عالية استطاعت تنفيذ إجراءات صارمة دون مقاومة تذكر. بينما وجدت الدول ذات الشرعية الضعيفة نفسها في مواجهة توترات اجتماعية حادة، لأن المجتمع لا يمنحها التفويض اللازم لاتخاذ قرارات مصيرية. وهكذا أصبحت الثقة السياسية جزءاً من المنعة الوطنية، وعنصراً لا يقل وزناً عن الجاهزية الصحية.

لقد أعادت الجائحة تعريف القوة على أنها قدرة على التكيّف بقدر ما هي قدرة على الردع. دولة تستطيع حماية مواطنيها، وتضمن استمرار التعليم والعمل، وتملك بنية رقمية تحافظ على استمرارية الحياة، وتملك "احتياطي ثقة" يمكّنها من مواجهة الخوف الجماعي. هذا التحول لا يغيّر فقط موقع الدول في النظام العالمي، بل يعيد صياغة مفهوم السيادة ذاته: لم تعد السيادة صلابة الحدود، بل صلابة المجتمع.

وبهذا، يمكن القول إن الجائحة لم تعرّ الدولة الحديثة من قوتها، بل كشفت ما إذا كانت قوتها حقيقية أم مجرّد وهم. والمنعة، التي برزت كمفهوم مركزي في السياسات العالمية بعد 2020، ستظل معيار القوة في العقود المقبلة، لأنها لا تقيس ما

منشورات «ألف باء AlfYaa»

تمتلكه الدولة فقط، بل تقيس ما تستطيع البقاء به حين ينهار كل شيء.

الخلاصة المعرفية

قدمت الجائحة واحدة من أعمق لحظات التحول في تاريخ الدولة الحديثة. فقد كشفت هشاشة النموذج النيوليبرالي الذي قلّص وظائف الحماية لعقود، وأعادت الدولة إلى مركز المشهد بوصفها الضامن الأول للحياة، والقادر الوحيد على إدارة الصدمات الكبرى. وفي ظل الاضطراب العالمي، برزت الدولة الرقمية كنسخة متقدمة من السلطة الحديثة، تعتمد على البيانات والخوارزميات وتشتغل عبر منصات متشابكة، مما منحها قدرة عالية على التتبع والتنظيم، لكنه فتح أيضاً أسئلة حساسة حول الخصوصية والحقوق الرقمية.

وفي الوقت نفسه، صعد الأمن الصحي إلى مستوى الأمن القومي، وأصبح معياراً جوهرياً لشرعية الدولة. وللمرة الأولى منذ عقود، باتت السلطة تقاس بقدرتها على حماية الأجساد أكثر مما تقاس بقدرتها على إدارة الأسواق. ومن هذا التحول نشأ عقد اجتماعي جديد يقوم على مزيج من الواجبات الصحية والحقوق الرقمية، وعلى تبادل الثقة بين الدولة والمواطن في فضاء يزداد رقمنة.

كما أعادت الجائحة تشكيل بنية الحكم نفسها، مفرزةً نماذج هجينة تمزج بين المركزية واللامركزية وفق منطق "الحوكمة المرنة". وفي هذا الإطار، لم تعد القوة تُقاس بحجم الدولة أو نفوذها العسكري، بل بقدرتها على الصمود، واستعادة توازنها،

منشورات «ألف ياء AlfYaa»

وحماية مجتمعها في زمن الاضطرابات. وهكذا صعد مفهوم المنعة الوطنية معياراً جديداً للقوة، يختبر المؤسسات والاقتصاد والثقة العامة في وقت واحد.

في المحصلة، رسمت الجائحة مسارات جديدة لمستقبل الدولة: دولة أكثر حضوراً، أكثر رقمية، أكثر اندماجاً في حياة مواطنيها، لكنها أيضاً أكثر خضوعاً لمساءلة مجتمعية حول حدود سلطتها. ودولة تُبنى قوتها على قدرتها على حماية الحياة، لا على قدرتها على ضبط الحدود فقط. إن الدولة بعد الجائحة ليست الدولة التي عرفناها، بل دولة تعيش في زمن مختلف، وتستعد لعالم تحكمه الصدمات، وتُقاس فيه القوة بقدرة النجاة لا بوفرة الموارد وحدها.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

مصادر الفصل العاشر

1. الثقة السياسية في ضوء الواقع الحزبي وتداعيات كورونا.
2. الأوبئة والعلاقات الدولية.
3. خرائط التجمعات الهشّة في الشرق الأوسط خلال جائحة كورونا. مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب عمّان، 2020.
4. الأمن السيبراني. مؤسسة دبي للمستقبل، 2021.
5. أثر جائحة كورونا كوفيد-19 على الدراسات الأمنية.
6. أثر جائحة كورونا في تحولات النظام العالمي وانعكاساتها على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية.
7. الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجائحة فيروس كورونا في دولة الإمارات.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

منشورات «ألف باء AlfYaa»

خاتمة:
من الجائحة إلى ما بعدها:
العالم في مرآة الاضطراب

منشورات «ألف ياء» AlfYaa

كشفت جائحة كورونا أنّ الكوارث الكبرى لا تغيّر العالم بقدر ما تعيد ترتيب طبقاته العميقة، وتُظهِر ما كان مستتراً، وتُسرّع اتجاهاتٍ كانت تتحرك ببطء. فمنذ الأيام الأولى للوباء، اتضح أن الفيروس لم يكن اختباراً للجسد البشري فقط، بل كان اختباراً لصلابة الدول، وللمؤسسات الاجتماعية، ولأنماط الإيمان، وللمجال العام، وللثقة، ولحدود ما يمكن للمجتمعات أن تتحمّله.

لم تكن الجائحة حدثاً بيولوجياً، بل كانت لحظة سياسية كثيفة، أعادت فيها الدولة تعريف أدواتها، واستعادت مساحات كانت قد تراجعت منها، بينما وجد المجتمع نفسه محكوماً بإيقاع من الخوف والطوارئ الممتدّة. وفي الوقت نفسه، كشفت الأزمة هشاشة الكثير من السرديات الكبرى: من قدرة الاقتصاد المعولم على حماية نفسه، إلى وهم حياد التكنولوجيا، مروراً بحدود العلم حين يُفرَض عليه أن يكون مرجعاً مطلقاً وسط فوضى معرفية عاصفة.

ومع تراجع الوباء، لم يعد العالم إلى ما كان عليه. فقد دخلت الدول مرحلة جديدة تتداخل فيها الرقابة الرقمية مع السياسات الصحية، ويُعاد فيها تعريف الشرعية السياسية عبر الأداء والتقنية، وتتحوّل فيها الصحة إلى ركيزة من ركائز الأمن القومي. وفي المقابل، أعاد المجتمع ترتيب أولوياته، وتغيّرت علاقة الفرد بعمله، وبفضائه الخاص، وبأسرته، وبمحيطه، وبالدولة التي باتت أكثر قرباً وأكثر حضوراً.

إن الدرس الأهم الذي تكشفه هذه التجربة هو أنّ الأزمات لا تنتهي عند انحسار الخطر، بل تستمر عبر ما تتركه من بُنى جديدة، ومخاوف جديدة، وأدوات سلطة جديدة. والوباء، بهذا

منشورات «ألف باء AlfYaa»

المعنى، لم يكن خاتمة عصر، بل افتتاحاً لمرحلة سياسية واجتماعية مختلفة، ستبقى قيد التشكل لسنوات طويلة. ولذلك، تبدو مهمة التفكير في ما بعد الجائحة جزءاً من مسؤولية معرفية لا غنى عنها لفهم العالم الذي يتكوّن أمامنا: عالم يعاد فيه تعريف القوة، والدولة، والمجتمع، والإنسان نفسه.

بهذه الخاتمة نطوي صفحات كتاب حاول أن يقرأ الجائحة بوصفها لحظة كاشفة، وأن يفكّك ما تركته من آثار ستظلّ، على الأرجح، جزءاً من مستقبل السياسة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

منشورات «ألف باء AlfYaa»

المصادر

1. أثر جائحة كورونا كوفيد-19 على الدراسات الأمنية.
2. أثر جائحة كورونا في تحولات النظام العالمي وانعكاساتها على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية.
3. أثر كورونا في تفاقم التوترات الطائفية في الشرق الأوسط.
4. الأمن السيبراني. مؤسسة دبي للمستقبل، 2021.
5. الأوبئة والعلاقات الدولية.
6. الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجائحة فيروس كورونا في دولة الإمارات.
7. إشكاليّات التعليم الإلكتروني وتحدّياته في ضوء جائحة كورونا: قراءة سوسيولوجيّة في جدليّات التّفاعل والتّـأثير. علي أسعد وطفة. جامعة الكويت، 2020.
8. تداعيات الجائحة 2020. مكتبة الإسكندرية، 2020.
9. تداعيات أزمة كورونا واستراتيجيات مواجهتها.
10. جائحة كورونا... بين الحقيقة والمؤامرة.
11. جائحة كورونا: التوجهات العالمية في ظل الانتشار. مركز الإمارات للسياسات، أبوظبي، 2020.
12. خـرائـط التجمعات الهشّة في الشرق الأوسط خلال جائحة كورونا. مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب عمّان، 2020.
13. دراسة "العنف الأسري في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا".

14. سيكولوجية نظرية المؤامرة.
15. الشعبوية وجائحة كورونا: أدلة من الولايات المتحدة والبرازيل.
16. ظاهرة مناعة القطيع ونظرية المؤامرة. ملف "مناعة القطيع من كورونا ونظرية المؤامرة".
17. فتاوى العلماء حول فيروس كورونا.
18. كورونا ونظرية المؤامرة.
19. مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية. نمو انتشار كوفيد-19 في العراق: تحليل للأنماط الوبائية ومؤشرات الهشاشة. بغداد، 2021.
20. نظريات العلاقات الدولية وجائحة كورونا: أنبذة معتّقة في قنانٍ جديدة.
21. نظرية المؤامرة في تحليل الصراعات الدولية.
22. يوميات في زمن الكورونا.
23. Conspiracy Theory and American Foreign Policy.

منشورات «ألف باء AlfYaa»

صادق الطائي

كاتب وباحث في العلوم الاجتماعية، ولد في بغداد 1965. حصل على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية من كلية الهندسة - جامعة بغداد عام (1987).عمل مهندساً في عدد من المؤسسات والشركات. كما حصل على بكالوريوس علم الاجتماع من كلية الآداب - جامعة بغداد عام (1998)، وحصل على الماجستير في الأنثروبولوجيا من كلية الآداب - جامعة بغداد عام (2005)، وحصل على دبلوم عالي في دراسات مجتمع المهاجرين من جامعة إيست لندن في بريطانيا عام (2018).

عمل باحثا في عدد من مراكز الدراسات مثل منظمة حل الأزمات الدولية - مكتب الشرق الأوسط. وعمل معدا ومنتجا لعدد من البرامج السياسية التلفزيونية في قناة الحرة/عراق، وفي قناة الحدث العراقية.عمل مديراً تنفيذياً لمؤسسة الحوار الإنساني بلندن.ومديراً لنادي السينما العراقي بلندن.

يكتب مقال رأي أسبوعي في جريدة القدس العربي اللندنية منذ 2015 . ويكتب مقالاً ثقافياً أسبوعياً في جريدة الزمان/ الطبعة الدولية.ينشر في

منشورات «ألف باء AlfYaa»

عدد من الصحف والمجلات والمواقع العربية مثل: جريدة المدى، مجلة أقلام، مجلة الثقافة الجديدة العراقية.

صدر له:

- **سحر الفضة .. سر الماء، دراسة أنثروبولوجية لطائفة الصابئة المندائيين في العراق** - وزارة الثقافة المصرية - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة 2011.الطبعة الثانية عن دار لندن للطباعة والنشر 2025.
- **الدين، الطائفة، القبيلة ..حفريات أنثروبولوجية عراقية،** لندن، دار لندن للطباعة والنشر، الطبعة الاولى2021، الطبعة الثانية 2025.
- دونالد **ترامب وملفات الشرق الاوسط .. مقاربات الجنون والسياسة،** لندن ، دار لندن للطباعة والنشر،الطبعة الأولى 2022، الطبعة الثانية 2025.
- **نوافذ معرفية كتاب مشترك،** ورقة بحثية بعنوان **(مفاهيم قوى الشر في الديانة المندائية)** دار بدائل - القاهرة 2024.
- **حكايات المدن .. حفريات في ذاكرة المدينة العراقية**: الجزء الاول . لندن ، دار لندن للطباعة والنشر ، 2025.
- **أنّهم يريدون وطناً .. حركات الاحتجاج العراقي(2011م -2021م) من المقدمات الى المآلات**. دار لندن للطباعة والنشر- 2025.
- **جيفري إبستين .. الملفّات المعلنة والشبكات الخفية**. دار لندن للطباعة والنشر، 2026.

يصدر قريباً:

- **سوسيولوجيا الرواية العراقية .. ذاكرة الدم وحقول السرد،** وزارة الثقافة العراقية، دار الشؤون الثقافية بغداد، 2026 .

منشورات «ألف باء AlfYaa»